كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

الاعتلال بإصلاح اللفظ في النحو والصرف بين القبول والرد

إعداد

د/ جمال حسن بشندي عيسى

أستاذ اللغويات المساعد
في كلية اللغة العربية بأسيوط

(العدد السادس والثلاثون الجزء الثاني ٢٠١٧م)

مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجًا ، والصلاة والسلام على من فتح الله به أعينًا عميًا ، وآذانًا صمًا ، وقلوبًا غلفًا ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد ،،،

فلا ريب أن الألفاظ أدلة المعاني ، وطريقها الموصلة إليها ، وحللها ، وظواهرها ، وأجسامها ، تحسن بحسنها ، وتقبح بقبحها . قال ابن رشيق : «إن اختل اللفظ جملة وتلاشى ، لم يصح له معنى ؛ لأنا لا نجد روحًا في غير جسم البتة»[1].

من أجل ذلك عُنِيَت العرب بها ، وأولتها صدرًا صالحًا من تثقيفها وإصلاحها ، وبدا ذلك في أمرين :

أحدهما : إحكام صنعة التحسين فيها ، بحيث تروق للسامعين ، وتستميل قلوبهم وهذا الذي يشبه السحر ؛ لأنه صرف الشيء عن حقيقته .

وهو باب عظيم تكفل البلاغيون ببيانه وإيضاحه ، وإيراد الشواهد عليه من كلام العرب نظمًا ، ونثرًا[2].

---

[1] العمدة : ١/١٢٤.

[2] ينظر : أسرار البلاغة : ٣ : ٧ ، وكتاب الصناعتين : ٥٨ : ٦١ .

والآخر : إزالة القبح ، ورفع الفساد عن أبنيتها وتراكيبها التي خالفت القواعد المستنبطة من استقراء كلامهم ، بحيث تكون صحيحة البناء والتركيب .

وهذا الذي أثبته بعض النحويين في مؤلفاتهم ، وأفردوا له بابًا ، وأطلقوا عليه (**إصلاح اللفظ**).

ومن هؤلاء أبو الفتح عثمان بن جني الذي عقد بابًا في كتابه (الخصائص) بعنوان : (بابٌ في **إصلاح اللفظ**) قال في أوله : «اعلم أنه لما كانت الألفاظ للمعاني أزمة ، وعليها أدلة ، وإليها موصلة، وعلى المراد منها محصلة عُنِيَتِ العربُ بها فأولتها صدرًا صالحًا من تثقيفها وإصلاحها ، فمن ذلك قولهم : أما زيد فمنطلقٌ»[1].

وعقد السيوطي في (الأشباه والنظائر في النحو) بابًا يحمل اسم (**إصلاح اللفظ**) ، أورد فيه كلام ابن جني ، وزاد عليه بعض ما يندرج تحت هذا المصطلح[2].

وقد تتبع الباحث ما ورد في كتب النحو والصرف من إطلاقهم **الإصلاح** على هذا النحو، وعَزَمَ على دراسة المسائل التي ادُّعِيَ فيها الإصلاح ؛ جمعًا لشتاتها ، ووقوفًا على أوجه الإصلاح فيها ، وتنبيهًا على المعتمد منها .

---

[1] الخصائص : ٣١٣/١ .

[2] الأشباه والنظائر في النحو ٧٥/١ ..

وشاءت إرادة الله أن تكون هذه الدراسة بعنوان :

(الاعتلال بإصلاح اللفظ في النحو والصرف بين القبول والرد)

وأن تأتي في مقدمة ، وتمهيد ، وفصلين ، وخاتمة ، وفهارس فنية :

المقدمة : وفيها ذكرت سبب اختيار الموضوع ، وخطة البحث فيه .

التمهيد : الإصلاح عند النحويين .

الفصل الأول : (الاعتلال بإصلاح اللفظ في النحو بين القبول والرد) وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : الاعتلال بإصلاح اللفظ بالزيادة .

المبحث الثاني : الاعتلال بإصلاح اللفظ بالتقديم والتأخير .

المبحث الثالث : الاعتلال بإصلاح اللفظ بالتسكين والتحريك .

المبحث الرابع : الاعتلال بإصلاح اللفظ بوضع المتصل موضع المنفصل .

الفصل الثاني:(الاعتلال بإصلاح اللفظ في الصرف بين القبول والرد) وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : الاعتلال بإصلاح اللفظ بالزيادة والحذف .

المبحث الثاني : الاعتلال بإصلاح اللفظ بالإبدال .

المبحث الثالث : الاعتلال بإصلاح اللفظ بالإدغام .

وجاءت الدراسة على النحو التالي :

١- جمعت ما تفرق من مسائل **الإصلاح** ، ولم أَسْتَبِحْ لنفسي أن أنسب إلى أحد من النحويين شيئًا منها إلا بنص صريح من كلامه ، أو مِن كلام مَن نسبه إليه من العلماء .

٢- وضعت عنوانًا للمسألة التي وردت فيها **الإصلاح** ، فكانت جملة هذه المسائل تسع عشرة مسألة ، وكان نصيب الفصل الأول اثنتي عشرة ، والثاني سبعًا .

٣- ذكرت نص كلام مَن قال **بالإصلاح** في كل مسألة ، مسبوقًا بتمهيد موجز يتضمن فحوى المسألة التي ورد فيها ، وملحقًا بدراسة تحليلية مفصلة لأقوال النحويين فيها .

٤- ختمت كل مسألة بتعقيب ، أبرزت فيه ما لا سبيل إلى ذكره في الدراسة ، مع بيان ما ارتضيته في كل منها .

الخاتمة : وفيها ذكرت أهم نتائج البحث .

الفهارس : وفيها اقتصرت على فهرس للمصادر والمراجع ، وآخر لمحتويات البحث .

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

تمهيد

الإصلاح عند النحويين

الإصلاح في اللغة نقيض الإفساد،وهو مصدر الفعل (أصلح)، تقول: أصلح الشيء بعد فساده ، إذا أقامه وأتى بالصلاح ، وهو الخير والصواب. قال تعالى: ﴿وَلاَ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاَحِهَا﴾[1].

وأصلحه ، فصلح ، وأصلح ، وهو صالح ، ومُصلِح ، فالصالح في نفسه ، والمصلِح في أعماله وأموره ، قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [2].

وأصلح إلى الدابة ، إذا أحسن إليها ، فصلحت، وفي الأمر مصلحة ، أي : خير ، والجمع مصالح ، وصالحه صِلاحًا من باب قاتل، والصُّلح اسم منه ، وهو التوفيق[3].

والناظر في حديث النحويين عن **الإصلاح** يرى أنهم استعملوه في الدلالة على معنيين:

أحدهما : تقويم ما طرأ على اللغة من عوج ، وسد ما وقع فيها من خلل ، ودفع ما شاع فيها من لحن العوام ، وأوهام الخواص.

---

[1] من الآية : ٥٦ من سورة الأعراف .

[2] من الآية : ١١ من سورة البقرة .

[3] ينظر مادة – ص ل ح – في العين : ١٦١/٩ ، وتهذيب اللغة : ١٤٢/٤ ، والصحاح : ٣٨٣/١ ، ومجمل اللغة : ٥٣٩/١ ، والمحكم : ١٥٢/٣.

ووضعوا لهذا المعنى مؤلفات يحمل كثيرٌ منها اسم **الإصلاح** ، ويرصد ما دب في لغة العرب من لحن ، ويذكر وجه اللحن فيه ، ومن ذلك كتاب (إصلاح المنطق) لابن السكيت المتوفى سنة (٢٤٤هـ)[١] ، وكتاب (إصلاح الغلط) لابن قتيبة المتوفى سنة (٢٧٦هـ) [٢].

ومن صور هذا المعنى قول ابن السكيت : «باب ما يغلط فيه ، يتكلم فيه بالياء ، وإنما هو بالواو: جفوت الرجل فهو مجفوّ ، وقال بعضهم : مجفيٌّ ، ولا تقل : جفيته»[٣].

وتظهر أهمية هذا الضرب من التأليف في ضبط جمهرة من لغة العرب ، ومعرفة ما فيه لغتان أو أكثر، وما يعلُّ ، وما يصحح ، وما يهمز ، وما لا يهمز، وما تغلط فيه العامة . قال الخطابي في مقدمة كتابه (إصلاح غلط المحدثين) : «هذه ألفاظ من الحديث يرويها أكثر الرواة والمحدثين ملحونة ومحرفة ، أصلحناها لهم ، وأخبرنا بصوابها ، وفيها حروفٌ تحتمل وجوهًا ، اخترنا منها أبينها ، وأوضحها»[٤].

وقد يضعون الكتاب **لإصلاح** ما وقع في كتاب بعينه من أغلاط ، وما اختل فيه من عبارات ، وما تناقض فيه من أحكام.

---

[١] ينظر: تاريخ بغداد : ٣٩٧/١٦، ومعجم الأدباء : ٦/ ٢٨٤١ ، وإنباه الرواة : ٤/ ٦١ .

[٢] ينظر : معجم الأدباء : ٤٢/٣ ، ووفيات الأعيان : ٣/ ٤٢ .

[٣] إصلاح المنطق : ١٣٩.

[٤] إصلاح غلط المحدثين : ١٩ .

ومن ذلك كتاب (الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل) لابن السيد البطليوسي المتوفى سنة (٥٢١هـ) ؛ إذ بين فيه مواطن الخلل ، ومواضع الخطأ التي وقع فيها أبوالقاسم الزجاجي في كتابه : (الجمل).

ومن ضروب **الإصلاح** فيه ما جاء في باب معرفة علامات الإعراب من قول ابن السيد: «قال أبو القاسم في هذا الباب : (وحذف النون – أيضًا – علامة الجزم في تثنية الأفعال وجمعها)[١] قال المفسر: هذه عبارة فاسدة ؛ لأن الأفعال لا تثنى ، ولا تجمع ، ويجب أن نتأول قوله على أنه أراد في تثنية ضمائر الأفعال وجمعها ، فحذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه»[٢].

الآخر : ما فعله العربي من إزالة القبح ، ورفع الفساد عن بعض الأبنية والتراكيب ؛ لعدم جريانها على القواعد المستنبطة من استقراء كلامهم .

ومن صور هذا المعنى ما ذكره أكثر النحويين في قول العرب : (لا أبا لك) من أن (أباك) مضافٌ في الأصل إلى معرفة قبل دخول (لا) وما أُضيف إلى معرفة فهو معرفة ، و(لا) لا تعمل في المعارف ، فلما أرادوا النفي بها احتاجوا إلى زيادة اللام بين المضاف والمضاف إليه ؛ **إصلاحًا للفظ** ، فقالوا : (لا أبا لك) لئلا تدخل (لا) على ما ظاهره التعريف[٣] قال الأبذي: «فزيدت اللام ؛ **إصلاحًا للفظ**؛ حتى يصير كأنه غير مضاف»[٤].

---

[١] الجمل : ٢١ .

[٢] الحلل في إصلاح الخلل : ٨٠ .

[٣] ينظر : الفصول الخمسون : ٢٠٢ ، وشرح المفصل : ١٠٧/٢.

[٤] شرح الجزولية للأبذي : ٧٩/٢ .

واستعمال **الإصلاح** في الدلالة على هذا المعنى هو موضوع هذا البحث ، ويتضح منه أمران :

أحدهما : أن **الإصلاح** فيه إنما حصل من قِبَلِ العربي ، وأن النحوي لم يزد على أن اعتل له بذلك ، وبين وجه الإصلاح فيه ، بخلافه في الأول فإن الإصلاح فيه من صنع النحوي . قال ابن جني : «لما كانت الألفاظ للمعاني أزمة ، وعليها أدلة وإليها موصلة، وعلى المراد منها محصلة عُنِيَتِ العربُ بها ، فأولتها صدرًا صالحًا من تثقيفها وإصلاحها»[1].

والآخر : أن دعواهم الإصلاح إنما أتت من جهة عدم جريان الأبنية والتراكيب قبل **الإصلاح** على ما تقرر من القواعد المستنبطة من استقراء كلامهم ، فالتمسوا لها وجهًا من أوجه الإصلاح ، وطريقًا من طرائقه ، كالزيادة والحذف ، والتقديم التأخير، والتسكين والتحريك ، والإبدال والإدغام ، وغير ذلك .

على أن النحاة يخصصون **الإصلاح** في هذا الاستعمال بأحد أمرين :

الأول : إضافته إلى اللفظ ، فيقولون : (إصلاح اللفظ) . ومن ذلك أنهم لما أخَّروا الفاء الواقعة في جواب (أما) عن الاسم الذي يليها ، وقالوا: أما زيدٌ فمنطلق ، رأينا الفارسي يقول : «قُدِّمَ الاسم في (أَمَّا) ؛ **لإصلاح اللفظ**».[2]

الآخر : تعلق اللفظ به ، فتراهم يقولون : (إصلاحًا للفظ) ، ومن ذلك أنهم لما صدَّروا كلامهم بحرف التشبيه (كأنَّ) فقالوا : كأنَّ زيدًا أسدٌ ، اعتل لهم الشاطبي بقوله : «وأصلها عندهم : (إنَّ) والكاف ، فقولك : كأن زيدًا أسدٌ ، أصله : إن زيدًا كأسدٍ ، لكنهم قدموا الكاف على (إنَّ) ثم فتحوها ؛ **إصلاحًا للفظ** ، فصار الحرفان

---

[1] الخصائص : ٣١٣/١ .

[2] المسائل البصريات : ٢٣٢/١ .

واحدًا»[١].

واللفظ : واحد الألفاظ ، وهو في الأصل مصدر: لفظ الشيء من فمه ، إذا رماه[٢] ، والمراد به هنا المفعول ، أي : الملفوظ به ، وهو الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية ، تحقيقًا ، كزيد ، أو تقديرًا ، كألفاظ الضمائر المستترة .

وسُمِّيَ الصوتُ لفظًا ؛ لكونه يحدث بسبب رمي الهواء من داخل الرئة إلى خارجها ؛ إطلاقًا لاسم السبب على المسبب[٣]. قال الأشموني: «اللفظ : مصدر أُرِيدَ به اسم المفعول ، أي : الملفوظ به ، كالخلْق بمعنى : المخلوق»[٤].

وينبني على هذا أن **إصلاح اللفظ** يشمل الأبنية الصرفية ، والتراكيب النحوية ؛ لأن الملفوظ به يحتمل أن يكون كلمة ، وأن يكون كلامًا .

وقد تقدم إيراد بعض الأمثلة على **إصلاح** التراكيب ، ومن **إصلاح** الأبنية ما ذكروه في حذف تاء التأنيث عند جمع ما هي فيه جمع تصحيح . قال ابن جني – في باب إصلاح اللفظ – : «ومن ذلك قولهم في جمع تمرة ، وبسرة ، ونحو ذلك : تمرات ، وبسرات ، فكرهوا إقرار التاء ؛ تناكرًا لاجتماع علامتي تأنيث في لفظ اسم واحد ، فَحُذِفَت ، وهي في النية مرادة البتة، لا لشيء إلا **لإصلاح اللفظ**؛ لأنها في المعنى مقدرة منوية ، لا غير».[٥]

---

[١] المقاصد الشافية : ٣١٣/٢ .

[٢] ينظر مادة (ل ف ظ) في : الجمهرة : ٩٣٢/٢ ، واللسان : ٤٦١/٧ ، ومختار الصحاح: ٢٨٣ .

[٣] ينظر : الصحاح – ل ف ظ – : ٣/ ١١٧٩، وتوضيح المقاصد : ٢٦٩/١، والتصريح : ١٩/١ – ٢٠.

[٤] شرح الألفية : ٢١/١ .

[٥] الخصائص : ٣١٣/١ – ٣١٤ .

وقد يضعون التحسين موضع **الإصلاح** مُرَادَفَةً لـه فـي المعنـى ، ومـن ذلك قول الفارسي : «فَقُدِّمَ ما قُدِّمَ مما فَصَلَ بين (أما) والجزاء ؛ **لتحسين اللفظ**»[1].

تعقيـب

بدا مما تقدم أن إصلاح اللفظ من العلل المطردة التي تنساق إلى قانون لغة العرب ، وأنهـا وردت علـى لسـان كثيـر مـن النحـويين ، كالفارسـي ، وابـن جنـي ، والأبذي ، وحكى أبوحيان عن بعض أصحابه أنها علة تقديم المعمول على الفاء في نحو : (زيدًا فاضرب ، وبزيد فامرر) ، فقال : «قال بعض أصحابنا : الذي ظهر بعد البحث أن الأصل في (زيدًا فاضرب) : تنبـه فاضرب زيدًا ، ثم حُذِفَ تنبـه فصار : فاضرب زيدًا ، فلما وقعت الفاء صدرًا قدموا الاسم؛ **إصلاحًا للفظ**»[2].

وصرح ابن هشام بأنها علـة زيـادة البـاء فـي نحـو قولـك : (أَحْسِنْ بزيدٍ) ، فقال : «الأصل : أَحْسَنَ زيدٌ ، بمعنى : صار ذا حَسْنٍ ، ثم غُيِّرَتْ صيغة الخبر إلـى الطلب ، وزِيدَت الباء ؛ **إصلاحًا للفظ**»[3].

ونصوا على أن العلل المطردة واسعة الشعب ، إلا أن مدار المشهور منها علـى أربعـة وعشرين نوعًا ، هـي :«علـة سماع ، وعلـة تشبيه ، وعلـة استغناء ، وعلـة استثقال ، وعلـة فـرق ، وعلـة توكيد ، وعلـة تعويض ، وعلـة نظير ، وعلـة نقـيض ، وعلـة حمـل علـى المعنـى ، وعلـة مشـاكلة ، وعلـة معادلـة ، وعلـة قـرب ومجاورة ، وعلة وجوب ، وعلة جواز، وعلة تغليب ، وعلة اختصار ، وعلـة تخفيف ، وعلة دلالـة حـال ، وعلـة أصل ، وعلـة تحليل، وعلـة إشعار ، وعلـة تضاد وعلـة

---

[1] كتاب الشعر : ٦٤/١ .

[2] البحر المحيط : ٢٨٥/١ .

[3] المغني : ١٤٤ .

أولى»[1].

والناظر في هذه العلل لا يرى علة **الإصلاح** بينها ، ولا أدري سبب ذلك ، فقد أحصى البحث أنها وردت على لسان كثير من النحويين في تسع عشرة مسألة وسيأتي الكلام على دراسة كل منها في موضعه من هذا البحث إن شاء الله تعالى.

والعجيب أنهم عدوا علة (التحليل) من العلل المشهورة ، مع أن السيوطي حكى عن التاج ابن مكتوم[2] أنه قال في شرح هذه العلل : «وأما علة التحليل فقد اعتاص عليَّ شرحها ، وفكرت فيها أيامًا ، فلم يظهر لي فيها شيء»[3]!.

---

[1] الاقتراح : ٢٥٦-٢٥٧ .

[2] هو : أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم ، أخذ النحو عن ابن النحاس ، وأبي حيان وتوفي سنة (٧٤٩هـ) ومن كتبه : شرح كافية ابن الحاجب ، وشرح شافيته . ينظر : بغية الوعاة : ٣٢٦/١ .

[3] الاقتراح : ٢٦٥ .

الفصل الأول
الاعتلال بإصلاح اللفظ في النحو
بين القبول والرد

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : الاعتلال بإصلاح اللفظ بالزيادة .

المبحث الثاني: الاعتلال بإصلاح اللفظ بالتقديم والتأخير .

المبحث الثالث: الاعتلال بإصلاح اللفظ بالتسكين والتحريك.

المبحث الرابع: الاعتلال بإصلاح اللفظ بوضع المتصل موضع المنفصل.

المبحث الأول : الاعتلال بإصلاح اللفظ بالزيادة

١- اللام في قول العرب : (لا أبا لك)

ذهب أكثر النحويين إلى أن هذه اللام زائدة ؛ **إصلاحاً للفظ** ؛ لئلا تدخل (لا) على ما ظاهره التعريف ، قال الأبذي : «فزيدت اللام ؛ **إصلاحاً للفظ** ؛ حتى يصير كأنه غير مضاف»[١].

الدراسة :

إذا كان اسم (لا) التي لنفي الجنس (أبًا ، أو أخًا) فالمشهور في لسان العرب أنهم يقولون : لا أبَ له ، ولا أخَ لك ، وقد يخالفون ذلك ، فيقولون : (لا أبا لك) وهو كلام جرى مجرى المثل ، وذلك أنك إذا قلت هذا فإنك لا تنفي في الحقيقة أباه ، وإنما تخرجه مخرج الدعاء[٢] في موضع المدح والذم. قال البغدادي: «يستعمل كناية عن المدح والذم ، ووجه الأول أن يراد نفي نظير الممدوح بنفي أبيه ، ووجه الثاني أن يراد أنه مجهول النسب»[٣].

وقد اختلف النحويون في اللام من نحو قول العرب : (لا أبا لك) على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول :

مذهب الجمهور: أن هذه اللام زائدة بين المضاف ، وهو (أبا) والمضاف

---

[١] شرح الجزولية للأبذي : ٢/٧٩ .

[٢] ينظر : الخصائص : ١/٣٤٤ ، واللباب : ١/٢٤٠ – ٢٤١ .

[٣] الخزانة : ٢/٦٦ .

إليه، وهو الضمير المجرور بها ، والخبر محذوف [١]. قال أبو حيان : « والثاني: ما ذهب إليه الجمهور من أنها أسماء مضافة إلى المجرور باللام ، وأن اللام مقحمة ، لا اعتداد بها ، وليست اللام متعلقة بشيء ، لا بمحذوف ، ولا بغير محذوف»[٢].

فإن قيل : ما الدليل على أن اللام في (لا أبا لك) مقحمة؟ قيل : الدليل ثبوت الألف ؛ ولولا الإضافة لم تثبت الألف في (الأب) ألا ترى أنك تقول : رأيت أباك ، فإذا أفردت قلت : هذا أبٌ [٣].

فإن قيل : إذا كانت اللام زائدة ، فما عامل الجر فيما بعدها ؟ قيل : فيه خلافٌ على مذهبين :

أحدهما : أنه مجرورٌ باللام .

والآخر : أنه مجرورٌ بالمضاف . قال المرادي : «والمختار أنه باللام ؛ لمباشرتها، ولأن حرف الجر لا يعلق عن العمل»[٤].

وإنما خُصَّت اللام بالزيادة دون غيرها من حروف الإضافة ؛ لما فيها من إفادة أمرين:

الأول : تأكيد معنى الإضافة في (لا أباك). قال الفارسي : «إذا دخلت اللام في حيز (لا) لم تَزِدِ الإضافة إلا توكيدًا ؛ وذلك أنك تقول: (لا أبا لك) كما تقول: (لا أباك)

---

[١] ينظر : الكتاب : ٢٧٦/٢ ، والمقتضب : ٣٧٣/٤ ، واللامات : ١٠٠ ، وشرح التسهيل: ٣٤٢/١.

[٢] التذييل والتكميل : ٢٥٣/٥-٢٥٤ .

[٣] الكامل في اللغة والأدب : ١٦٠/٢ .

[٤] الجنى الداني : ١٠٨ .

وإنما تركت الإضافة باللام على حالها ؛ لأن معناها معنى الإضافة ، ألا ترى أنك تقول : (غلامُ زيدٍ ، وغلام لزيدٍ) فمعنى اللام في الإضافة موجودٌ ؛ فلذلك لم تغيره»[1].

والثاني : تنكير الاسم المنفي بـ(لا) ؛ **إصلاحاً للفظ** ، وذلك أن (أباك) مضافٌ إلى معرفة قبل دخول (لا) وما أُضيف إلى معرفة فهو معرفة ، و(لا) لا تعمل في المعارف ، فلما أرادوا النفي احتاجوا إلى زيادة اللام بين المضاف والمضاف إليه **إصلاحاً للفظ** ، فقالوا : (لا أبا لك) ؛ لئلا تدخل (لا) على ما ظاهره التعريف، قال ابن عصفور : «وقد تدخل (لا) على المضاف إلى معرفة إذا قُدِّرَتْ إضافته غير محضة[2]، ولا بد – إذ ذاك – من الفصل بين المضاف والمضاف إليه باللام ؛ **إصلاحاً للفظ** ، نحو قولهم : لا أبا لك»[3].وقال أبو حيان: «فإن قلت : إذا كان الاسم نكرة ، وإضافته غير محضة كما ذكرتم، فهلا قالت العرب: (لا أباك) في

---

[1] المسائل المنثورة : ٩٤ .

[2] تنقسم الإضافة إلى محضة ، وغير محضة ، أما غير المحضة فإضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله ، وهي لا تفيد الاسم الأول تخصيصًا ، ولا تعريفًا . وتسمى غير محضة ، ولفظية، ومجازية؛ لأنها في تقدير الانفصال ، وفائدتها راجعة إلى اللفظ فقط بتخفيف أو تحسين .

وأما المحضة فإضافة غير الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله ، وهي تفيد الاسم الأول تخصيصًا إن كان المضاف إليه نكرة نحو: هذا غلام امرأة ،وتعريفًا إن كان معرفة نحو: هذا غلام زيد . وتسمى محضة ومعنوية وحقيقية ؛ لأنها خالصة من تقدير الانفصال وفائدتها راجعة إلى المعنى، وذلك هو الغرض الأصلي من الإضافة. ينظر: شرح ابن عقيل: ٤٤/٣، والأشموني : ٢٤١/٢.

[3] المقرب : ١٩٢/١.

فصيح ، كما يقولون : لا ضارب زيد؟ فالجواب أن الأب لما كان إذا أضيف إلى معرفة في غير هذا الباب تَعَرَّفَ بها ، استقبحوا دخول (لا) النافية عليه ، فلم يُدْخِلُوها إلا بعد إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه ؛ **إصلاحًا للفظ** ، وأعني بذلك أنه يجيء في اللفظ على صورة غير المضاف ، وإن كان مضافًا في التقدير»[1].

واللام على هذا معتدٌ بالفصل بها من وجه دون وجه: أما وجه الاعتداد بها فهو أنها هيأت لعمل (لا) في المعرفة ؛ إذ لولا وقوع الفصل بها لم يجز أن تعمل فيها ، كما لم يجز أن تعمل في غيرها من المعارف ، فامتناعها من أن تعمل في سائر المعارف مع عملها فيما فُصِلَ فيه باللام دليل على أن ذلك لفصل اللام ، وإذا كان الأمر كذلك كانت اللام معتدًا بها.

وأما وجه عدم الاعتداد فهو أنها لم تمنع الإضافة ؛ بدليل إثبات الألف في (الأب) ، وهذه الألف لا تلحق (الأب) في حال نصبه في فصيح الكلام ، إلا إذا كان مضافًا ، أو شبيهًا بالمضاف[2].

وقد رد ابن مالك هذا المذهب بأمرين :

أحدهما : أن الإضافة التي ادعيت في نحو : (لا أبا لك) إما أن تكون محضة ، أو غير محضة ، فإن كانت محضة لزم كون اسم (لا) معرفة ، وهو غير جائز ، وإن كانت غير محضة لزم من ذلك مخالفة النظائر من قِبَلِ أن المضاف إضافة غير محضة لا بد من كونه عاملاً عمل الفعل ؛ لشبهه به لفظًا ومعنى ، نحو : هذا

---

[1] التذييل والتكميل : ٢٦٤/٥.

[2] ينظر : المسائل البصريات : ٥٣٥/١ ، والمقتصد : ٨٠٩/٢ – ٨١٠ ، والتذييل والتكميل : ٢٦٤/٥.

ضاربُ زيدٍ الآن ، وحسن الوجه ، أو معطوفًا على ما لا يكون إلا نكرة نحو : رُبَّ رجلٍ وأخيه ، وكم ناقةٍ وفصيلها ملكت ، و(الأب) ونحوه ليس كذلك ، فلا إضافة ، ولا إقحام[1].

وقد يقال : لا حاجة من ترديده الإضافة بين أن تكون محضة أو غير محضة ؛ لأن الذاهبين إلى أنها أسماء مضافة لم يذهب أحدٌ منهم إلى أنها إضافة محضةٌ ، بل ذكروا أنها غير محضة ، فكان ينبغي أن يرد عليهم مدعاهم أنها إضافة غير محضة .

وأما رده كونها غير محضة بأنه يلزم من ذلك مخالفة النظائر فمخالفة النظائر كثيرة في لسان العرب ، ولا يُبَالَى بلزوم مخالفة النظائر.

على أن حصره الإضافة غير المحضة فيما ذكر لا يُسَلَّم ؛ لما هو مقررٌ من إضافة (غيرك ، ومثلك) وأخواتها ، وليست مما عمل عمل الفعل ، ولا معطوفًا على ما لا يكون إلا نكرة[2].

والآخر : ما ورد من قول العرب : (لا أبا لي) ، و(لا أخا لي) فلو كان (الأب) مضافًا – كما زعموا – لكسروا الباء والخاء ، فقالوا : لا أبِ لي ، ولا أخِ لي ؛ إشعارًا بأنها متصلة بالياء تقديرًا ؛ فإن اللام لا اعتداد بها على ذلك التقدير ، وإذا لم يفعلوا ذلك فلا ارتياب في كونهم لم يقصدوا الإضافة[3].

وقد يجاب عن ذلك بأنه لا يلزم ما ذكر من أنهم كانوا يقولون : لا أبِ لي ولا أخِ لي، بكسر الباء والخاء ؛ لأن العامل في الضمير من نحو : (لا أبا لك) هو

---

[1] شرح التسهيل : ٤٤٣/١.

[2] التذييل والتكميل : ٢٦٠/٥.

[3] ينظر : شرح التسهيل : ٤٤٣/١ ، والمساعد : ٣٤٣/١ .

اللام ، لا الإضافة، وإذا تقرر أن عامل الجر في الضمير إنما هو اللام لم يلزم كسر ما قبل اللام ؛ لأجل الياء ؛ لأن العمل إنما هو للام ، فلم تباشر آخر الأب والأخ بالإضافة حتى يلزم كسره[١].

المذهب الثاني :

مذهب هشام من الكوفيين ، وابن كيسان من البغداديين ، واختاره ابن مالك من الأندلسيين: أن اللام في نحو قولهم : (لا أبا لك) جارةٌ ، والمجرور بها متعلقٌ بمحذوف في موضع الصفة لـ(أب) ، والخبر – أيضًا – محذوفٌ ، وعُومِلَ غير المضاف (أب) معاملة المضاف (أبا) في الإعراب ، ونزع التنوين ؛ تشبيهًا للموصوف بالمضاف [٢]. قال أبو حيان: «مذهب هشام وابن كيسان ، واختاره ابن مالك أن هذه الأسماء مفردة ليست بمضافة ، والمجرور باللام في موضع الصفة لها ، فَيَتَعَلَّق بمحذوف ، وشُبِّهَ غير المضاف بالمضاف في نزع التنوين من المفرد ، والنون من المثنى والجمع»[٣].

المذهب الثالث :

مذهب الفارسي – في أحد قوليه[٤] – وابن يسعون[٥] ، وابن الطراوة : أن

---

[١] التذييل والتكميل : ٢٦١/٥.

[٢] ينظر : شرح التسهيل : ٤٤٣/١ ، والمساعد : ٣٤٣/١ ، والهمع : ٥٢٤/١.

[٣] الارتشاف : ١٣٠٢/٣.

[٤] لم أقف للفارسي فيما تيسر لي من كتبه إلا على مذهب واحد ، وهو موافقة الجمهور . ينظر: المسائل البصريات : ٥٣٥/١،والإيضاح: ١٩٦– ١٩٧ ، والمسائل المنثورة : ٩٤ .

[٥] هو : أبو الحجاج يوسف بن يبقى بن يوسف بن يسعون الأندلسي. إمام في النحو ، وله كتاب: المصباح في شرح ما أعتم من شواهد الإيضاح ، وتوفي سنة (٥٤٠هـ). ينظر : بغية الوعاة: ٣٦٣/٢.

اللام جارة ، وأن المجرور باللام في موضع الخبر ، وأن قولهم : (لا أبا لك) جاء على لغة من قصر الأب والأخ في الأحوال كلها ، فقال : جاء أباك وأخاك ، ورأيت أباك وأخاك ، ومررت بأباك وأخاك . قال أبو حيان : «والثالث : ما ذهب إليه الفارسي في أحد قوليه ، وأبوالحجاج بن يسعون وابن الطراوة أن قول العرب : لا أبا لك ، ولا أخا لك ، وشبههما أسماء مفردة ، جاءت على لغة من قصر الأب والأخ في الأحوال كلها ، والمجرور باللام في موضع الخبر»[1].

وقد استدل ابن يسعون على امتناع الإضافة بما وقع في كتاب سيبويه من قولهم : «لا أخا – فاعلم – لك»[2] من جهة أنه لا يسوغ عنده الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وزعم أن قولهم : لا يدي لك إنما قاله النحويون بالقياس وليس من كلام العرب .

واستدل ابن الطراوة بأنهما لو كانا مضافين لكان الخبر محذوفًا ، وذلك الخبر المحذوف لا يكون إلا زمانًا ، وذلك باطلٌ ؛ لأنك لم تُرِدْ أن تنفي الأب والأخ في مكان أو وقت فيكونا واجبين في غير ذلك المكان والتوقيت[3].

واختار هذا المذهب السيوطي ، وقال : «وإنما اخترته ؛ لسلامته من التأويل ، والزيادة ، والحذف ، وكلها خلاف الأصل»[4].

---

[1] الارتشاف : ١٣٠٢/٣.

[2] الكتاب : ٢٨٠/٢ .

[3] ينظر : شرح الجزولية للأبذي : ٧٧/٢ ، والتذييل والتكميل : ٢٥٥/٥ : ٢٥٨.

[4] الهمع : ٥٢٥/١ .

تعقيب

تمخض عن الدراسة ثلاثة أمور :

الأمر الأول : أن للفارسي في هذا المسألة رأيين :

أحدهما : ما نص عليه في بعض كتبه من موافقة مذهب الجمهور[١]. قال: «وقد تلحق لام الإضافة في الإضافة ، وذلك نحو : لا أبا لزيد ، فـ(الأب) منصوبٌ بـ(لا) واللام مقحمة غير معتد بها من جهة ثبات الألف في الأب، ومن جهة تهيئة الاسم لعمل (لا) فيه معتدٌّ بها»[٢].

والآخر : ما نسبه إليه بعض النحويين من أنه ذهب إلى أن قولهم : (لا أبا لك) جاء على لغة القصر ، وقد تقدم بيان هذا بما أغنى عن إعادته.

الأمر الثاني : أن الخبر محذوفٌ على المذهبين : الأول ، والثاني ، وأما على الثالث فالمجرور باللام في موضع الخبر ، وهذا حاصل الخلاف ، وتلك ثمرته .

الثالث : أن **إصلاح اللفظ** هنا مبني على ما ذهب إليه الجمهور ، وهو المعتمد عند الباحث من ثلاثة أوجه :

١- أن القول بإصلاح اللفظ ليس فيه فساد المعنى ، بل فيه مراعاته ، وإصلاحه واتساعه ؛ باحتمالية تقديرين مختلفين لمعنيين مختلفين ، وذلك أن قولهم : (لا أبا لك) مضافٌ من حيث المعنى ؛ لسقوط التنوين منه ، وغير مضاف من حيث اللفظ ؛ لفصل اللام بين المضاف والمضاف إليه [٣].

---

[١] ينظر : المسائل البصريات : ٥٣٥/١ ، والإيضاح : ١٩٦- ١٩٧ ، والمسائل المنثورة : ٩٤ .

[٢] الإيضاح : ١٩٦- ١٩٧.

[٣] ينظر : التخمير : ٥٠٧/١ ، ومفتاح العلوم للسكاكي : ١١١ .

ولا ريب أن المعنى يختلف على كل تقدير . قال ابن جني – في باب التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين – : «ومثل ذلك قولهم : (لا أبا لك) فها هنا تقديران مختلفان لمعنيين مختلفين ، وذلك أن ثبات الألف في (أبا) من (لا أبا لك) دليل الإضافة ، فهذا وجه ، ووجه آخر أن ثبات اللام ، وعمل (لا) في هذا الاسم يوجب التنكير والفصل ، فثبات الألف دليل الإضافة ، ووجود اللام دليل الفصل والتنكير»[١].

٢- أنه أجيب عن تعقب ابن مالك ، وتضعيفه له بما تقدم بيانه ، فبدا قولهم للناظر قويًا ، وللباحث داعيًا .

٣- أنه لا دليل في استدلال ابن يسعون على امتناع الإضافة بما وقع في كتاب سيبويه من قولهم : «لا أخا – فاعلم – لك»[٢]؛ لأن الفصل بين المتضايفين بجملة الاعتراض سائغٌ[٣].

٤ – أن ما استدل به ابن الطراوة من أنه لو كانت هناك إضافة للزم أن يكون التقدير نفي الأب والأخ في مكان أو وقت ... إلى آخره فيرده أنه ليس التقدير كما ذكر ، بل التقدير : لا أبا لك في الوجود ، وإذا نفى أن يكون للمخاطب أبٌ في الوجود كان معناه ومعنى : (لا أبا لك) خبرًا واحدًا[٤].

٥ – أن ما ذهب إليه الفارسي – في أحد قوليه – وابن يسعون ، وابن الطراوة من أن (لا أبا لك ، ولا أخا لك) جاء على لغة القصر ، يحتاج إلى إثبات أن قائل (لا

---

[١] الخصائص : ٢٤٢/١ .

[٢] الكتاب : ٢٨٠/٢ .

[٣] ينظر : الإنصاف : ٣٥٢/٢ ، والتذييل والتكميل : ٢٥٨/٥.

[٤] التذييل والتكميل : ٢٥٩/٥.

أبا لك ، ولا أخا لك) إذا استعملوهما مفردين لم يحذفوا لاميهما ، وذلك شيءٌ لا يُعرَف أحدٌ نقله عن أرباب هذه اللغة.

وعلى هذا يكون في قول السيوطي: «وإنما اخترته ؛ لسلامته من التأويل والزيادة والحذف ، وكلها خلاف الأصل»[1] نظرٌ ؛ لما يستلزم من هذه الدعوى التي لا دليل عليها .

[1] الهمع : ١/٥٢٥ .

٢- العطف على المضاف قبل مجيء المضاف إليه

قال بعض العرب : (خُذْ رُبَعَ وَنِصْفَ مَا حَصَلَ)[١] فقيل : هو من باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وفيه **إصلاح للفظ** ؛ إذ الأصل : خذ ربعَ ما حصل ونصفَه ، ثم أقحم (ونصفه) بين المضاف والمضاف إليه ، فصار: خذ ربع ونصفه ما حصل . قال الشيخ خالد: «حذفت الهاء ؛ **إصلاحًا للفظ** ، فصار: خذ ربعَ ونصفَ ما حصل»[٢].

الدراسة :

ورد عن العرب العطف على المضاف قبل مجيء المضاف ، ومن ذلك قول الأعشى:

إِلاَّ عَلاَلَةَ أَوْ بُدَاهَةَ قَارِحٍ نَهْدِ الجُزَارَةْ[٣]

---

[١] ينظر قول بعض العرب هذا في : أوضح المسالك : ١٤٨/٣.

[٢] التصريح : ٥٧/٢ .

[٣] البيت من مجزوء الكامل ، وهو للأعشى في ديوانه : ١٥٩، والكتاب : ١٧٩/١، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء : ٣٢١/٢ وإعراب القرآن للنحاس: ١٧٩/٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٩٧٦/٢ .

اللغة : (العلالة) : آخر جري الفرس. و(البداهة) : أول جريه. و(القارح) من الخيل: ما بلغ أقصى أسنانه عند إكماله خمس سنين. و(النهد) : المرتفع. و(الجزارة): القوائم والرأس. ينظر: تهذيب اللغة – باب العين واللام – : ٧٩/١ ، وتحصيل عين الذهب : ٩١/١ ، والخزانة : ١٧٤/١ .

وقول الفرزدق :

يَـا مَـن رَأَى عَارِضًـا أُسَـرُّ بِـهِ بَـيْنَ ذِرَاعَـيْ وَجَبْهَـةِ الأَسَـدِ[1]

وقد اختلف النحويون في توجيه ما ورد من ذلك على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول :

مذهب سيبويه : أنه من باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ لضرورة الشعر. قال : «ومما جاء مفصولاً بينه وبين المجرور قول الأعشى... فهذا قبيح ، ويجوز في الشعر على هذا : مررت بخيرِ وأفضلِ مَن ثَمَّ ... وقال الفرزدق ...»[2].

والشاهد في بيت الأعشى أنه أضاف (علالة) إلى (قارح) ، وأسقط التنوين من أجل الإضافة ، وفصل بين المضاف والمضاف إليه ببداهة ضرورة[3]. قال

---

[1] البيت من المنسرح ، وهو منسوب للفرزدق – وليس في ديوانه – في المقتضب: ٢٢٨/٤ – ٢٢٩، والمفصل: ١٣٢، وبلا نسبة في معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٧٧/٤، وسر الصناعة : ٣٠٦/١ .

اللغة : (العارض): السحاب. (أسر به): أفرح به ، ويروى أكفكفه ، أي: أمسحه بكفيَّ ، ويروى: أرقت له ، أي: سهرت لأجله، و(الذراعان والجبهة) من منازل القمر ، فالذراعان أربعة كواكب ، كل كوكبين منهما ذراع ، وذراع الأسد المقبوضة، وعندهم أن السحاب الذي ينشأ بنوء من منازل الأسد يكون مطره غزيرًا ، وذكر الذراعين ، والنوء إنما هو للذراع المقبوضة منهما ؛ لاشتراكهما في أعضاء الأسد، والجبهة : أربعة كواكب فيها عوج. ينظر: حاشية الصبان : ٢٧٤/٢ ، والخزانة : ٣١٩/٢ .

[2] الكتاب : ١٧٩/١ – ١٨٠ .

[3] ينظر : النكت : ٤٠٠/١ – ٤٠١ ، والخزانة : ١٧٣/١ .

الأعلم : «الشاهد فيه: إضافة (العلالة) إلى (القارح) مع الفصل بـ(البداهة) ضرورةً ... وتقدير هذا قبل الفصل : إلا علالة قارح ، أو بداهته ، فلما اضطر إلى الاختصار والتقديم حذف الضمير ، وقدم البداهة وضمها إلى العلالة ، فأتيت القارح ، وأضيفت به، فاتصلت إليه ، وقد كانت العلالة مضافة إلى القارح قبل تقديم البداهة ، فبقيت على إضافتها ، وهذا تقدير سيبويه»[١].

وإنما حذف التنوين من (علالة) ؛ لإضافته إلى (قارح) ، وحُذِفَ من (بداهة) ؛ لأنه مضافٌ إلى (قارح) في المعنى ، وبمنزلة المضاف إليه في اللفظ[٢].

والشاهد في بيت الفرزدق أنه أضاف الذراعين إلى الأسد ، مع الفصل بينهما بالجبهة. قال الأعلم : «الشاهد فيه : إضافة الذراعين إلى الأسد مع الفصل بالجبهة ، والقول فيه كالقول في بيت الأعشى قبله ، وصلته كصلته»[٣].

وقد جنح إلى هذا المذهب ثلة من النحويين ، كالزجاج[٤] ، وابن السراج[٥] ، وابن جني[٦].

فإن قيل : لو كان هذا الذي ورد من باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه لكنت بين أمرين كلاهما قبيح :

أحدهما : أن يكون التقدير قبل الفصل : (إلا علالة ، أو بداهته قارحٍ)، و(بين ذراعي وجبهته الأسد) ، و(مررت بخير وأفضله مَن ثَمَّ)؛ لأنك إنما تعمل الأول،

---

[١] تحصيل عين الذهب : ٩١/١ .

[٢] ينظر : المقرب : ٢١٥/١ .

[٣] تحصيل عين الذهب : ٩٢/١ .

[٤] ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١٧٦/٤ – ١٧٧ .

[٥] ينظر : الأصول : ٣٢٥/١ .

[٦] ينظر : الخصائص : ٤٠٩/٢ ، وسر الصناعة : ٣٠٦/١ – ٣٠٧ .

فجرى ذلك مجرى : ضربت فأوجعته زيدًا ، إذا أعملت الأول!.

والجواب عن ذلك أنهم لو لم يحذفوا الضمير من الأول ، وقالوا: بين ذراعي وجبهته الأسد ، لبقي الثاني مجرورًا بغير جار ، وذلك لا يجوز ، ولكنهم حذفوا الضمير وقالوا : بين ذراعي وجبهة الأسد ؛ **إصلاحًا للفظ**[1]. قال ابن جني : «أما تركهم إظهار الضمير في الثاني، وأن يقولوا: بين ذراعي وجبهته الأسد ونحو ذلك فإنهم لو فعلوه لبقي المجرور لفظًا لا جارّ له في اللفظ يجاوره ، لكنهم لما قالوا : بين ذراعي وجبهة الأسد صار كأنَّ "الأسد" في اللفظ مجرور بنفس "الجبهة"، وإن كان في الحقيقة مجرورًا بنفس الذراعين. وكأنهم في ذلك إنما أرادوا **إصلاح اللفظ**»[2].

والآخر : أن تُقَدِّرَ حذف المجرور من الثاني ، وهو مضمر مجرور ، والمضمر إذا كان مجرورًا قبح حذفه ؛ لأنه يضعف أن ينفصل ، فيقوم برأسه .

وقد أجاب ابن جني عن هذا بأنه «إنما يقبح فصل الضمير المجرور متى خرج إلى اللفظ ، نحو : مررت بزيدٍوَكَ ، ونزلت على زيدوه ؛ لضعف أن يفارق ما جره ، فأما إذا لم يظهر إلى اللفظ ، وكان إنما هو مقدر في النفس غير مستكره عليه اللفظ ، فإنه لا يقبح»[3].

المذهب الثاني :

مذهب المبرد : أنه من باب حذف المضاف إليه ، وإبقاء المضاف على حاله الذي كان يستحقه حين الإضافة . قال في بيت الأعشى : «أراد : إلا علالةَ

---

(1) التصريح : ٢/٥٧ .

(2) الخصائص : ٢/٤١٠ .

(3) الخصائص : ٢/٤١٠ – ٤١١ .

قارح ، أو بداهةَ قارح، فحذف الأول ؛ لبيان ذلك في الثاني ، فيكون الكلام على هذا : مررت بخيرِ وأفضلِ مَن ثَمَّ ، وقال الفرزدق :

يَـــا مَـــن رَأَى عَارِضًـــا أُكَفْكِفُـــهُ بَـــيْنَ ذِرَاعَـــيْ وَجَبْهَـــةِ الأَسَـــدِ

أراد بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد»[1].

وعلى هذا المذهب يكون أصل ما تقدم من قولهم : (خُذْ رُبعَ وَنِصْفَ مَا حَصَلَ) خذ رُبعَ ما حَصل ونصفَ ما حصل ؛ بإضافة ربع إلى اسم موصول ، وإضافة نصف إلى اسم موصول مشبه للاسم الموصول الأول ، فحذفوا الاسم الموصول الأول الذي أضيف إليه ربع وصلته ؛ لدلالة الاسم الموصول الثاني وصلته عليه ، وأبقوا المضاف على إعرابه وترك تنوينه؛ لأن المضاف إليه المحذوف منوي الثبوت .

وقد ركن إلى هذا المذهب.طائفة من النحويين ، كالزمخشري[2].، وابن مالك[3] ، والمرادي[4] ، وابن هشام[5].، وابن عقيل ؛ إذ قال : «يحذف المضاف إليه ، ويبقى المضاف كحاله لو كان مضافا ، فيحذف تنوينه ، وأكثر ما يكون ذلك إذا عطف على المضاف اسم مضاف إلى مثل المحذوف من الاسم الأول ، كقولهم:

---

[1] ينظر : المقتضب : ٢٢٨/٤ – ٢٢٩ .

[2] ينظر : المفصل : ١٣٣ .

[3] ينظر : شرح الكافية الشافية : ٩٧٦/٢ ، وشرح التسهيل : ١١٣/٣.

[4] ينظر : توضيح المقاصد : ٨٢١/٢ .

[5] ينظر : أوضح المسالك : ١٤٨/٣ ، والمغني : ٨٤٤ .

(قَطَعَ اللهُ الغَدَاةَ يَدَ وَرِجْلَ مَن قَالَهَا) التقدير : قطع الله يد من قالها ورجل من قالها ، فحذف ما أضيف إليه يد ، وهو : مَن قالها ؛ لدلالة ما أضيف إليه رجل عليه»[1].

المذهب الثالث :

مذهب الفراء : أن الاسمين الأول والثاني مضافان للمذكور ، فلا إقحام في الكلام ، ولا حذف من الأول ، ولا من الثاني. قال ابن عقيل : «وعند الفراء يكون الاسمان مضافين إلى (من قالها) ، ولا حذف في الكلام ، لا من الأول ، ولا من الثاني»[2].

والتحقيق أن هذه الإضافة عند الفراء مشروطة بأن يكون الاسمان مصطحبين ، كاليد والرجل ، والنصف والربع ، وقبل وبعد .

وأما نحو : دار وغلام ، فلا يجوز ذلك فيهما ، فلا يجوز أن تقول : اشتريت دار وغلام زيد[3]، وهذه عبارة الفراء : «ولا تنكرن أن تضيف (قبل ، وبعد) وأشباههما ، وإن لم يظهر؛ فقد قال :

إِلاَّ عُـــــــلاَلَةَ أَوْ بُـــــــــدَا هَـــــةَ سَابِـــحٍ نَهْـــدِ الجُـــزَارَهْ

وقال الآخر :

يَـــا مَـــن رَأَى عَارِضًـــا أُكَفْكِفُـــهُ بَـــيْنَ ذِرَاعَـــيْ وَجَبْهَـــةِ الأَسَـــدِ

---

[1] شرح الألفية : ٣/٧٨ – ٧٩ .

[2] السابق : ٣/٨١ .

[3] ينظر : الارتشاف : ٤/١٨٢٣ ، وحاشية الصبان : ٢/٢٧٥ .

وسمعت أبا ثروان العكلي يقول : قَطَعَ اللهُ الغَدَاةَ يَدَ وَرِجْلَ مَن قَالَهُ ، وإنما يجوز هذا في الشيئين يصطحبان ، مثل اليد والرِّجل ، ومثل قوله : عندي نصفُ ، أو رُبعُ درهمٍ ، وجئتك قبلَ ، أو بعدَ العصر ، ولا يجوز في الشيئين يتباعدان ، مثل : الدار والغلام ، فلا تُجِيزَنَّ : اشتريت دارَ أو غلامَ زيدٍ ، ولكن عبدَ أو أمةَ زيدٍ ، وعين أو أذن ، ويد أو رِجل ، وما أشبهه»[1].

وإنما خص المصطحبين بذلك ؛ لأنهما كالشيء الواحد ، فكأن المضاف العامل في المضاف إليه شيء واحد ، فلا يرد أنه لا يتوارد عاملان على معمول واحد ، بخلاف نحو دار وغلام[2].

[1] معاني القرآن : ٢/٣٢١ – ٣٢٢ .

[2] ينظر : الارتشاف : ٤/١٨٢٣ ، وحاشية الصبان : ٢/٢٧٥ .

تعقيب

أفضت الدراسة إلى ثلاثة أمور :

الأول : أن العطف على المضاف قبل مجيء المضاف إليه لا يجوز إلا في الشعر عند سيبويه ، ويجوز في النثر عند غيره . قال الشيخ خالد الأزهري : «ومثل هذا عند سيبويه والجمهور لا يجوز إلا في الشعر»[١].

الثاني : أن إصلاح اللفظ في هذه المسألة إنما يتأتى على مذهب سيبويه من أنها من الفصل بين المتضايفين ، وأما على ما يقتضيه مذهب الفراء ، أو المبرد فليس فيهما شيء من ذلك .

الثالث : أن المختار ما ذهب إليه الفراء من أنه يجوز إضافة الاسمين المصطحبين للمذكور بعدهما ؛ وذلك من ثلاثة أوجه :

١- أن التخصيص بالاسمين المصطحبين هو الوارد في لسان العرب شعرًا ونثرًا ، وفيه رَدٌّ على من أطلق الجواز في الشعر والنثر ، أو قصره على الشعر دون النثر .

٢- أن ما ذهب إليه سيبويه مبني على جواز إقحام الأسماء ، وأكثر النحويين يمنعه[٢]. قال المرادي :«الأسماء لا تزاد»[٣]. وقال ابن هشام: «والتحقيق أن الأسماء لا تزاد»[٤].

---

[١] التصريح : ٢/٥٧ .

[٢] السابق : ٢/١٧١ .

[٣] الجنى الداني : ٨٩ .

[٤] مغني اللبيب : ٣٩٧ .

وعلى جواز إقحام الأسماء ففيه ضعف من جهة الفصل بين المتضايفين بأجنبي ، وذلك لا يجوز ؛ لأنهما كالشيء الواحد[١].

٣- أنه يلزم على ما ذهب إليه المبرد الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه ، وهو قليل في كلامهم ، والكثير العكس[٢]..

---

[١] ينظر : التصريح : ١٧١/٢ .

[٢] ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٩٧/٢ ، والتصريح : ١٧١/٢ .

٣- الباء في صيغة التعجب : (أفْعِلْ به)

ذهب كثير من النحويين إلى أن الباء في قولك : أَحْسِنْ بزيدٍ ، زائدة في القاعل ؛ **لإصلاح اللفظ** . قال ابن هشام : «الأصل : أَحْسَنَ زيدٌ ، بمعنى : صار ذا حَسْنٍ ، ثم غُيِّرَتْ صيغة الخبر إلى الطلب ، وزِيدَت الباء ؛ **إصلاحًا للفظ**»[١].

الدراسة :

المشهور عن النحويين في الباء من نحو قولك : أَحْسِنْ بزيدٍ ، مذهبان :

المذهب الأول :

مذهب جمهور البصريين : أنها زائدة زيادة لازمة ، والضمير المجرور بها في محل رفع فاعل ؛ إذ لا فعل إلا بفاعل ، وليس في الكلام ما يصلح أن يكون فاعلاً إلا المجرور بالباء ، وهو الذي قد حَسُنَ، والأصل: أَحْسَنَ زيدٌ ، أي : صار ذا حُسْنٍ ، نحو: أَغَدَّ البعيرٌ ، أي : صار ذا غدة ، فلما أرادوا التعجب حولوا صورة الفعل من الماضي إلى الأمر[٢]. قال أبو حيان : «ومذهب جمهور البصريين أن صورته صورة الأمر ، وهو خبرٌ في المعنى ، والهمزة فيه للصيرورة ، ومعناه : أَحْسَنَ زيدٌ، أي : صار حسنًا ، في معنى : ما أَحْسَنَ زيدًا، والمجرور في موضع الفاعل ، والباء زائدة»[٣].

---

[١] المغني : ١٤٤ .

[٢] ينظر : الكتاب : ٩٧/٤ ، ٣٥٠ ، والمقتضب : ١٨٣/٤ ، والأصول : ١٠١/١ ، والمسائل البغداديات : ١٦٥، وترشيح العلل : ١١١ – ١١٢.

[٣] الارتشاف : ٢٠٦٦/٤ .

وقد اختار هذا المذهب جمهرة من النحويين ، منهم : أبو جعفر النحاس[١] والفارسي[٢]، وابن الوراق[٣] ، وابن جني[٤] ، والأنباري[٥] ، والعكبري[٦] ، وابن يعيش[٧].، وابن عصفور[٨] ، وابن مالك[٩] ، وابن أبي الربيع ، وابن الصائغ[١٠] ، ، والمرادي[١١] ، وابن هشام[١٢]. قال ابن أبي الربيع : «من **إصلاح اللفظ** قولهم : أحسن بزيد ، والأصل : أحسنَ زيدٌ، ثم لما أرادوا التعجب غيَّروا اللفظ إلى أفعِلْ ، فصار : أحسِنْ زيدٌ ، فكرهوا اللفظ ، فأدخلوا الباء ؛ ليزول ذلك القبح ، فصار : أحسِنْ بزيدٍ»[١٣].

فإن قيل : كيف صار المتعجب منه هنا فاعلا ، وهو في قولك : ما أحسن زيدًا ، مفعول به ؟ فالجواب : أن الفاعل هنا ليس شيئًا غير المفعول به ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : ما أحسن زيدًا ، فتقديره : شيء أحسنَ زيدًا ، وذلك الشيء ليس

---

[١] ينظر : إعراب القرآن : ١٣/٣ .

[٢] ينظر : المسائل البغداديات : ١٦٥.

[٣] ينظر : علل النحو : ٣٣٠ .

[٤] ينظر : اللمع : ١٣٧ ، وسر الصناعة ١٥١/١ ، والمنصف : ٣١٦ – ٣١٧.

[٥] ينظر : أسرار العربية : ١٠٦– ١٠٧.

[٦] ينظر : اللباب : ٢٠٢/١– ٢٠٣.

[٧] ينظر : شرح المفصل : ١٤٨/٧ .

[٨] ينظر : شرح الجمل : ٥٧٦/١ .

[٩] ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٠٩٥/٢ .

[١٠] ينظر : اللمحة في شرح الملحة : ٥٠٩/١ .

[١١] ينظر : توضيح المقاصد : ٨٨٨/٢ .

[١٢] ينظر : قطر الندى : ٢٥ ، وشرح القطر : ٣٢٣ .

[١٣] البسيط : ٧٤٤/٢ .

غير زيد ؛ فإن الحسن لو حَلَّ في غيره لم يحسن هو ، فكان ذلك الشيء مثلاً عينه ، أو وجهه ؛ فلذلك جاز أن يكون مفعولاً في ذلك اللفظ ، وفاعلاً في هذا اللفظ ؛ إذ المعنى واحد[١].

وإنما زيدت الباء في الفاعل ؛ لثلاثة أوجه :

أحدها : أنه لما كان لفظُ التعجب لفظَ الأمر ، زادوا الباء ؛ فرقًا بين لفظ الأمر الذي للتعجب وبين لفظ الأمر الذي لا يُراد به التعجب[٢]. قال ابن الصائغ : «وإنما لزم هذا حرف الجر ؛ ليكون فرقًا بين التعجب والأمر ؛ فلهذا لم يجز أن يتقدم عليه معموله ، ولا أن يُجَاب بالفاء»[٣].

الثاني : أنه لما كان معنى الكلام : يا حُسْنُ اثبت بزيد ، أدخلوا الباء ؛ لأن اثبت يتعدى بحرف الجر ؛ فلذلك أدخلوا الباء[٤].

الثالث : أنهم أرادوا بذلك التوسع في العبارة وذلك ظاهر ؛ لأن تأدية المعنى بلفظين أوسع من قصره على لفظ واحد[٥].

الرابع : أنها زيدت في الفاعل ؛ **إصلاحًا اللفظ** ، وذلك أنه لما غُيِّرت الصيغة من الخبر إلى الطلب قبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر، فزيدت الباء في الفاعل

---

[١] ينظر : الأصول : ١٠١/١-١٠٢، وشرح المفصل : ١٤٨/٧، وشرح الكافية الشافية: ١٠٩٥/٢، والجنى الداني: ٤٧ ، واللمحة في شرح الملحة : ٥٠٩/١.

[٢] الأصول : ١٠٢/١ ، وأسرار العربية : ١٠٧ .

[٣] اللمحة في شرح الملحة : ٥٢٥/١ .

[٤] ينظر : علل النحو : ٣٣٠ ، وأسرار العربية : ١٠٧ .

[٥] شرح المفصل : ١٤٨/٧ .

ليصير على صورة المفعول به[1].

وقد استضعف مذهب جمهور البصريين من ثلاثة أوجه :

١- استعمال الأمر بمعنى الماضي ، وهو مما لم يعهد ، بل جاء الماضي بمعنى الأمر ، نحو: اتَّقَى اللهَ امروٌ فَعَلَ خيرًا يُثَبْ عليه .

٢- استعمال أَفْعَلَ بمعنى صار كذا ، نحو : أَغَدَّ البعيرُ ، أي : صار ذا غُدَّةٍ ، وهو قليلٌ ، ولو كان منه لجاز (أَلْحِمْ بزيدٍ ، وأَشْحِمْ بزيدٍ .

٣- زيادة الباء في الفاعل ، وذلك قليل ، والمطرد زيادتها في المفعول[2].

المذهب الثاني :

مذهب الفراء، والزجاج ، واختاره ابن كيسان ، والزمخشري ، وابن خروف : أن الباء في هذه الصيغة ليست زائدة في الفاعل ، بل موضع مجرورها نصبٌ على المفعولية، والفاعل ضمير مستتر ، كما في قولك : ما أحسن زيدًا[3]. قال أبو حيان : «وذهب الفراء ، والزجاج ، والزمخشري ، وابن خروف إلى أنه أمر حقيقة ، والهمزة للنقل ، وبزيد مفعول»[4] وقال ابن هشام :«وقال الفراء ، والزجاج ، والزمخشري،وابن كيسان،وابن خروف:لفظه ومعناه الأمر»[5].

---

(١) ينظر: شرح المفصل : ١٤٨/٧، وشرح الجمل : ٥٧٦/١، ومغني اللبيب: ١٤٤، والتصريح: ٢٩٨/١، والأشموني : ١٨/٣ – ١٩، وشذا العرف: ٧٠ .

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي : ٢٣٤/٤–٢٣٥ ، وحاشية الشمني : ٢٢١/١.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٣٩/٢ ، والمفصل : ٣٦٧ ، وترشيح العلل : ١١٢، وشرح الجمل : ٥٨٩/١، وأوضح المسالك : ٢٢٩/٣.

(٤) الارتشاف : ٢٠٦٧/٤ .

(٥) أوضح المسالك : ٢٢٩/٣ .

وقد اختلف هؤلاء في عود هذا الضمير ، فذهب ابن كيسان ، وتبعه ابن الطراوة إلى أنه يعود على المصدر الدال عليه الفعل ، والتقدير : أَحْسِنْ يا حُسْنُ بزيد ، أي : الزمه ، ودُم به ؛ ولذلك كان مفردًا على كل حال[١]. قال المرادي: «وذهب ابن كيسان إلى أن المخاطب ضمير الحَسْن ، كأنه قيل : يا حُسْن أحسن بزيد ، أي : دم به؛ ولذلك كان الضمير مفردًا على كل حال»[٢].

وذهب غير ابن كيسان إلى أن الضمير يعود على المخاطبِ المستدعى منه التعجب ، أي : أَوْقِعْ أيها المخاطب[٣]. قال ابن هشام:«قال ابن كيسان : الضمير للحَسْن ، وقال غيره: للمخاطب»[٤].

ويرد على مذهب الفراء وموافقيه سبعة أوجه :

١- أن الأمر طلب إيقاع الفعل ، والتعجب لا يكون إلا من أمر قد وُجِد .

٢- أنه لو كان أمرًا لم يصح أن يقال في جوابه : صدقت ، أو كذبت .

٣- أنه لو كان أمرًا لصح أن يجاب بالفاء ، كما يصح ذلك في كل أمر ، نحو : أكرم بعمرٍو فيشكرَك. وأجمل بخالد فيعطيَك ، على حد قولك : أعطني فأشكرَك ، فلما لم يجز شيء من ذلك دل على أنه ليس أمرًا حقيقة[٥].

٤- أنه لو كان أمرًا لزم إبراز ضميره في التأنيث ، والتثنية ، والجمع ، كما يلزم مع كل فعل أمر، متصرفًا كان ، أو غير متصرف ، ولم يلزم صيغة واحدة في جميع

---

[١] ينظر : الإفصاح لابن الطراوة : ٤١ ، وشرح الجمل : ٥٨٨/١ ، والارتشاف : ٢٠٦٧/٤.

[٢] توضيح المقاصد : ٨٨٧/٢ .

[٣] ينظر : الارتشاف : ٢٠٦٧/٤ ، والدر المصون : ٦٠٣/٧.

[٤] أوضح المسالك : ٢٢٩/٣ .

[٥] ينظر : اللباب : ٢٠٣/١ ، والهمع : ٤٩/٣ .

الأحوال ، تقول: يا رجلُ أَحْسِنْ بزيد، ويا رجلان أَحْسِنْ بزيد، ويا رجال أَحْسِنْ بزيد، ويا هند أَحْسِنْ بزيد ، ويا هندان أَحْسِنْ بزيد ، ويا هندات أَحْسِنْ بزيد فيكون مع الواحد والاثنين ، والجماعة ، والمؤنث على صيغة واحدة ؛ لأنه لا ضمير فيه ، ولو كان أمرًا ؛ لكان ينبغي أن يختلف في التثنية ، فتقول : أَحْسِنَا بزيد، وفي جمع المذكر: أَحْسِنُوا ، وفي إفراد المؤنث : أَحْسِنِي ، وفي جمع المؤنث: أَحْسِنَّ ، فتأتي بضمير الاثنين ، والجماعة ، والمؤنث ، فلما كان صيغته واحدة؛ دلَّ على أن لفظه لفظ الأمر، ومعناه الخبر[1].

٥- أنه لو كان أمرًا لم يكن الناطق به متعجبًا ، كما لا يكون الآمر بالحلف والتشبيه والنداء حالفًا ، ولا مشبهًا ، ولا مناديًا ، ولا خلاف في كونه متعجبًا ، وإنما الخلاف في انفراد التعجب ، ومجامعة الأمرية .

٦- أنه لو كان مسندًا إلى ضمير المخاطب لم يله ضمير المخاطب في نحو : أحسن بك، ولا يجوز ذلك في الأمر ؛ لما فيه من إعمال فعل واحد في ضمير فاعل ومفعول لمسمى واحد

٧- أنه لو كان أمرًا لوجب له من الإعلال إذا كانت عينه ياءً ، أو واوًا ما وجب لنحو : أقم ، وأبن ، ولم يقل : أَبْنِنْ ، وأَقْوِمْ ، فيلزم مخالفة النظائر[2].

---

[1] ينظر : المسائل البغداديات : ١٦٥- ١٦٦ ، وأسرار العربية : ١٠٦ ، وشرح التسهيل : ٣٦٥/٢.

[2] ينظر : علل النحو : ٣٣١-٣٣٢ ، وأسرار العربية : ١٠٦ ، وشرح المفصل : ١٤٨/٧، وشرح التسهيل : ٣٦٥/٢ ، وتوضيح المقاصد : ٨٨٨/٢ ، والتصريح : ٨٩/٢ ، والهمع ٤٩/٣ .

تعقيب

خلصت الدراسة إلى أربعة أمور :

الأول : أن مذهب جمهور البصريين مبني على أن الفعل في هذه الصيغة أمرٌ لفظًا ومعناه الخبر ، وأما ما ذهب إليه الفراء ومن وافقه فمبني على أن الفعل في هذه الصيغة أمرٌ حقيقة، والفاعل ضمير مستتر. والباء مُعَدِّية مثلها في: امرر بزيد[١].

الثاني : أن الباء في نحو قولك : أحسن بزيد ، زائدة عند القائلين بفاعلية زيد ؛ لأن الهمزة عندهم للصيرورة ، وأما عند القائلين بالمفعولية فمنهم من جعل الهمزة للنقل ؛ فتكون الباء زائدة ، ومنهم من جعلها للصيرورة ؛ فتكون الباء للتعدية ، وليست زائدة[٢]. قال ابن عقيل: «والقائل بالمفعولية لا يرى الزيادة إلا إن جعل الهمزة للنقل ، ومن جعل من القائلين بالمفعولية الهمزة للصيرورة لم تكن الباء عنده زائدة ، بل للتعدية»[٣].

وذهب بعض المتأخرين إلى أن الباء في نحو : أحسن بزيد ، للتعدية ، وليست بزائدة، والهمزة في أحسن للصيرورة ، وهو أمر للسبب، أو للشخص على ما تقدم من القولين[٤]. قال المرادي : «وأجاز بعض المتأخرين أن تكون الباء للتعدية ، لا زائدة ، والهمزة للصيرورة، لا للتعدية ، وهو أمر للسبب ، أو للشخص على القولين»[٥].

---

[١] ينظر : أوضح المسالك : ٢٢٩/٣ ، والدر المصون : ٦٠٢/٧ .

[٢] الارتشاف : ٢٠٦٦/٤ .

[٣] ينظر : المساعد : ١٥٠/٢ .

[٤] ينظر : شرح المفصل : ١٤٨/٧ ، والجنى الداني : ٤٧ – ٤٨ .

[٥] توضيح المقاصد : ٨٨٧/٢ .

الثالث : أن دعوى **إصلاح اللفظ** إنما هي على مذهب جمهور البصريين ، والداعي إلى هذا **الإصلاح** أنه لما غُيِّرت الصيغة من الخبر إلى الطلب قبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر ، فزيدت الباء في الفاعل ؛ ليصير على صورة المفعول به[١]. قال ابن هشام : «وأصل قولك: أَحْسِنْ بزيدٍ : أَحْسَنَ زيدٌ ، أَي : صَار ذَا حُسْنٍ ، كَمَا قَالُوا: أَوْرَق الشّجرُ ، وأزهر الْبُسْتَان ، وأثرى فلانٌ ، وأترب زيدٌ ، وأغَدَّ الْبَعِير ، بِمَعْنى : صَار ذَا ورق ، وَذَا زهر ، وَذَا ثروة ، وَذَا مَتْرَبَة –أَي : فقر وفاقة – وَذَا غُدَّة ، فضمن معنى التعَجب وحولت صِيغَته إِلَى صِيغَة أَفْعِلْ بِكَسْر الْعين ، فَصَار : أَحْسِنْ زيد ، فاستقبح اللفظ بالاسم المرفوع بعد صيغة فعل الأمر ، فزيدت الباء ؛ **لإصلاح اللفظ** ، فصار أَحْسِنْ بزيد على صيغة : امرر بزيد»[٢].

الرابع : أن كلا المذهبين لا يخلو من الاعتراض الوارد عليه ، والمختار ما ذهب إليه الفراء وموافقوه ، وصوبه ابن الطراوة[٣] ، وهو ظاهر كلام الرضي[٤].

وإنما كان المختار مذهب الفراء ومن تبعه ؛ لأمرين :

١- أن معناه مناسب للتعجب بخلاف ما ذهب إليه جمهور البصريين ، وذلك أنك إذا قلت : أحسن بزيد ، فهو عند الفراء ومناصريه أمرٌ لكل أحد بأن يجعل زيدًا حسنًا ،

---

[١] ينظر: شرح المفصل : ١٤٨/٧، وشرح قطر الندى :٣٢٠ ، والتصريح : ٢٩٨/١ ، وشذا العرف:٧٠ .

[٢] شرح قطر الندى :٣٢٣ .

[٣] ينظر : الإفصاح : ٤١ .

[٤] ينظر : شرح الكافية : ٢٣٤/٤–٢٣٥ .

وإنما يجعله كذلك بأن يصفه بالحُسْن ، فكأنه قيل : صِفْهُ بالحُسْنِ كيف شئت ؛ فإن فيه منه كل ما يمكن أن يكون كما قال :

وَقَدْ وَجَدْتَ مَجَالَ القَوْلِ ذَا سَعَةٍ فَإِنْ وَجَدْتَ لِسَانًا قَائِلاً فَقُلِ[1]

وهذا معنى مناسبٌ للتعجب ، بخلاف تقدير جمهور البصريين[2] .

٢- أن حاصل ما ذكروه في الاعتراض على مذهب الفراء مبني على أنه لو كان فعل التعجب أمرًا ما لزم صيغة واحدة في جميع الأحوال.

وقد أجيب عن ذلك بأن القياس أن يقال في التأنيث : أحسني ، وفي التثنية: أحسنا ، وفي الجمع : أحسنوا ، أو أحسِنَّ ، إلا أنهم التزموا إفراد هذا الضمير، وتذكيره ، واستتاره؛ لأنه كلام جرى مجرى المَثَل، والأمثال لا تُغَيَّر عن

---

[1] البيت من البسيط ، وهو للمتنبي في شرح ديوان المتنبي : ٢٠٥/٣ لعبد الرحمن البرقوقي والتذكرة الحمدونية : ٦٦/٤، والخزانة : ٣٧٤/٩ ، وبلا نسبة في شرح الكافية للرضي : ٢٣٤/٤ ، وحاشية الشمني: ٢٢١/١ .

تنبيه : ذكر بعض النحويين هذا البيت إنما هو لشرح معنى صيغة التعجب ، لا للاستشهاد به . قال البغدادي – بعد ما أنشد البيت في الخزانة ٣٧٤/٩ – : «لما ذكره من معنى الحسن ، أي: صفه بالحسن كيف شئت ؛ فإن فيه منه كل ما يمكن أن يكون في شخص كالبيت ؛ فإن معناه : وجدت مكانًا للقول بكثرة ما فيه من المناقب ؛ فإن كان لك لسان قائل فقل ما شئت ، أي: فلست تحتاج في شيء غائب إلى مدحه».

[2] ينظر : شرح الكافية : ٢٣٥/٤ ، وحاشية الشمني: ٢٢١/١ .

حالها[1]. قال ابن هشام:«وإنما التزم إفراده؛ لأنه كلام جرى مجرى المثَل»[2].

وسَهَّلَ ذلك انمحاء معنى الأمر فيه ، كما انمحى في : ما أفعلَ ، معنى الجعل ، وصار معنى أَفْعِلْ به كمعنى : ما أَفْعَلَ ، وهو محض إنشاء التعجب ، ولم يبق فيه معنى الخطاب حتى يُثَنَّى ، ويُجْمَعَ ، ويُؤَنَّث ، باعتبار تثنية المخاطب ، وجمعه ، وتأنيثه [3].

[1] ينظر: علل النحو : ٣٣١ – ٣٣٢ ، والمفصل : ٣٦٨ ، وأوضح المسالك: ٢٢٩/٣ ، وشرح الشذور للجوجري : ٧٣١/٢ ، والهمع : ٤٩/٣ ، والتصريح : ٨٩/٢ ، وشرح الأشموني : ١٩/٣.

[2] أوضح المسالك : ٢٢٩/٣ .

[3] ينظر : شرح الكافية : ٢٣٥/٤ ، وحاشية الشمني : ٢٢١/١ ، والتصريح : ٨٨/٢ – ٨٩ .

٤- نعت المعرفة بالجملة

إذا أراد العرب نعت المعرفة بالجملة توصلوا إلى ذلك بإدخال (الذي) بعدها ليباشر المعرفة. قال ابن جني في باب إصلاح اللفظ : «ومن ذلك أنهم إذا أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة – كما وصفوا بها النكرة ، ولم يجز أن يُجْرُوها عليها لكونها نكرة – **أصلحوا اللفظ** بإدخال (الذي)؛ لتباشر بلفظ حرف التعريف المعرفة»[١].

الدراسة :

تقع الجملة الخبرية نعتًا للنكرة ، نحو قوله تعالى : ﴿وَهَـٰذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾[٢] ولا تقع نعتًا للمعرفة ، فإن وقعت بعد المعرفة كانت في موضع الحال منها ، نحو : جاء زيدٌ يحمل كتابًا[٣].

---

[١] الخصائص : ٣٢١/٢ – ٣٢٢ .

[٢] من الآية : ٩٢ من سورة الأنعام .

[٣] هذا مذهب جمهور النحويين. قال ابن عقيل في شرح الألفية ١٩٦/٣-١٩٧: «وزعم بعضهم إلى أنه يجوز نعت المعرف بالألف واللام الجنسية بالجملة ، وجعل منه قوله تعالى: ﴿ وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾[يس٣٥] ، وقول الشاعر: [الكامل]

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لاَ يَعْنِينِي

فنسلخ صفة لليل ، ويسبني صفة للئيم ، ولا يتعين ذلك ؛ لجواز كون نسلخ ويسبني حالين» .

فإن أردت نعت المعرفة بالجملة أتيت بعدها بما يناسبها من الذي ، أو التي ، أو فروعهما ؛ ليكون وصلة إلى نعت المعارف بالجمل، وذلك أن الجمل نكراتٌ ؛ بدليل نعت النكرة بها في نحو قولك : مررت برجلٍ أبوه كريمٌ، وقولك : نظرت إلى غلامٍ قامت أخته ، فلما أُرِيدَ مثلُ هذا في المعرفة ، لم يمكن أن تقول : مررت بزيدٍ أبوه كريمٌ ، على أن تكون الجملة نعتًا لزيد ؛ لأنه قد ثبت أن الجملة نكرة ، ومحالٌ أن توصف المعرفة بالنكرة ؛ فلذلك جاءوا بالذي متوصلين به إلى نعت المعارف بالجمل ، وجعلوا الجملة التي كانت نعتًا للنكرة صلةً للذي ، فقالوا : مررت بزيدٍ الذي أبوه منطلقٌ ، وبهندٍ التي قام أخوها ، وأتوا بالذي والتي ونحوهما ؛ ليعلموا أن الجملة الآن قد صارت نعتًا للمعرفة ؛ فجاءوا بالحرف الذي وُضِعَ للتعريف ، وهو اللام ، فأولوه الذي والتي ؛ ليتحصل لهم بذلك لفظ التعريف الذي قصدوه ، ويطابق اللفظ المعنى الذي حاولوه[1].

وقد عد ابن جني هذا الصنيع نوعًا من **إصلاح اللفظ** ، وقد تقدم إيراد كلامه ، وتبعه فيه ابن يعيش ، وهذه عبارته : «وإذا ثبت أن الصلة مُعَرِّفة لم يكن الألف واللام فيما دخلا فيه من الموصولات معرفة أيضًا ؛ لأن الاسم لا يتعرف من جهتين مختلفتين ، وإذا ثبت أن الألف واللام لا يفيدان هنا التعريف كان زيادتهما لضرب من **إصلاح اللفظ** ، وذلك أن الذي وأخواته مما فيه لام إنما دخل ؛ توصلاً إلى وصف المعارف بالجمل»[2].

---

[1] ينظر : سر الصناعة : ٣٤/٢ – ٣٥ ، والكشاف : ٧٣/١، ونتائج الفكر : ١٣٧، واللباب : ١١٣/٢ ، والبحر المحيط : ١٢٥/١.

[2] شرح المفصل : ١٤١/٣ .

فإن قيل : إن الأسماء الموصولة كثيرة ، فَلِمَ اقتصروا في نعت المعرفة على (الذي ، والتي) وفروعهما دون (مَن ، ومَا ، وأيٍّ) فلم يقولوا : مررت بزيد المن أخوه منطلقٌ ، ونظرت إلى المن قام صاحبه ، ومررت بزيد الأيِّ أخوه منطلقٌ ؟.

قيل : إنهم إنما قصدوا في هذا الموضع ما سلف من إصلاح لفظ النعت ، ولم يجز العدول إلى (مَن ، وما ، وأيٍّ) ؛ لأمرين :

أحدهما : أن (مَن ، وما) على حرفين ، وليس في الأوصاف شيء على حرفين وإنما أقل ذلك ثلاثة ، نحو : صعب ، ومَرِح ، وبطل ، فلما قل لفظ (مَن وما) عن عدد الأوصاف ، وكان أصل (الذي) ثلاثة أحرف– وهو لذي – كملت فيه العدة التي يكون عليها الوصف ، فقالوا: مررت بزيد الذي قام أخوه ، كما تقول : مررت بزيد العَمِي ، والمكان الندي[1]. قال العكبري: «(مَن ، وما) على حرفين ، وليس لهما في الصفات نظيرُ ، بخلاف (الذي ؛ ولذلك ثُنِّيَ (الذي) ، وجُمِعَ دون (مَن وما) »[2].

وأما (أيٌّ) فلم يجز دخول الألف واللام عليها ، مع أنها على ثلاثة أحرف لأنها لا تنفك من معنى الإضافة في أي موضع وقعت من كلامهم من الخبر والاستفهام والتعجب ؛ لأنها – أبدًا – بعضٌ من كلٍّ ، فلا بد من اعتقاد إضافتها ، وإرادتها لفظًا ، أو معنى فيها ، فلما شاع فيها معنى الإضافة بعدت عن الصفة ، فلم تُوضَع موضعًا يُقتَصَر بها لأجله على الصفة البتة ، كما فُعِلَ ذلك بالذي[3]. قال

---

[1] سر الصناعة : ٢/٣٤ – ٣٥ .

[2] ينظر : اللباب : ٢/١١٤ .

[3] سر الصناعة : ٢/٣٦ .

العكبري: «وأما (أَيٌّ) فلزمتها الإضافة ، وحكم الصفة أن تستقل ، وتعرف بالألف واللام، والإضافة تمنع من ذلك»[١].

والآخر : أن (مَن ، وما) تختصان ، فـ(من) لمن يعقل ، و(ما) لما لا يعقل ، و(الذي) تصلح لهما ، والأصل في الصفة أن نكون مشتقة من الفعل ، والفعل لا يختص ، فالمشتق منه كذلك ، فـ(من ، وما) ؛ لاختصاصهما أشبها الأعلام ؛ فلم يوصف بهما[٢].

تعقيب

كشفت الدراسة عن ثلاثة أمور :

١- أن الألف واللام في (الذي ، والتي) وفروعهما زائدتان زيادة لازمة ، أما الزيادة فلأن هذه الموصولات تَعَرَّفت بغير الألف واللام ، وأما اللزوم فلأنه لم يعهد حذف الألف واللام من هذه الموصولات . قال المرادي: «وأما الموصولات فلأن تعريفها بالصلات ، وإنما حُكِمَ عليها بأنها لازمةٌ؛ لأنه لم يَعْهَد حذفها»[٣].

وذهب بعض النحويين إلى أن الزيادة للتعريف على حدها في الرجل والغلام ؛ لأنها معارف ، والألف واللام معرفان ، فكان إفادة التعريف بهما[٤].

والتحقيق أن الألف واللام في هذه الموصولات ليستا لمعنى التعريف ، وذلك من وجهين :

---

[١] ينظر : اللباب : ١١٤/٢.

[٢] ينظر : السابق : الصفحة نفسها .

[٣] توضيح المقاصد : ٤٦٤/١ .

[٤] لم أقف على تعيين من ذهب إلى ذلك من النحويين ، وقد جاء التعبير عنهم هكذا بلفظ (بعض) في شرح المفصل : ١٤٠/٣ .

أحدهما : أن الألف واللام في الموصولات زيادة لازمة ، ولام التعريف لا نعرفها جاءت لازمة ، بل يجوز إسقاطها ، نحو : الرجل والغلام ، ورجل وغلام ، ولم نجدهم قالوا: غلام ، فلما خالفت ما عليه نظائرها دل على أنها زائدة لغير معنى التعريف ، كما يزاد غيرها من الحروف .

والآخر : أنك ترى كثيرًا من الأسماء الموصولة مُعَرَّاةً من الألف واللام ، وهي مع ذلك معرفة ، وذلك نحو : (مَن ، وما ، وأَيّ) في قولك : ضربت مَن عندك ، وأخذت ما أعطيتني، ولأُكْرِمَنَّ أيهم في الدار ، فهذه الأشياء كلها معارف ولا ألف ولا لام فيها ، كما كانتا في (الذي ، والتي) وإنما تعرفها بما بعدها من صلاتها ، وإذا ثبت أن الصلة مُعَرِّفة لم يكن الألف واللام فيما دخلا فيه من الموصولات معرفة أيضًا ؛ لأن الاسم لا يتعرف من جهتين مختلفتين ، وإذا ثبت أن الألف واللام لا يفيدان هنا التعريف كان زيادتهما ؛ لضرب من **إصلاح اللفظ** ، وذلك لما مضى من أن الذي وأخواته مما فيه لام إنما دخل ؛ توصلاً إلى وصف المعارف بالجمل[1].

٢- أن الذي حسَّنَ إدخال (الذي ، والتي) وفروعهما إذا أرادوا نعت المعرفة بالجملة إنما هو ما في هذه الموصولات من الألف واللام ، فصح مباشرة المعرفة بما فيه لفظ حرف التعريف، وطابق اللفظ المعنى الذي حاولوه.

٣- أن لهذا الذي عده ابن جني من **إصلاح اللفظ** ، وتبعه فيه ابن يعيش ، وحكاه السيوطي[2] نظائر كثيرة ، منها أنهم لما أرادوا نداء ما فيه الألف واللام أتوا بأيٍّ وُصلةً إلى ذلك ، فقالوا : يا أيها الرجل ، والمقصود نداء الرجل ، وأيٌّ : وصلة[3].

---

[1] ينظر : سر الصناعة : ٣٤/٢ ، وشرح المفصل : ١٤٠/٣ – ١٤١ ، والجنى الداني : ١٩٧.

[2] ينظر : الأشباه والنظائر : ٧٨/١ .

[3] ينظر : علل النحو : ٣٤٥ ، وشرح المفصل : ١٤١/٣ .

قال ابن يعيش: «ويجوز أن تتوصل بهذا إلى نداء ما فيه أل ، فتقول : يا هذا الرجل ، كما تقول : يا أيها الرجل ، وقد يجوز ألا تجعله وصلة ، فتقول: يا هذا ، فإذا جعلته وُصْلَة لزمته الصفة ، وإذا لم تجعله وُصْلَة لم تلزمه ؛ فلذلك تقول : هذا الرجل والغلام ، ولا تقول : الظريف ، ولا العالم إلا على إرادة حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، فيكون المراد الاسم لا الصفة»[1].

ولما أرادوا نقل الاسم من تعريف العهد إلى تعريف الحضور والإشارة جاءوا باسم الإشارة ؛ وُصْلَةً إلى ذلك ، فقالوا : هذا الرجل فعل، أو يفعل .

ولما أرادوا نعت النكرات بالأجناس توصلوا إلى ذلك بـ(ذي) التي بمعنى صاحب ، فقالوا : هذا رجل ذو مال ، حيث لم يمكنهم أن يشتقوا من المال ونحوه اسمًا يكون وصفًا جاريًا عليه ، كما أمكنهم ذلك في الفعل ، حيث اشتقوا منه أسماء يصفون بها ، ويضمرون فيها ما يعود على الموصوف ، فلما لم يمكنهم ذلك في الاسم الجامد توصلوا إلى الوصف به بكلمة جارية على الاسم الذي قبلها في الإعراب ؛ ليكون رابطًا لها به ، وإضافتها إلى الاسم الذي بعدها رابطًا بينها وبينه ، حيث لم يكن رابط سواه من ضمير ، ولا غيره[2].

على أن أحدًا من النحويين – فيما أعلم – لم يذكر أن شيئًا من هذه النظائر ؛ **إصلاح اللفظ** .

وإنما خصوا **إصلاح اللفظ** ما توصلوا به إلى وصف المعرفة بالجملة ، وهو لفظ الذي ، ونحوه ؛ لأنه لم يكن على لفظ أوصاف المعارف قبل دخول الألف

---

[1] شرح المفصل : ٥٧/٣ .

[2] ينظر : نتائج الفكر : ١٣٦ ، وشرح المفصل : ١٤١/٣ .

واللام ، فزادوا في أولها الألف واللام ؛ ليحصل لهم بذلك لفظ المعرفة الذي قصدوه ، فيتطابق اللفظ والمعنى[1].

[1] ينظر : شرح المفصل : ١٤١/٣ .

٥- العطف على الضمير المرفوع المتصل بعد التوكيد أو الفصل

عَدَّ بعض النحويين من **تحسين اللفظ** العطف على الضمير المرفوع المتصل بعد توكيده بضمير منفصل . قال الفارسي : «فَقُدِّمَ ما قُدِّمَ مما فَصَلَ بين (أما) والجزاء[١]؛ **لتحسين اللفظ** ، كما أَكَّدَ الضمير في نحو: ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ﴾[٢] لذلك»[٣].

الدراسة :

لا خلاف بين النحاة في أنه يجوز في سعة الكلام العطفُ على الضمير المرفوع المتصل بعد توكيده بضمير منفصل ، أو الفصل بين المتعاطفين[٤]. قال الأنباري : «وأجمعوا على أنه إذا كان هناك توكيدٌ أو فصلٌ فإنه يجوز معه العطف من غير قبح»[٥]..

على أنهم ذكروا أنه لا فرق في التوكيد بالضمير المنفصل بين أن يكون الضمير المرفوع المتصل بارزًا ، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ﴾[٦] ، أو مستترًا ، نحو قوله سبحانه: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[٧].

---

[١] سيأتي الكلام على ذلك في مسألة (تأخير الفاء عن الاسم الذي جواب أما).

[٢] من الآية : ٢٧ من سورة الأعراف .

[٣] كتاب الشعر : ٦٤/١ .

[٤] ينظر: الكتاب : ٢٧٨/١ ، ومعاني القرآن للفراء : ٣٠٤/١ ، ٩٥/٣ .

[٥] الإنصاف : ٤٧٥/٢ .

[٦] من الآية : ٤٥ من سورة الأنبياء .

[٧] من الآية : ٣٥ من سورة البقرة .

وكذلك يقع الفصل بأي شيء ؛ ليسد مسد التأكيد ، ولا فرق بين أن يكون الفاصل قبل حرف العطف ، نحو قوله تعالى: ﴿ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ ﴾[1] أو بعده ، نحو قوله تعالى: ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا ﴾[2].

فإن لم يكن هناك توكيدٌ ، أو فصلٌ ففيه خلافٌ بين النحويين على مذهبين:

المذهب الأول :

مذهب البصريين : أنه يجوز على قبح في الشعر[3]. قال سيبويه : «لو قلت : (اذهبْ وزيدٌ) كان قبيحًا حتى تقول : اذهبْ أنتَ وزيدٌ ... ولا يعطف على المرفوع المضمر إلا في الشعر ، وذلك قبيحٌ»[4].

وقد ركن إلى هذا المذهب كثير من النحويين منهم الفارسي[5] ، وابن جني[6] ، والجرجاني[7] ، والأنباري[8] ، والعكبري[9] ، وابن يعيش[10]، وابن

---

[1] من الآية : ٢٣ من سورة الرعد .

[2] من الآية : ١٤٨ من سورة الأنعام .

[3] ينظر : المقتضب : ٢١٠/٣ ، والكامل : ٢٥٤/١ – ٢٥٥ ، والأصول : ٧٨/٢.

[4] الكتاب : ٢٧٨/١ .

[5] كتاب الشعر : ٦٤/١ .

[6] ينظر: سر الصناعة: ٢٣١/١ – ٢٣٢، والخصائص : ٢٢/٣ ، واللمع : ١٨٤.

[7] المقتصد : ٩٥٨/٢ ـ ٩٥٩ .

[8] الإنصاف : ٤٧٧/٢ .

[9] اللباب : ٤٣٢/١ .

[10] شرح المفصل : ٧٦/٣ ـ ٧٧ .

عصفور[١] ، وابن أبي الربيع ؛ إذ قال : «وأما العطف بغير توكيد ، ولا فصل فقبيحٌ ، والعطف بعد التوكيد أحسن من العطف مع الفصل»[٢].

وإنما استقبحوا العطف بغير توكيد ، أو فصل ؛ لما فيه من إيهام عطف الاسم على الفعل ، وعطف الاسم على الفعل ممتنعٌ[٣]. قال سيبويه : «وأما ما يقبح يقبح أن يشركه المظهر فهو المضمر في الفعل المرفوع ، وذلك قولك: (فعلتُ وعبدُ الله ، وأفعلُ وعبدُ الله)، وزعم الخليل أن هذا إنما يقبح من قِبَلِ أن هذا الإضمار يُبْنَى عليه الفعل؛ فاستقبحوا أن يسرك المظهر مضمرًا يُغَيِّر الفعل عن حاله إذا بَعُدَ منه»[٤].

وعلى هذا يكون الفرار من الاستقباح هو الذي دعاهم إلى توكيد الضمير المرفوع المتصل عند العطف عليه ، وجعل الفارسي هذا الفرار ضربًا من **إصلاح اللفظ**، كما تقدم في إيراد كلامه .

ولا أعلم أحدًا من النحويين نص على ذلك غير أبي علي رحمه الله ، ووجه **الإصلاح** أن الضمير المرفوع المتصل قد اختلط بالفعل حتى صار بمنزلة الجزء منه ،

---

[١] ضرائر الشعر : ١٤٣ .

[٢] البسيط : ٣٤٤/١ .

[٣] قال ابن عصفور في المقرب : ٢٢٩/١ : «ولا يحمل الفعل على الاسم ، ولا الاسم على الفعل ، ولا المفرد على الجملة ، ولا الجملة على المفرد حتى يكون أحدهما في تأويل الآخر ، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا﴾. – الحديد : ١٨– المعنى : الذين صدقوا وأقرضوا».

[٤] الكتاب : ٣٧٨/٢ .

والجزء من الفعل لا يُعطَف عليه الاسم ، فلما تأكد بالضمير المنفصل امتاز عن الفعل ، وذهب عن كونه جزءًا ، واستبد اسمًا يصلح العطف عليه ، وصار تقدير العطف على هذا المنفصل ؛ لأنه هو في المعنى[١].

فإن قيل : إنما يُتَصَوَّر إيهام عطف الاسم على الفعل إذا كان الضمير مستترًا؛ فإنك لو قلت : زيدٌ قام وعمرٌو ، لم يكن في اللفظ ما يُعْطَف عليه عمرٌو وأما في مثل : (قمتُ وزيدٌ) فكان ينبغي ألا يحتاج إلى تأكيد ، أو فصل ؛ لتقدم المعطوف عليه في الذكر .

قيل : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه :

١- أن الضمير المتصل ، وإن كان بارزًا في اللفظ فإنه قد تَنَزَّلَ من الكلمة منزلة جزء منها؛ بدليل أنه سُكِّنَ له آخر الفعل في مثل : (ضَرَبْتُ) ؛ هروبًا من اجتماع أربعة أحرف متوالية التحريك ، وذلك لا يكره إلا في كلمة واحدة[٢].

٢- أنه لما لزم التأكيد أو الفصل في بعض المواضع حُمِلَ عليه سائر المواضع ، كما حذفوا الواو من (يَعِد) وأصله : (يَوْعِد) ؛ لاستثقال الواو بين ياء وكسرة ، ثم حذفوه من : (أَعِد ، ونَعِد) ؛ حملاً على الياء[٣].

٣- أن هذه التسوية لا ترفع أن يكون بينهما تفرقة معلومة ومحسوسة إلا أنها لا تؤثر في الحكم ، ولا تحدث أثرًا في اللفظ . قال ابن جني : «ومع هذا فلست أدفع أن يكونوا قد أحسوا فرقًا بين (قمت وزيدٌ ، وقام وزيدٌ) إلا أنه محسوسٌ عندهم ،

---

[١] ينظر : التبصرة : ١٣٩ ، والتخمير : ١٢٨/٢.

[٢] ينظر: سر الصناعة: ٢٣٢/١، وشرح المفصل : ٧٧/٣، وشرح الجمل ٢٤٢/١.

[٣] ينظر : شرح الجمل ٢٤٢/١ .

غير مؤثر في الحكم ، ولا محدث أثرًا في اللفظ»[١]. وقال صدر الأفاضل: «ذلك القبح على مراتب ، فالأقبح العطف على المستتر ، نحو: اذهب وزيدٌ ، والقبيح : ذهبت وزيدٌ ، وللماثل عن القبيح قليلاً : ذهبا وزيدٌ»[٢].

المذهب الثاني :

مذهب الكوفيين : أنه يجوز في الاختيار بلا استقباح[٣]. قال الأنباري: «ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام ، نحو : قمتُ وزيدٌ»[٤].

ونسب أبو حيان هذا المذهب إلى ابن الأنباري ، ونقله عن الفارسي ، فقال : «وذهب الكوفيون وابن الأنباري إلى أنه لا يُشْتَرَط فيه ذلك الفصل ، بل يجوز في الكلام : (قمتُ وزيدٌ) وحُكِيَ عن أبي علي إجازة ذلك من غير فصل»[٥].

واعتمد هذا المذهب ابن مالك ، فقال : «ولا يمتنع العطف عليه دون فصل»[٦].

وقد استدل هؤلاء بالسماع والقياس ، أما **السماع** فمنه :

١- قول الله تعالى : ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى﴾[٧]. قال الفراء : «فأضمر الاسم

---

[١] الخصائص : ٢٢/٣ .

[٢] التخمير : ١٢٨/٢.

[٣] ينظر: معاني القرآن للفراء : ٣٠٤/١ ، ٩٥/٣ ، والارتشاف: ٢٠١٣/٤ .

[٤] الإنصاف : ٤٧٤/٢ .

[٥] الارتشاف : ٢٠١٣/٤ .

[٦] شرح الكافية الشافية : ١٢٤٤/٣ .

[٧] الآيتان : ٦ ، ٧ من سورة النجم .

الاسم في (استوى) ورد عليه (هو) وأكثر كلام العرب أن يقولوا : (استوى هو وأبوه) ، ولا يكادون يقولون : (استوى وأبوه) وهو جائزٌ ؛ لأن في الفعل مضمرًا»[١].

وأجيب بأن الواو في الآية واو الحال ، لا واو العطف .[٢]

٢- قول النبي -ﷺ- : «كُنتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَفَعَلْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ،وَانطَلَقْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ»[٣].

وأجيب باحتمال روايته بالمعنى [٤].

٣- قول العرب : «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالعَدَمُ». برفع (العدم) عطفًا على الضمير المستتر في (سواء) ؛ لأنه مؤولٌ بمشتق ، أي : مستوٍ هو والعدمُ ، وليس بينهما فاصلٌ[٥].

وأجيب عنه بقول سيبويه : «وأما قوله : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالعَدَمُ) فهو قبيحٌ حتى تقول : (هو والعدم) ؛ لأن في (سواء) اسمًا مضمرًا مرفوعًا»[٦].

---

[١] معاني القرآن : ٣/٩٥ .

[٢] الإنصاف : ٢/٤٧٧ .

[٣] أخرجه البخاري في صحيحه : ٣/١٣٤٥. كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ . باب قول النبي- ﷺ-: (لَوْ كُنتُ مُتَّخِذًا خَلِيلاً).

[٤] ينظر : شرح التسهيل : ٣/٣٧٤ ، والتصريح : ٢/١٥١.

[٥] ينظر : شرح الألفية لابن الناظم : ٥٤٣ ، وأوضح المسالك : ٣/٥٩ .

[٦] الكتاب : ٢/٣١ .

٤- قول الشاعر :

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ الْمَلاَ تَعَسَّفْنَ رَمْلاَ(١)

وقول الآخر :

وَرَجَا الأُخَيْطِلُ مِن سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُن وَأَبٌ لَهُ لِيُنَالاَ(٢)

فعطف (زهر) على الضمير المرفوع المستتر في (أقبلتْ) ، وعطف (أب) على الضمير المرفوع المستتر في (يكن).

وأجيب عن ذلك بأنه من الشاذ الذي لا يؤخذ به ، ولا يقاس عليه ، إنما جاء ها هنا لضرورة الشعر ، فلا يكون فيه حجة(٣).

وأما **القياس** فعلى الضمير المنصوب المتصل ؛ فإن العطف عليه جائزٌ بلا شرط ، نحو: رَأَيْتُكَ وَزَيْدًا ، أو على البدل في نحو : أَعْجَبْتَنِي جَمَالُكَ.

وأجيب عن ذلك بأن القياس على الضمير المنصوب لا وجه له بحال لأنه وإن كان في اللفظ في صورة الاتصال فهو في النية في تقدير الانفصال ، بخلاف الضمير المرفوع المتصل ؛ لأنه في اللفظ والتقدير بصفة الاتصال ؛ فبان الفرق بينهما.

وأما القياس على البدل في نحو: أَعْجَبْتَنِي جَمَالُكَ . فالفرق أن البدل هو

---

(١) البيت من الخفيف ، وهو لـ(عمر بن أبي ربعة) في ديوانه : ٢٣٤ ، وشرح التسهيل : ٢٣١/٢ ، وبلا نسبة في شرح الجمل ٢٤٢/١ .

(٢) البيت من الكامل ، وهو لجرير في ديوانه : ٤٥١ ، والكامل : ٢٥٤/١ ، والمقاصد الشافية: الشافية: ١٥٢/٥، وبلا نسبة في الإنصاف : ٣٨٨/٢ .

(٣) ينظر: الإنصاف : ٤٧٧/٢ ، وضرائر الشعر: ١٤٣، وشرح التسهيل: ٢٣١/٢.

المبدل منه في المعنى ؛ فلذلك جاز من غير شرط التأكيد وأما العطف فالثاني مغاير للأول ، فلا بد من تقوية للأول تدل على أن المعطوف المغاير متعلقٌ به دون غيره ، بخلاف البدل فإنه لا يحتاج إلى تقوية ؛ لعدم المغايرة[١].

تعقيب :

نتج عن الدراسة ثلاثة أمور :

١- أن ما حكاه أبو حيان عن أبي علي من إجازة العطف بلا توكيد أو فصل مخالفٌ لما ورد على لسانه في كتابه الشعر من جواز ذلك على قبح في ضرورة الشعر[٢].

٢- أن ما ذكره الفارسي من أن التأكيد بالضمير المنفصل إنما هو لضرب من **إصلاح اللفظ** إنما يعتد به على مذهب البصريين ، ومن تبعهم ؛ لما يفضي إليه ترك التأكيد من فساد **اللفظ** عندهم ، ورفضه في اللسان العربي ، وذلك معنى الإصلاح.

وأما على مذهب الكوفيين ومن تبعهم فلا اعتداد به ؛ لصلاح اللفظ من دونه في أفصح الكلام المنثور.

٣- أن الأولى بالقبول والاختيار ما ذهب إليه الكوفيون ، ومَن تبعهم من جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير توكيد أو فصل في الاختيار ؛ لما تقدم من ورود السماع به ، فكان في حمل ما ورد منه في الشعر على الضرورة نوعٌ من التحكم ، كما كان في تأويلِ ما جاء منه في السعة مخالفة للأصول ؛ لأن التأويل خلاف الأصل .

---

[١] ينظر: الإنصاف : ٢/٤٧٧، ٤٧٨، والأشباه والنظائر: ٢/٣٠٩ ، وحاشية الصبان : ٣/١١٤ .

[٢] ينظر : كتاب الشعر : ١/٦٤ ، والارتشاف : ٤/٢٠١٣ .

المبحث الثاني: الاعتلال بإصلاح اللفظ بالتقديم والتأخير

١- الابتداء بالنكرة إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً

استحسن العرب تأخير المبتدأ في نحو : عندك مالٌ ، وعليك دينٌ . قال ابن يعيش : «وإنما كان تأخيره أحسن من تقديمه ؛ لأنه وقع موقع الخبر ، ومن شرط الخبر أن يكون نكرة ؛ **فصلح اللفظ** ، وإن كنا قد أحطنا علمًا أنه المبتدأ»[١].

الدراسة :

أصل المبتدأ أن يكون معرفة ؛ لأن الغرض من الإخبار إفادة المخاطب بما لم يكن يعلم من حصول ذلك الحكم للمحكوم عليه ، وتنزيله منزلة المتكلم في علم ذلك الخبر، والإخبارُ عن النكرة المحضة لا فائدة فيه ؛ ولذا أجمع النحاة على منعه ؛ لأن النكرة مجهولة ، والحكم على المجهول لا يفيد[٢]. قال ابن السراج : «وإنما امتنع الابتداء بالنكرة المحضة ؛ لأنه لا فائدة فيه ، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به ؛ ألا ترى أنك لو قلت : رجلٌ قائمٌ أو رجلٌ عالم ، لم يكن في هذا الكلام فائدةٌ؛ لأنه لا يستنكر أن يكون رجل قائمًا ، أو عالمًا ، فإذا قلت : رجلٌ من بني فلان ، أو رجلٌ من إخوانك ، أو وصفته بأي صفة كانت تقربه من معرفتك ، حسن ؛ لما في ذلك من الفائدة»[٣].

---

[١] شرح المفصل : ٨٦/١ – ٨٧ .

[٢] ينظر : نتائج الفكر: ٣١٥ ، وشرح المفصل : ٨٥/١ ، وشرح الجمل ٣٤١/١.

[٣] الأصول : ٥٩/١ .

ولم يُعَوِّل المتقدمون في ضابط الابتداء بالنكرة إلا على شرط واحد ، وهو حصول الفائدة ، فإن حصلت جاز ، وإلا فلا[١].

وأما المتأخرون فرأوا أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة؛ فتتبعها بعضهم ، وأنهاها إلى نيف وثلاثين ، وزعم بعضهم أنها ترجع إلى الخصوص والعموم[٢].

وقد ذكروا من مواضع الفائدة أن يتقدم الخبر المختص على النكرة ، وهو ظرف ، نحو قول العرب : تحت رأسي سرجٌ ، أو جار ومجرورٌ ، نحو قولهم : على أبيه دِرعٌ ، ولك مالٌ[٣]. قال ابن هشام : «ولا يبتدأ بنكرة ، إلا إن حصلت فائدة ، كأن يخبر عنها بمختصٍّ مُقَدَّم: ظرف ، أو مجرور»[٤].

والمراد بالاختصاص هنا : أن يكون المجرور في الخبر الجار والمجرور والمضاف إليه في الظرف صالحًا للإخبار عنه ، فالذي سَوَّغَ الابتداء بالنكرة في هذه الأمثلة إنما هو إضافة الخبر المختص إلى ما يصلح للابتداء ، وهو الضمير ، وهذا الضمير هو المُحَدَّث عنه في المعنى ، كأنه قال: أنا مُتَوَسِّدٌ سرجًا ، وأبوه مُتَدَرِّعٌ ، وأنت ذو مال ، فلما كان المعنى مفيدًا جاز ، وإن كان اللفظ على خلافه.

---

[١] ينظر: الكتاب: ٣٢٩/١ ، وشرح الجمل: ٣٤٢/١ ، وشرح شذور الذهب: ٢٣٥.

[٢] ينظر: توضيح المقاصد ٤٨١/١ ، والمغني : ٦٠٨ ، وشرح ابن عقيل : ٢١٨/١ : ٢٢٦ .

[٣] ينظر: البسيط: ٥٤٠/١ ، وموصل النبيل: ٢١٤/١، وشرح الأشموني: ٢٠٤/١.

[٤] أوضح المسالك : ٢٠٢/١ .

والذي يؤيد ذلك أنه لو قيل : تحت رأسٍ سرجٌ ، وعلى رجلٍ درعٌ، ولرجلٍ مالٌ ، لم يكن كلامًا[١]. قال ابن مالك : «ولا بد من كون الظرف مختصًا ، وكذا المجرور ، فلو عدم الاختصاص عدمت الفائدة ، نحو : عند رجل مالٌ ، ولإنسانٍ برٌّ»[٢].

وإنما اشترطوا هاهنا أن يكون الخبر مقدمًا ؛ لوجهين :

أحدهما : أنه لو تأخر الخبر لتوهم أنه صفة ؛ لأن الجملة وشبهها بعد النكرات صفاتٌ ، فَالتُزِمَ التقديم ؛ دفعًا لهذا الإلباس .

وقد اقتصر على هذا الوجه كثيرٌ من النحويين منهم الزمخشري[٣]، والسهيلي[٤]، وابن مالك[٥] ، والرضي ، وابن هشام[٦]. قال الرضي : «إن العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال الظرف خبرًا»[٧].

فإن قيل : ينبغي على هذا ألا يجوز : زيد القائم ؛ لئلا يؤدي إلى اللبس؛ لأنه يحتمل أن يكون القائم نعتًا ، فالجواب : أن النكرة أحوج إلى النعت من المعرفة ؛ فلذلك كان اللبس إليها أسرع منه إلى غيرها[٨].

---

(١) ينظر: شرح المفصل:٨٦/١، وحاشية الشمني: ١٦٩/٢، والصبان٢٠٤/١، ونتائج التحصيل ١٠١٦/١.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣٦٤/١ .

(٣) ينظر : المفصل : ٤٤ .

(٤) نتائج الفكر : ٣١٥ .

(٥) شرح الكافية الشافية : ٣٦٦/١ ، وشرح التسهيل : ٢٨٨/١ .

(٦) ينظر : أوضح المسالك : ٢١٠/١ – ٢١١ ، وشرح قطر الندى : ١٢٤.

(٧) شرح الكافية ٢٦١/١ .

(٨) شرح الجمل ٣٤٣/١.

والآخر : أن تأخير المبتدأ إنما هو لضرب من إصلاح اللفظ ، و ذلك أن الابتداء بالنكرة المحضة قبيحٌ غير جائز ، فأخروا المبتدأ ، وقدموا الخبر عليه ؛ **إصلاحًا للفظ** ، وكان تأخير المبتدأ أحسن من تقديمه ؛ لأنه وقع موقع الخبر ، ومن شرط الخبر أن يكون نكرة ، فصلح اللفظ ، وإن كنا قد أحطنا علمًا أنه المبتدأ في المعنى .

وهذا ما اقتصر عليه ابن جني، فقال في باب إصلاح اللفظ: «ومن ذلك أيضًا قولهم: (لك مالٌ ، وعليك دينٌ) فالمال والدين هنا: مبتدآن، وما قبلهما خبرٌ عنهما ، إلا أنك لو رمت تقديمهما إلى المكان المُقَدَّر لهما ، لم يجز ؛ لقبح الابتداء بالنكرة في الواجب ، فلما جفا ذلك في اللفظ ، أخَّروا المبتدأ، وقدَّموا الخبر، وكان ذلك سهلاً عليهم، ومصلحًا لما فسد عندهم . وإنما كان تأخره مستحسنًا ؛ مِن قِبَلِ أنه لما تأخر وقع موقع الخبر ، ومن شرط الخبر أن يكون نكرة ؛ فلذلك **صلح به اللفظ** ، وإن كنا قد أحطنا علمًا بأنه في المعنى مبتدأ»[1].

وقد اختار هذا الوجه ابن يعيش ، وجعله ثاني الوجهين عنده[2]، واقتصر السيوطي على إيراد كلام ابن جني[3].

تعقيب

أفصحت الدراسة عن ثلاثة أمور :

---

[1] الخصائص : ٣١٠/١ .

[2] وأما الأول فما سلف من أن التقديم لرفع اللبس بين الخبر والصفة ينظر: شرح المفصل: ٨٦/١ – ٨٧.

[3] ينظر : الأشباه والنظائر : ٧٧/١ .

الأول : أن ظاهر ما سلف من كلام ابن هشام في (التوضيح) أن التقديم له دخلٌ في تسويغ الابتداء بالنكرة ، ونص في (المغني) على أنه ليس له مدخلٌ في تسويغ الابتداء بالنكرة ، وإنما هو لرفع توهم الصفة[١].

وقد اختار غير واحد من النحويين ما ذهب إليه ابن هشام في المغني[٢].

قال الشيخ خالد : «وظاهر كلامه أن التقديم له دخلٌ في التسويغ ، والتحقيق أن المسوغ للابتداء بالنكرة أن يخبر عنها بظرف مختص ، والتقديم إنما هو لرفعِ إلباس الخبر بالصفة ، وصرح بذلك في المغني»[٣].

والحق أن ما ذكره المُوَضِّح هو ما تواردت عليه عبارات النحويين في ذكر مسوغات الابتداء بالنكرة[٤]، وهو المعتمد عند الباحث ؛ لأنه لو يكن التقديم مشروطًا لجاز أن تقول : رجلٌ في الدار، وقد نص ابن هشام نفسه على أنه لا يجوز ، وهذه عبارته : «ولا يجوز: رجلٌ في الدار»[٥].

فإن قيل : إن مراد ابن هشام أنه لو تأخر الخبر لتوهم المخاطب أنه صفة وأن الخبر منتظرٌ ، وبتقديم الخبر يزول هذا التوهم ؛ بدليل قول العكبري : «وإنما لزم تقديم الخبر إذا كان ظرفًا ، أو حرف جر على النكرة ، كقولك : له مالٌ ؛ لأنه

---

[١] ينظر : أوضح المسالك : ٢٠٢/١ ، ومغني اللبيب : ٦١٠ .

[٢] ينظر : حاشية الشمني: ١٦٩/٢ ، وحاشية يس على التصريح : ١٦٨/١ ، وحاشية الصبان: ٢٠٤/١.

[٣] التصريح : ١٦٨/١.

[٤] ينظر: الإيضاح شرح المفصل: ١٨٦/١ ، والكافية الشافية : ٣٦٤/١ ، وتوضيح المقاصد: ٤٨٤/١، واللمحة : ٢٩٧/١ ، وشرح الأشموني : ٢٠٤/١.

[٥] أوضح المسالك : ٢٠٢/١ .

لو أُخِّرَ لجاز أن يُعْتَقَد أنه صفةٌ ، وأن الخبر منتظرٌ ، وبالتقديم ثَمَّ يزول هذا الظن»[1].

قيل : إنما يتمسك بمثل هذا لو جاء بعد المبتدأ ما يحتمل الخبرية ، نحو : في الدار رجلٌ عالمٌ .

على أن النحاة قد ذكروا أن لغة من ينتظر لا تكون في غير باب الترخيم ، فتراهم يدعون الباقي بعد الحذف على ما كان عليه من حركة أو سكون ، فتراهم يقولون في سَلْمَة: يا سلمَ ، بفتح الميم ، وفي حارث: يا حارِ ، بكسر الراء[2].

الثاني : أن ما سلف من التعليل بدفعِ توهم الصفة ، أو إصلاح اللفظ، إنما هو جارٍ على ما ذهب إليه جمهور البصريين من أن قولك : أمامك رجلٌ ، وفي الدار رجلٌ ، ليس بخارج عن باب المبتدأ والخبر .

وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه خارج عنه ، وأن ارتفاع الاسم فيهما على الفاعلية ، والتقدير : حَلَّ أمامك رجلٌ ، وحَلَّ في الدار رجلٌ ، فَحُذِفَ الفعل ، واكتُفِيَ بالظرف والجار ، فتقدمه كتقدم الفعل ، ولو تقدم الفعل لوجب أن يكون فاعلاً ، فكذلك هذا[3].

وقد رُدَّ هذا المذهب بجواز دخول النواسخ عليه ، فلو لم يكن الأصل الابتداء والخبر ، لم يجز دخول النواسخ[4].

---

[1] اللباب ١/١٤٥ .

[2] ينظر : الأصول : ١/٣٦١ ، واللمع : ١١٤ .

[3] ينظر : الإيضاح شرح المفصل : ١/١٨٦ ، وشرح الكافية ١/٢٦١.

[4] التذييل والتكميل : ٣/٣٤٧ .

الثالث : أن كلا التعليلين حسنٌ متعينٌ من وجه ، أما رفع توهم الصفة فمتعين في نحو قولك: في الدار رجلٌ عالمٌ ، فلا يُتَصَوَّر أن يكون التقديم فيه ؛ لإصلاح اللفظ ، وإزالة قبح الابتداء بالنكرة ؛ إذ يمنع من ذلك وجود الوصف (عالم) الذي سوغ الابتداء بالنكرة (رجل).

وأما إصلاح اللفظ فمتعين في نحو قولك : عندك مالٌ ، وعليك دين ، وفي الدار رجلٌ؛ ألا ترى أنه لو تأخر الظرف أو الجار والمجرور في شيء من ذلك لأدى إلى وقوع ما فروا منه، وهو الابتداء بالنكرة بلا مسوغ ، وذلك قبيح لا يجوز .

٢- تقديم المعمول على الفاء الداخلة على الأمر والنهي

جعل بعض النحويين من **إصلاح اللفظ** تقديم المعمول على الفاء في نحو : زيدًا فاضرب ، وبزيد فامرر . قال أبو حيان : «قال بعض أصحابنا : الذي ظهر بعد البحث أن الأصل في (زيدًا فاضرب) : تنبه فاضرب زيدًا ، ثم حُذِفَ تنبه ، فصار : فاضرب زيدًا ، فلما وقعت الفاء صدرًا قدموا الاسم ؛ **إصلاحًا للفظ**»[١].

الدراسة :

اختلف النحويون في الفاء الداخلة على الفعل المقدم معموله في الأمر ، نحو: (زيدًا فاضرب ، وبعمرٍو فامرر)، والنهي ، نحو : (زيدًا فلا تهن ، وعلى عمرو فلا تبخل) ، على أربعة مذاهب :

المذهب الأول :

مذهب الزجاج ، ونسبه إلى جميع البصريين : أنها جواب لشرط جازم مقدر يقتضيه السياق؛ لما في الكلام من معنى الشرط ، ثم حذف الشرط ، وجعل تقديم المفعول عوضًا منه. قال : «فالفاء إذا قلت: زيدًا فاضرب ، لا يصلح إلا أن تكون جوابًا للشرط ، كأن قائلاً قال : أنا لا أضرب عمرًا ، ولكني أضرب زيدًا ، فقلت أنت مجيبًا له : فاضرب زيدًا ، ثم قلت: زيدًا فاضرب ، فجعلت تقديم الاسم بدلاً من الشرط ، كأنك قلت: إذا كان الأمر على ما تصف فاضرب زيدًا ، وهذا مذهب جميع النحويين البصريين»[٢].

---

[١] البحر المحيط : ٢٨٥/١ .

[٢] معاني القرآن وإعرابه : ١٧٣/٤ .

وقد اختار هذا المذهب الزمخشري ، فقال- في تفسير قول الله تعالى : ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾[1]- : « رد لما أمروه به من استلام بعض آلهتهم ، كأنه قال : لا تعبد ما أمروك بعبادته ، بل إن كنت عاقلاً فاعبد الله ، فحذف الشرط ، وجعل تقديم المفعول عوضًا منه»[2].

وقال - في تفسير قوله سبحانه : ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾[3]- : «ودخلت الفاء لمعنى الشرط ، كأنه قيل : وما كان فلا تدع تكبيره»[4].

المذهب الثاني :

أنها جواب لشرط غير جازم ، وهو (أَمَّا) مقدرة ؛ لدلالة المعنى على ذلك والأصل: مهما يكن من شيء فاضرب زيدًا .

وقد نسب ابن هشام هذا المذهب إلى بعض النحويين ، وهذه عبارته: «الفاء في نحو : ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾ جواب لـ(أَمَّا) مقدرة عند بعضهم»[5].

على أن الشمني صرح بمن ذهب إلى ذلك ، فقال في شرح ما سلف من كلام ابن هشام : «هذا مذهب الأخفش والزجاج»[6]، وقد تقدم من كلام الزجاج ما يدفع ذلك .

---

[1] من الآية : ٦٦ من سورة الزمر .

[2] الكشاف : ١٤٢/٤ .

[3] الآية : ٣ من سورة المدثر .

[4] الكشاف : ١٤٢/٤ .

[5] المغني : ٢٢١ .

[6] حاشية الشمني : ٤/٢ .

ولا أعلم أحدًا من النحويين قال بذلك غير ابن أبي الربيع ، حيث قال : «قالوا : بزيد فامرر ، والأصل : مهما يكن من شيء فامرر بزيد، ثم حُذِفَ مهما يكن من شيء ، فبقي فامرر بزيد ، وهذه الفاء جواب للشرط ، والفاء التي هي جواب للشرط لا تقع في أول الكلام ، فقدموا شيئًا من الجملة ؛ **إصلاحًا للفظ**»[1].

ويرد على هذا المذهب قول ابن هشام : «وفيه إجحاف»[2] ووجه الإجحاف أن أصل (أما زيدٌ ففاضلٌ) : مهما يكن من شيء ، فحذفت جملة الشرط ، وقامت (أما) مقامها ، فلو حذفت بعد ذلك لزم حذف على حذف ، وهو أمر ليس بالسهل[3].

فإن قيل : إن هذا لا ينتهض مانعًا من الحذف ؛ بدليل جواز حذف حرف النداء ، نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾[4] مع أن الأصل: أدعو ، فحذف ، وجعل حرف النداء نائبًا منابه ، ومع ذلك لم يمتنعوا من حذفه.

قيل : يمكن الجواب عن هذا بأن في ذلك دعوى حذف على حذف من غير دليل ، بخلاف حذف حرف النداء ؛ فإنه لا يكون إلا لدليل[5].

---

(1) البسيط : ٧٤٣/٢ .

(2) المغني : ٢٢١ .

(3) حاشية الشمني : ٤/٢ .

(4) من الآية : ٢٩ من سورة يوسف .

(5) حاشية الشمني : ٤/٢ .

المذهب الثالث :

مذهب الفارسي وابن جني : أنها زائدة ، وليست مؤخرة من تقديم[١]. قال ابن جني: «وأما وجه زيادة الفاء فقد جاء مجيئًا صالحًا ، أخبرنا أبو علي أن أبا الحسن حكى عنهم : أخوك فَوُجِدَ ، يريد : أخوك وجد ، ومن ذلك قولهم : زيدًا فاضرب ، وعمرًا فاشكر ، وبمحمد فامرر ، إنما تقديره : زيدًا اضرب ، وعمرًا اشكر ، وبمحمد امرر»[٢].

وقد استبعد ابن هشام هذا المذهب ، فقال : «وفيه بُعدٌ»[٣] يعني من جهة أن الزيادة خلاف الأصل[٤].

المذهب الرابع :

أنها جواب أمر مقدَّر ، والأصل : تنبه فاضرب زيدًا ، ثم حُذِفَ الفعل : تنبه ، فصار: فاضرب زيدًا ، ثم قُدِّمَ المفعول ؛ **إصلاحًا للفظ** ؛ لئلا تقع الفاء في صدر الكلام ، وإنما دخلت لتربط بين هاتين الجملتين[٥].

وقد سلف على لسان أبي حيان في موضع من تفسيره أن هذا مذهب بعض أصحابه[٦]، وقال في موضع آخر منه : «وقالت العرب : زيدًا فاضربه ، وقدره النحاة : تنبه فاضرب زيدًا»[٧] فنسبه إلى جميع النحاة.

---

[١] ينظر مذهب الفارسي في المغني : ٢٢١ .

[٢] سر الصناعة : ١/٢٧٠-٣٧١ .

[٣] المغني : ٢٢١ .

[٤] حاشية الشمني : ٢/٤ .

[٥] ينظر: الارتشاف ٣/١٤٦٩- ١٤٦٠، والدر المصون ١/٣١٤ ، والمغني ٢٢١.

[٦] البحر المحيط : ١/٢٨٥ .

[٧] السابق : ٥/٢٨٩ .

وهو ظاهر كلام ابن هشام في المغني ؛ إذ لم يقدح فيه بشيء ، وقدح في قول من ذهب إلى أنها جواب لـ(أما) مقدرة ، ووسمه بالإجحاف ، كما قدح في قول من ذهب إلى أنها زائدة ، ورماه بالبعد[1]، وهذه عبارة ابن هشام : «الفاء في نحو : ﴿بَلِ اللهَ فَاعْبُدْ﴾[2] جواب لـ(أما) مقدرة عند بعضهم ، وفيه إجحافٌ ، وزائدة عند الفارسي ، وفيه بعدٌ ، وعاطفة عند غيره ، والأصل : تنبه فاعبد الله ثم حُذِفَ تنبه ، وقُدِّمَ المنصوب على الفاء ؛ إصلاحًا للفظ كي لا تقع الفاء صدرًا»[3].

تعقيب

خلصت الدراسة إلى أربعة أمور :

١- أن هذا التركيب ، أعني : (زيدًا فاضرب) عربي فصيحٌ ؛ بدليل قول الله عز وجل : ﴿بَلِ اللهَ فَاعْبُدْ﴾.

٢- أن دعوى **إصلاح اللفظ** مبنية على أن زيدًا في قولهم : (زيدًا فاضرب) منصوب بالفعل بعده ، وجوز الفراء نصبه بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور المعطوف عليه ، فقال- في تفسير قول الله تعالى : ﴿بَلِ اللهَ فَاعْبُدْ﴾- : «وإن شئت نصبته بفعل تضمره قبله ؛ لأن الأمر والنهي لا يتقدمهما إلا الفعل»[4].

فإن قيل : إن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً. قيل : إنها تمنع عمل ما بعدها فيما قبلها حقيقة ، وهذا ليس قبلها حقيقة ؛

---

[1] ينظر : المغني : ٢٢١ ، وحاشية الشمني : ٤/٢ .

[2] من الآية : ٦٦ من سورة الزمر .

[3] المغني : ٢٢١ .

[4] معاني القرآن : ٤٢٤/٢ .

لأن رتبته التأخير ، ونظير ذلك أن المفعول يتقدم على عامله إذا كان له الصدر ، نحو : أَيَّ رجلٍ تضرب؟[١].

٢- أن ما نسبه الشمني إلى الزجاج من أن الفاء جواب لـ (أَمَّا) مقدرة ، مخالف لما ورد على لسان الزجاج من أنها جواب لشرط جازم ، وقد تقدم إيراد كلامه فلا داعي لتكراره .

٣- أن حصر المرادي الخلاف في أن تكون الفاء زائدة أو عاطفة ، يفيد أن فاء الجواب عاطفة[٢]، وصريح كلام الهروي ، والرضي ، وما سلف من عبارة ابن هشام أن فاء الجواب غير عاطفة . قال الهروي: «اعلم أن للفاء عشرة مواضع : تكون نسقًا ، كقولك : قام زيدٌ فعمرٌو ، وتكون جوابًا في الجزاء والأمر والنهي وما أشبه ذلك»[٣] وقال الرضي: «والتي لغير العطف أيضًا لا تخلو من معنى الترتيب، وهي التي تسمى فاء السببية ، وتختص بالجمل ، وتدخل على ما هو جزاء مع تقدم كلمة الشرط ، نحو : إن لقيته فأكرمه ، ومن جاءك فأعطه ، وبدونها ، نحو : زيدٌ فاضلٌ فأكرمه»[٤].

٤- أن الذي يطمئن إليه الباحث ما ذهب إليه بعض النحويين من أن الفاء واقعة في جواب أمر مقدر؛لسلامته مما تقدم بيانه من الاعتراضات الواردة على غيره.

وأما القول بأنها جواب لشرط جازم فقد ذكر غير واحد من النحويين أنه قريب من القول بأنها جواب الأمر: إما على أنه مضمن معنى الشرط ، وإما على أن

---

[١] ينظر: شرح الجمل ١/١٦٤، والرضي ١/٣٣٧ – ٣٣٨ ، وحاشية يس ١/٢٨٥.

[٢] ينظر : الجنى الداني : ٧٣ .

[٣] الأزهية : ٢٤١ .

[٤] شرح الكافية : ٤/٣٨٧ .

الشرط محذوف ، على الخلاف الذي فيه عند النحويين[1].

ويشهد لذلك أن الزجاج نص في موضع من كتابه على أنها جواب أمر ، فقال- في تفسير قول الله جل ثناؤه : ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾- : «ودخلت الفاء على معنى جواب الجزاء ، المعنى : قم فأنذر ، أي : قم فكبر ربك»[2].

[1] ينظر : البحر المحيط : ٣٢٥/١٠ ، والدر المصون : ٥٣٤/١٠ ، واللباب في علوم الكتاب : ٤٩٣/١٩، وحاشية الشهاب : ٢٧٠/٨.

[2] معاني القرآن وإعرابه : ٢٤٥/٥ .

٣- تأخير اللام في خبـر (إنّ)

جرى على لسان العرب تأخير اللام الداخلة على خبر " إنَّ ". قال ابن جني «أَخَّرُوا اللام لام الابتداء مع (إنَّ) في قولهم : إنَّ زيدًا لقائمٌ ؛ **لإصلاح اللفظ**»[١].

الدراسة :

انفردت (إنَّ) المكسورة من بين سائر أخواتها بجواز دخول اللام المفتوحة في خبرها المؤخر. قال ابن السراج : «واللام تدخل على خبر (إنَّ) خاصة ؛ مؤكدة له ، ولا تدخل في خبر أخواتها»[٢]. وذلك إذا كان الخبر اسمًا مفردًا، نحو: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾[٣] أو ظرفًا ، نحو: إنَّ زيدًا لَخَلْفَكَ ، أو مجرورًا ، نحو: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[٤] أو جملة اسميةً ، نحو: ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ﴾[٥] أو فعلية فعلها مضارع ، نحو : ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ﴾[٦] أو فعلية فعلها ماض جامدٌ ، نحو : إنَّ زيدًا لَنِعْمَ الرجلُ ، أو متصرف مقرون بـ(قد) نحو : إنَّ زيدًا لقد قام[٧].

وهذه اللام عند البصريين هي لام الابتداء التي في قولك : لزيدٌ قائمٌ ، وهي تؤكد الجملة ، والدليل على أنها لام الابتداء في الأصل أنها تُعَلِّق العاملَ عن عمله

---

[١] الخصائص : ١/٣٠٠ .

[٢] الأصول : ١/٢٣١ .

[٣] من الآية : ٣٩ من سورة إبراهيم .

[٤] الآية : ٤ من سورة القلم .

[٥] من الآية : ٢٣ من سورة الحجر .

[٦] من الآية : ٧٤ من سورة النمل .

[٧] ينظر : شرح الجمل لابن خروف : ١/٤٥٦ ، والمقرب : ١/١٠٦، وشفاء العليل: ١/٣٦٢ .

في نحو: علمت إنَّ زيدًا لقائمٌ ، كما تُعَلِّقُه لامُ الابتداء في نحو : علمت لزيدٌ قائمٌ[1].

وحق هذه اللام عندهم أن تقع في أول الكلام ؛ لِما لها من الصدارة ، ولكنهم أخَّروها إلى الخبر ؛ لضرب من **إصلاح اللفظ** ، وذلك أنها للتأكيد ، و(إنَّ) للتأكيد ، فلو جعلوها في أول الكلام لأدى ذلك إلى الجمع بين حرفين لمعنى واحدٍ ، والعرب تكره ذلك في غير ضرورة الشعر[2] ؛ ذلك بأن هذه الحروف إنما أُتِيَ بها نائبةً عن الأفعال ؛ اختصارًا ، والجمع بين حرفين بمعنى واحد يناقض هذا الغرض[3]. قال المبرد : «حدها في قولك : (إنَّ زيدًا لمنطلقٌ) أن تكون قبل (إنَّ) ، كما في قولك : (لزيدٌ خيرٌ منك) ، فلما كان معناها في التوكيد ، ووصل القسم معنى (إنَّ) لم يجز الجمع بينهما ، فجعلت اللام في الخبر ، وحدها أن تكون مقدَّمة لأن الخبر هو الأول في الحقيقة ، أو فيه ما يتصل بالأول ، فيصير هو وما فيه الأول ؛ فلذلك قلت : (إنَّ زيدًا لمنطلقٌ) ؛ لأن المنطلق هو زيدٌ»[4].

---

(1) ينظر : الكتاب : ٣/١٤٧- ١٤٨، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣/٤١٥ ، والمقتضب: ٢/٣٤٤ .

(2) ومن الضرورة قول الشاعر :

فَلاَ وَاللهِ لاَ يُلْفَى لِمَا بِي ... وَلاَ لِلمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ .

فجمع الشاعر بين اللامين ، وهما لمعنى واحد . ينظر: التذييل والتكميل : ٥/٩٦ .

(3) ينظر: الكتاب: ٣/١٤٦-١٤٧، والأصول: ١/٢٣١، والتذييل والتكميل : ٥/٩٦، والجنى الداني : ١٢٨.

(4) المقتضب : ٢/٣٤٤ .

وتسمى هذه اللام لامَ الابتداء ؛ لأن الأصل فيها أن تدخل على المبتدأ ، ولامَ التوكيد؛ لأنها تؤكد الكلام وتقويه في ذهن السامع ، واللامَ المُزَحْلَقَة ، والمُزَحْلَفة ، بالقاف، والفاء[١]؛ لأنهم زحلقوا اللام إلى الخبر[٢]

وقد اختار هذا المذهب كثير من النحويين منهم الفارسي[٣] ، وابن جني[٤] والزجاجي[٥] ، والجرجاني[٦] ، والصيمري[٧]، والزمخشري[٨]، والشلوبين[٩]، وابن مالك[١٠]. قال الزجاجي : «استقبحوا الجمع بين حرفين مؤكدين ، فجعلوا (إنَّ) في الابتداء ، واللام في الخبر ؛ ليحسن الكلام ويعتدل»[١١].

وإنما انفردت (إنَّ) المكسورة من بين سائر أخواتها بدخول اللام في خبرها ؛ لأنها تدخل على المبتدأ والخبر ، ولا تُغَيِّرُ معنى الكلام ، ولا حكمه ، بخلاف أخواتها ، فإنَّ (ليت) تُدْخِل الخبر في التمني ، و(لعل) تُدْخِل فيه الترجي ، و(كأنَّ) تُدْخِل

---

[١] قال الأزهري في تهذيب اللغة – زحلق ١٩٨/٥– : «الزحاليف : أثر تزلج الصبيان من فوق إلى أسفل، واحدتها : زُحْلُوقة في لغة أهل العالية ، وأما تميم فتقول : زُحْلُوقة ، بالقاف».

[٢] ينظر: الإيضاح : ١٢٥، والمسائل البغداديات : ١٠٤– ١٠٥ ، والمغني: ٣٠٤.

[٣] ينظر : الإيضاح : ١٢٥ .

[٤] ينظر : الخصائص : ٣٠٠/١ ، ٣١٥ ، وسر الصناعة : ٥٣/٢.

[٥] ينظر : حروف المعاني : ٤١ ، واللامات للزجاجي : ٧٢ : ٧٦ .

[٦] ينظر : المقتصد : ٤٥٤/٢ ، والعوامل المائة للجرجاني: ١٤٩ .

[٧] ينظر : التبصرة : ٢١٣/١ .

[٨] ينظر : المفصل : ٣٩٢ .

[٩] ينظر : التوطئة : ٢٣٢ .

[١٠] ينظر : شرح الكافية الشافية : ٤٩٠/١ .

[١١] اللامات للزجاجي : ٧٥ .

فيه التشبيه ، و(لَكِنَّ) تُصَيِّرُ الجملة لا تُسْتَعْمَل إلا بعد تقدم كلام ، وقد كانت قبل دخولها ليست كذلك ، ألا ترى أنك لا تقول : لكنَّ زيدًا قائمٌ ، ابتداءً وأيضًا فإن الجملة قبل دخول (لكنَّ) كلن يسوغ وقوعها جوابًا للقسم ، نحو: واللهِ لزيدٌ قائمٌ ، ولا يُتَصَوَّر ذلك مع لَكِنَّ ، وأما (أَنَّ) المفتوحة فتصير مع ما بعدها في تقدير مفرد ، نحو : يعجبني أنَّ زيدًا قائمٌ ، ألا ترى أنها تُقَدَّر بالمصدر ، كأنك قلت: يعجبني قيامُ زيد[1].

وأما (إنَّ) المكسورة فلا تُغَيِّر معنى الكلام، ولا حكمه ، ألا ترى أن قولك : (إنَّ زيدًا قائمُ) ، و(زيدٌ قائمٌ) بمعنى واحد ، وأن كل واحد منهما يقع جوابًا للقسم تقول : (واللهِ لزيدٌ قائمٌ ، واللهِ إنَّ زيدًا قائمٌ) فلما لم تُغَيِّرْ (إنَّ) الحكم ، ولا المعنى أتوا معها باللام المؤكدة ، كما يفعلون قبل ذلك[2]. قال ابن يعيش : «وهذه اللام لا لا تدخل إلا في خبر (إنَّ) المكسورة ؛ لأنها أختها في المعنى ، وذلك من جهتين :

إحداهما : أن (إنَّ) تكون جوابًا للقسم ، واللام يتلقى بها القسم .

والجهة الثانية : أن (إنَّ) للتأكيد ، و(اللام) للتأكيد ، فلما اشتركا فيما ذكرنا ساغ الجمع بينهما ؛ لاتفاق معنييهما»[3].

وإنما أخَّروا (اللام) ، ولم يؤخروا (إنَّ) ؛ لأمرين :

أحدهما : أن (إنَّ) عاملة ، و(اللام) ليست عاملة ، وحق العامل أن يلي معموله ولو أخروا (إنَّ) للزم أن يتقدم اسمها عليها منصوبًا ، وذلك غير جائز فيها ؛ لأنها غير متصرفة في نفسها ، وما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في معموله[1].

---

[1] ينظر : الأصول : ٢٣١/١ ، وشرح الجمل : ٤٣١/١ .

[2] ينظر : شرح الجمل : ٤٣١/١ ، وشرح المفصل : ٦٣/٨ .

[3] ينظر : اللامات : ٧٦ ، وشرح المفصل : ٦٣/٨ – ٦٤ .

والآخر : أن العرب قد نطقت باللام مُقَدَّمة على (إنَّ) لما أبدلوا همزتها هاءً في نحو قول الشاعر :

أَلَا يَا سَنَا بَرْقٍ عَلَى قُلَلِ الحِمَى لَهِنَّكَ مِن بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمُ[٢]

والأصل : لَنِنَّكَ قائمٌ ، ولكنهم أبدلوا الهمزة هاء ، فلما زال لفظ الهمزة دخلت مكانها الهاء ، وبتغير لفظ " إنَّ " صارت كأنها حرفٌ آخر ، فسهل الجمع بينهما[٣].

تعقيب

قي ضوء ما تقدم يمكن تقرير خمسة أمور :

الأول: أن هذه اللام قد تدخل على اسم (إنَّ) نحو قولك: (إنَّ في الدار لزيدًا) وفي التنزيل : ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ﴾[٤] وأصل دخولها عند البصريين أن يكون في أول الكلام ، فلما تقدم الخبر وقع اسم (إنَّ) موقع خبرها مؤخرًا ، فجاز دخول اللام عليه ؛ لزوال العلة التي من أجلها لم تدخل عليه ، وهي الجمع بين حرفين مؤكدين في مكان واحد[٥].

---

[١] ينظر : الخصائص : ٣١٥/١ ، والتخمير : ٤٩/٤ ، والبسيط : ٧٨١/٢ ، والأشباه والنظائر : ٧٧/١ .

[٢] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في: الخصائص : ٣١٦/١ ، وحروف المعاني: ٤٢ ، وشرح كتاب سيبويه لابن خروف :٢٣٩، وغاية التحصيل : ١٨٨، والممتع : ٢٦٤/١ ، وتذكرة أبي حيان : ١٢٠.

[٣] ينظر : الخصائص : ٣١٥/١ – ٣١٦ ، وحروف المعاني : ٤١ ، وشرح المفصل : ٦٣/٢.

[٤] الآية : ٢٦ من سورة النازعات .

[٥] ينظر : اللامات للزجاجي : ٧٧ ، والمقرب : ١٠٦/١ – ١٠٧ .

الثاني: أن ما ذُكِرَ من أن اللام في (لهنك) لام الابتداء ، وأن الأصل: (لِئِنَّك) إنما هو اختيار ابن جني ، وذهب سيبويه إلى أنها لام قسم مقدر، والأصل: (الله إنك) وذهب الفراء إلى أن الأصل : (له إنك)[1].

والذي تميل إليه النفس ما ذهب إليه ابن جني ، والذي سهل اجتماع حرفين بمعنى واحد ما سلف من زوال صورة ما له الصدر بإبدال همزته هاءً.

وأما ما ذهب إليه سيبويه ففيه تكلف حذف القسم . وأما ما إليه ذهب الفراء ففيه أربعة شذوذات : حذف حرف القسم ، وإبقاء الجر من عير عوض ، وحذف أل والألف بعد اللام من لفظ الجلالة : (الله) وحذف الهمزة من (إنَّ).

على أن ما ادعاه من الحذف لا دليل عليه، فلم يجيء مع إقرار الهمزة في شيء من كلامهم[2].

الثالث : أن قول الزجاجي : «وقد قال البصريون : لَمَّا كانت (إنَّ) مؤكدة للجملة و(اللام) مؤكدة للخبر جاز الجمع بينهما ؛ لأن (إنَّ) توكيد للخبر عن زيد وقد أكدت الجملة ، و(اللام) تؤكد الخبر ، فجاز الجمع بينهما لذلك».[3] فيه مسامحة . قال ابن أبي الربيع : «لأنه رأى اللام في الخبر»[4].

والتحقيق : أن (اللام) عند البصريين لتأكيد مضمون الجملة ، وكذلك (إنَّ)[5] فإذا قلت : إنَّ زيدًا لقائم ، فقد اجتمع فيه حرفان بمعنى واحد ، وهو تأكيد

---

[1] ينظر: الكتاب ١٥٠/٣ والتعليقة ٢٦٣/٣ والنكت: ٤٠٥/٢ والمقرب: ١٠٧/١.

[2] ينظر: الخصائص: ٣١٨/١ ، وتذكرة أبي حيان : ١٢١، والهمع : ٥٠٩/١ – ٥١٠.

[3] اللامات : ٧٦ .

[4] البسيط : ٧٨٧/٢ .

[5] ينظر : البسيط : ٧٨٧/٢ ، والجنى الداني : ١٣٠.

مضمون الجملة . قال السيوطي: «وعلى القول بأنها للتأكيد ، هل هي لتأكيد الجملة بأسرها ، أو للخبر وحده ، و(إنَّ) توكيد للاسم ؟ البصريون على الأول»[١].

الرابع : أن التعليل **بإصلاح اللفظ** مبني على ما ذهب إليه البصريون ومن وافقهم من أن اللام في نحو: إنَّ زيدًا لقائمٌ ، إنما هي لام الابتداء ، وفي هذه اللام أربعة مذاهب أخرى:

١- مذهب الكسائي: أنها لام توكيد للخبر ، و(إنَّ) توكيد للاسم ، وربما جاءوا بها في الخبر، وليس ثَمَّ (إنَّ)[٢].

٢- مذهب الفراء : أنها لام الفرق بين الكلام الذي يكون جوابًا لكلام مضى على الجحد ، نحو: ما زيدٌ قائمٌ ، فتقول : إنَّ زيدًا لقائمٌ ، وبين ما لا يكون جوابًا ، بل مستأنف أخبار[٣].

٣- مذهب معاذ بن مسلم الهراء ، وثعلب : أنها لام جواب المنفي الذي دخلت على خبره الباء، فقولك : (إنَّ زيدًا منطلقٌ) جواب : (ما زيدٌ منطلقًا) ، وقولك : (إنَّ زيدًا لمنطلقٌ) جواب : (ما زيدٌ بمنطلقٍ) ، و(إنَّ) بإزاء (ما) ، و(اللام) بإزاء (الباء)[٤].

٤- مذهب هشام والطوال ، وحكي – أيضًا – عن الفراء : أنها لام جواب للقسم ، والقسم قبل (إنَّ) محذوفٌ[٥].

---

[١] الهمع : ٥٠٨/١ .

[٢] ينظر مذهب الكسائي في : الارتشاف : ١٢٦٢/٣ ، والجنى الداني : ١٣٠ .

[٣] ينظر رأي الفراء في : الارتشاف : ١٢٦٢/٣ ، والهمع : ١٤٠/١ .

[٤] ينظر رأي معاذ بن مسلم وثعلب في: شرح الجمل لابن خروف : ٤٥٦/١ ، والارتشاف : ١٢٦٢/٣.

[٥] ينظر : الارتشاف : ١٢٦٢/٣ ، والمغني : ٢٢٨ ، والهمع : ١٤٠/١ .

والذي يراه الباحث ما ذهب إليه البصريون ؛ وذلك لاشتماله على ما ليس في غيره من **إصلاح اللفظ** والمعنى .

أما إصلاح اللفظ فهو ما سلف من تأخير اللام إلى الخبر ؛ فرارًا من اجتماع حرفين بمعنى واحد .

وأما إصلاح المعنى فهو أنك إذا قلت : زيدٌ قائمٌ ، أخبرت بأنه قائمٌ لا غير وإذا قلت: إنَّ زيدًا قائمٌ ، فقد أخبرت عنه بالقيام مؤكدًا ، كأنه في حكم المكرر ، نحو : زيدٌ قائمٌ قائمٌ ، فإن أتيت باللام كان كالمكرر ثلاثًا . قال ابن يعيش : «فحصلوا على ما أرادوا من المبالغة في التأكيد وإصلاح اللفظ بتأخيرها إلى الخبر»[1].

وهذا ما يسميه أهل علم المعاني أضرب الخبر الثلاثة ، فقد ذكروا أنك ألقيت الخبر إلى من هو خالي الذهن استغنى عن المؤكدات ، فتقول : زيدٌ ذاهبٌ ، ويسمى هذا النوع من الخبر ابتدائيًا .

وإذا ألقيت الخبر إلى طالب له ، متردد فيه ، حسن تقوية الحكم بمؤكد ، نحو : " إِنَّ زيدًا ذاهبٌ ، لَزيدٌ ذاهبٌ ، ويسمى هذا النوع طلبيًا .

وإذا ألقيت الخبر إلى منكر للحكم وجب توكيده بحسب الإنكار ، فتقول : إني صادقٌ ، لمن ينكر صدقك ، ولا يبالغ فيه ، وإني لصادقٌ ، لمن يبالغ في إنكاره ، ويسمى هذا النوع إنكاريًا[2].

---

(1) شرح المفصل : ٦٣/٨ – ٦٤ .

(2) ينظر: مفتاح العلوم للسكاكي : ١٧٠-١٧١، والإيضاح في علوم البلاغة للقزويني: ٦٩-٧٠، والجنى الداني : ١٣٠ ، وبغية الإيضاح لتلخيص المفتاح للشيخ عبد المتعال الصعيدي : ٤٤/١.

ويؤيد ذلك جواب أبي العباس المبرد للكندي الفيلسوف عن قوله : إني أجد في كلام العرب حشوًا ؛ يقولون : (عبد الله قائمٌ) ، ثم يقولون : (إن عبد الله قائمٌ) ، ثم يقولون : (إن عبد الله لقائمٌ) ، والمعنى واحدٌ ! فقال : بل المعاني مختلفةٌ ، فـ(عبد الله قائمٌ) : إخبارٌ عن قيامه ، و(إن عبد الله قائمٌ) : جوابٌ عن سؤال سائل ، و(إن عبد الله لقائمٌ) : جوابٌ عن إنكار منكر قيامه[1].

[1] ينظر : مفتاح العلوم : ١٧١ ، والإيضاح في علوم البلاغة : ٧١ ، والجنى الداني : ١٣١.

٤- تأخير الفاء عن الاسم الذي يلي جواب (أما)

من سنن العرب أنهم أخَّروا الفاء الواقعة في جواب (أما) عن الاسم الذي يليها ، فقالوا : أما زيدٌ فمنطلق . قال الفارسي : «قُدِّمَ الاسم في (أما) ؛ **لإصلاح اللفظ**» [١].

الدراسة :

من الحروف التي لا يليها الفعل (أما) المفتوحة المشددة ؛ لأنها قائمة مقام أداة الشرط وفعل الشرط،فلا يقال:أما ضربت زيدً؛ أن الفعل لا يلي الفعل[٢].

والدليل على أنها قامت مقام الشرط وفعله لزوم الفاء بعدها في الجواب[٣].

قال النحاس: «وأجمع أهل العربية على أنه لا بد من الفاء في جواب أما»[٤].

وإنما حُذِفَت فاء الجواب في قوله تعالى : ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾[٥] ؛ لحذف القول معها ، فكان حذفها أحسن من إثباتها ؛ لكثرة حذف القول والتقدير – والله أعلم– : فيقال لهم : أكفرتم[٦].

---

[١] المسائل البصريات : ٢٣٢/١ .

[٢] ينظر: معاني القرآن للفراء : ٢٤١/١، ١٤/٣، والأصول: ٢٨٠/١ ، وإعراب القرآن للنحاس: ٢٣٠/٤.

[٣] ينظر الكتاب : ٢٣٥/٤ ، ومعاني القرآن للفراء : ٢٢٨/١-٣٣٢ ، ٤٩/٣ ، والمقتضب : ٢٧/٣ ، وكتاب الشعر للفارسي : ٦٣/١.

[٤] معاني القرآن للنحاس : ٤٥٧/١ .

[٥] من الآية : ١٠٦ من سورة آل عمران .

[٦] ينظر : معاني القرآن : ٤٩/٣ ، وأمالي ابن الشجري : ١٣٢/١ .

والدليل على أن هذه فاء الجزاء أنها لو كانت للعطف لم تدخل على الخبر؛ إذ لا يُعْطَف الخبر على مبتدئه ، ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها ، ولما لم يصح عطفها الخبر على مبتدئه ، ولا الاستغناء عنها ، تعين أنها فاء الجزاء[1].

واختلفوا في (أَمَّا) هذه من حيث البساطة والتركيب على مذهبين:

المذهب الأول :

مذهب البصريين: أنها حرف بسيط ، وتقديرها : مهما يكن من شيء ، وتقدير الاسم الذي يليها أن يكون بعد جوابها ، فإذا أردت إعراب الاسم الذي يليها فاجعل موضعها (مهما)، وقدر الاسم بعد الفاء ، تقول: أما زيدًا فأكرمت ، والتقدير: مهما يكن من شيء فأكرمت زيدًا ، فحذف فعل الشرط وأداته ، وأقيمت أما مقامهما[2]. قال سيبويه: «وسألته عن قولهم: أما حقاً فإنك ذاهب ، فقال: هذا جيد، وهذا الموضع من مواضع إن، ألا ترى أنك تقول: أما يوم الجمعة فإنك ذاهب، وأما فيها فإنَك داخل ، فإنما جاز هذا في (أَمَّا) ؛ لأن فيها معنى: يوم الجمعة مهما يكن من شيء فإنك ذاهب»[3].

وإنما خصوا (مهما) بالتقدير؛ لعدم مناسبة غيرها؛ لأن (إنْ) للشك ، والشرط هنا محقق، و(أيًا) تستدعي زيادة المقدر للزومها الإضافة، وغيرهما خاص بقبيل ،

---

[1] ينظر: التصريح : ٢/٢٦٠ .

[2] ينظر: الكامل: ١/٢٢٩، والأصول: ١/٢٨٠، وسر الصناعة: ١/٣٧٧ ، والفصول لابن الدهان: ٤١.

[3] الكتاب: ٣/١٣٧.

كالزمان في (متى)، والعاقل في (مَن)، وغير العاقل في (ما)، والمراد هنا: التعميم ، ووجود شيء ما[1].

وقد اختار هذا المذهب بعض الأندلسيين على أن يكون تقديرها بـ(إن) الشرطية ؛ لأنها أم الباب ، فإذا قلت: أما زيد فمنطلقٌ، فالتقدير: إن أردت معرفة حال زيد فزيدٌ منطلق ، حُذِفَت أداة الشرط وفعل الشرط ، وأقيمت (أما) مقامهما . قال أبو حيان : «وقال بعض أصحابنا: حرف إخبار يتضمن معنى الشرط، فإذا قلت: أما زيدٌ فمنطقٌ ، فالأصل : إن أردت معرفة حال زيدٍ فزيدٌ منطلقٌ، حُذِفَت أداة الشرط وفعل الشرط ، وأنبيت مناب ذلك (أما)»[2].

وإذا كان تحرير مذهب البصريين أن تكون الفاء في صدر الجملة ، مقدمة على المبتدأ ، فَلِمَ أخرها العرب إلى الخبر، وجعلوها واسطة بين المبتدأ والخبر، فقالوا : أما زيد فمنطلق ، ولم يقولوا : أما فزيدٌ منطلق؟.

والجواب عن ذلك عند جمهور المتأخرين أنهم أخروا الفاء إلى الخبر ؛ لضرب من **إصلاح اللفظ** ، وذلك من وجهين :

أحدهما : أن الجواب لا يلي الشرط بغير فاصل ، فأخروا الفاء إلى الخبر ليكون الكلام على لفظ الشرط والجواب ، بحيث لا تلي الفاء ما في تقدير حرف الشرط.[3]. قال ابن يعيش: «وأصل هذه الفاء أن تدخل على مبتدأ ، كما تكون في الجزاء كذلك من نحو قولك: إن تحسن إليَّ فالله يجازيك ، وإنما أُخِّرتْ إلى الخبر مع (أما) ؛ لضرب من **إصلاح اللفظ** ، وذلك أن (أما) فيها معنى الشرط ، وأداة الشرط يقع بعدها

---

[1] ينظر : حاشية الخضري : ٢/٧٦٥ .

[2] الارتشاف : ٤/١٨٩٣.

[3] ينظر: اعتراض الشرط على الشرط : ٣٣ ، والتصريح : ٢/٢٦٢ .

فعل الشرط ، ثم الجزاء بعده ، فلما حُذِفَ فعل الشرط هنا وأداته وتضمنت أما معناهما كرهوا أن يليها الجزاء من غير واسطة بينهما ، فقدموا أحد جزأي الجواب ، وجعلوه كالعوض من فعل الشرط»[١].

وقد اقتصر على هذا الوجه جماعة من النحويين منهم : ابن بابشاذ[٢]، والعكبري[٣]، والزملكاني[٤].

والآخر : أن الفاء في الأصل للعطف ، فحقها أن تقع بين شيئين ، وهما المتعاطفان ، فلما أخرجوها في باب الشرط عن العطف حفظوا عليها المعنى الآخر وهو التوسط ، فقدموا عليها المبتدأ ؛ **إصلاحاً للفظ** ؛ لكونه في صورة معطوف بلا معطوف عليه ، ففصلوا بين أما والفاء بجزء من الجواب[٥].

وقد اقتصر على هذا الوجه كثيرٌ من النحويين ، كالفارسي[٦] ، وابن جني[٧]، وابن الناظم[٨] ، والمرادي[٩] ، والشاطبي[١٠]، والقيسي[١١]، والشيخ

---

[١] شرح المفصل : ١١/٩ .

[٢] ينظر : شرح المقدمة المحسبة : ٢٥٢ .

[٣] ينظر : اللباب : ١٤٧/١ .

[٤] ينظر : غاية المحصل في شرح المفصل : ٢٨٦ .

[٥] ينظر: سر الصناعة : ٢٧٧/١ ، واعتراض الشرط: ٣٣-٣٤ .

[٦] ينظر : كتاب الشعر : ٦٤/١ ، والمسائل البصريات : ٢٣١/١ – ٢٣٢ .

[٧] ينظر : الخصائص: ٣١٣/١- ٣١٤ .

[٨] ينظر : شرح الألفية : ٥١٠ .

[٩] توضيح المقاصد: ١٣٠٥/٣.

[١٠] ينظر : المقاصد الشافية : ١٩٢/٦.

[١١] ينظر : إيضاح شواهد الإيضاح : ١٢٧/١.

خالد[1]. قال الفارسي : «فأما تقديمهم ما يتعلق بما بعد الفاء ، نحو : أما زيدٌ فمنطلقٌ ، فلتحسين اللفظ ، وإجرائهم إياه على ما في سائر الكلام ؛ ألا ترى أن العاطفة والمُجَازِية لا تليان إلا الأسماء المفردة والجُمَل ، ولا تلي واحدةٌ منهما الحرف ، فَقُدِّمَ ما قُدِّمَ مما فَصَلَ بين أما والجزاء ؛ **لتحسين اللفظ**»[2].

ولم يرتض الإمام عبد القاهر الجرجاني التعليل **بإصلاح اللفظ** . قال الخوارزمي: «قال الإمام عبد القاهر الجرجاني: وتقول : إن ذلك **لإصلاح اللفظ** ، ولكراهية أن يكون على خلاف الأصول ، وعندي أن معناه : زيدٌ مهما يكن من شيء فهو منطلقٌ ، والأصل : أما زيدٌ فمهما يكن من شيء فهو منطلقٌ، ثم حُذِفَ الشرط ، وتُرِكَ أما دليلاً عليه بالفاء في موضعها)[3].

وما ذكره الإمام عبد القاهر مأخوذ من قول إمام أهل الصناعة سيبويه: «وأما (أما) ففيها معنى الجزاء ، كأنه يقول : عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلقٌ ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبدًا»[4].

المذهب الثاني :

مذهب الكوفيين : أن (أمَّا) مركبة من (إن) الشرطية ، و(ما) ، حُذِفَ فعل الشرط بعدها ، ففتحت همزتها مع حذف الفعل . قال الرضي : «وقال الكوفيون : (أَن) المفتوحة بمعنى المكسورة الشرطية ، ويجوِّزون مجيء (أَن) المفتوحة شرطية

---

[1] ينظر : التصريح : ٢٦٢/٢ .

[2] كتاب الشعر : ٦٤/١ .

[3] التخمير : ١٥٣/٤.

[4] الكتاب : ٢٣٥/٤ .

، قالوا : القراءتان في قوله تعالى : ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾[1] أي : فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد ، و(ما) عندهم عوض من الفعل المحذوف»[2].

وقد قصر بعض النحويين كأبي حيان والمرادي هذا المذهب على ثعلب من الكوفيين[3]. قال المرادي : «وذهب ثعلب إلى أن (أما) جزآن، وهي : (إن) الشرطية ، و(ما) حذف فعل الشرط بعدها ، ففتحت همزتها مع حذف الفعل ، وكسرت مع ذكره»[4].

تعقيب

بدا من الدراسة أربعة أمور :

١- أن التعليل **بإصلاح اللفظ** مبني على ما سلف من مذهب البصريين ، وهو غير مرضي ؛ لما يلزم عليه من حصول أربعة أشياء : تخفيف الكلام بحذف الشرط، وقيام ما هو الملزوم حقيقة – وهو زيدٌ – مقام الملزوم ادعاءً، وهو الشرط ؛ فإنه ملزوم للجواب ، واشتغال حيز واجب الحذف بشيء آخر، فإنه لا يحذف شيء من كلامهم وجوبًا إلا مع قيام غيره مقامه، ووقوع الفاء في غير موضعها[5].

٢- أنه يمكن الجمع بين تقدير (أما) بـ(مهما يكن من شيء) وتقديرها بـ(إن) الشرطية ، بأن التقدير بـ(إن) للمعنى المطلق ، أي: إن أردت معرفة حال زيد فزيد

---

[1] من الآية : (٢٨٢) من سورة البقرة ، وكسر همزة (إنْ) قراءة حمزة ، وقرأ الباقون بفتحها ينظر: السبعة لابن مجاهد : ١٩٣، والنشر: ٣٨٢/١.

[2] شرح الكافية : ١٤٩/٢ .

[3] ينظر : الارتشاف : ١٨٩٣/٤.

[4] الجنى الداني: ٥٢٣ .

[5] حاشية الصبان : ٤٥/٢ .

منطلقٌ ، والتقدير بـ(مهما يكن من شيء) للإعلام بأن ذلك واقع لا محالة ؛ إذ قوة الكلام تشعر بمقتضى الاستعمال بأن زيدًا منطلق ، سواء انطلق غيره ، أم لم ينطلق ، فمهما كان من انطلاق غيره وعدمه فانطلاقه واقع[١].

٣- أن الصحيح ما نقله غير واحد من أن التركيب مذهب عامة الكوفيين، وليس مذهب ثعلب وحده[٢]؛ لأن الإثبات مقدم على النفي ، وقد سلف على لسان الرضي الرضي أنه مذهب الكوفيين.

٤- أنه يشهد لما ذهب إليه الكوفيون ثلاثة أدلة ذكرها الرضي وابن هشام من باب توافق الخاطر[٣]. قال البغدادي: «قد صَوَّبَ ابن هشام أيضًا في المغني رأي الكوفيين ، كما صوَّب الشارح المحقق ، واستدل لهم بعين ما استدل به الشارح، وهذا من توافق الخاطر»[٤].

وهذه الأدلة التي تؤيد ما ذهب إليه ثعلب من الكوفيين :

أ – توارد (أَنْ) بفتح الهمزة ، و(إِنْ) بكسرها على المحل الواحد ، والأصل التوافق ، فقد قرئ بالوجهين.

وهذا الاستدلال مأخوذ من قول الفراء : «(تقول: أتيتك أن أتيتني، ولو لم يكن ماضيًا لقلت: آتيك أن تأتيني، ولو كانت مجزومة ، وكسرت (إن) فيها كان

---

[١] المساعد ٣/٢٣٤ .

[٢] ينظر: المغني: ٥٣، وشرح الشواهد الكبرى : ١/٢٤٤، والخزانة: ٤/١٩.

[٣] ينظر : شرح الكافية للرضي: ٢/١٤٩– ١٥٠، والمغني : ٥٣–٥٤ .

[٤] الخزانة: ٤/١٩.

صوابًا ، ومثله قول الله : ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ﴾[1] ، و﴿إِن صَدُّوكُمْ﴾ ، وقوله : ﴿مِنَ الشُّهَدَاءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾ و﴿إِن تَضِلَّ﴾ وكذلك : ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾[2]، و﴿إِن كُنتُمْ﴾ وجهان جيدان»[3].

ب – مجيء الفاء بعدها كثيرًا ، ومن ذلك قول الشاعر:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ[4]

ودليل آخر ، وهو أن البيت قد روي بكسر الهمزة . وذِكْر كان المحذوفة. قال العيني : «وزعموا أن المفتوحة قد يُجَازَى بها ، ويؤيده رواية ابن دريد: (إما كنت) بالكسر ، وبذكر (كنت) ، ومجيء الفاء بعدها»[5].

---

[1] من الآية : (٢) من سورة المائدة ، وكسر همزة (إنْ) قراءة أبي عمرو وابن كثير ، وقرأ الباقون بفتحها . ينظر: السبعة لابن مجاهد : ٢٤٢ ، والإقناع في القراءات السبع لابن الباذش : ٣١٦ .

[2] من الآية (٥) من سورة الزخرف ، وكسر همزة (إنْ) قراءة نافع والأخوين: حمزة والكسائي ، وقرأ الجمهور بفتحها . ينظر: الإقناع : ٣٧٤ ، والنشر: ٣٦٨/٢ .

[3] معاني القرآن : ٢٧٥/٢– ٢٧٦ .

[4] البيت من البسيط ، وهو (للعباس بن مرداس) في : الكتاب : ٢٩٣/١ ، وشرح الكافية الشافية : ٤١٧/١، وبلا نسبة في كتاب الشعر: ٥٨/١ ، ومنازل الحروف للرماني: ٢٩ ، والخصائص: ٣٨٣/٢.

والبصريون على أن (أن) مصدرية ، لا شرطية، والأصل: (لأن كنت ذا نفر) ، فحذفت لام التعليل ، ثم حذفت كان ، فانفصل الضمير المتصل بها ، ثم عُوِّضَ عنها (ما) ، وأدغمت فيها النون.ينظر: أمالي ابن الشجري : ١٣٤/٣ ، والأشموني : ٢٤٤/١.

[5] شرح الشواهد الكبرى : ٢٤٤/١ .

ج – عطفها على (إنْ) المكسورة في قول الشاعر :

إِمَّــا أَقَمْــتَ وَإِمَّــا أَنــتَ مُــرْتَحِلاَ فَــاللهُ يَكْــلأُ مَــا تَــأْتِي وَمَــا تَــذَرُ[1]

والرواية بكسر (إن) الأولى ، وفتح الثانية ، فلو كانت المفتوحة مصدرية كما زعم البصريون للزم عطف المفرد على الجملة[2].

---

[1] **البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في : المفصل : ١٠٤، وشرح الكافية الشافية: ٤١٨/١ ، ، والمغني: ٥٤ ، والخزانة : ١٩/٤، ٢١. وتأول البصريون البيت بمثل ما سلف في بيت الكتاب .**

[2] **ينظر: شرح الرضي ١٤٩/٢– ١٥٠ والمغني: ٥٣–٥٤ والخزانة: ١٩/٤– ٢٠.**

المبحث الثالث : الاعتلال بإصلاح اللفظ بالتسكين والتحريك

١- تسكين لام الفعل إذا اتصل بها ضمير رفع متحرك

من سنن العرب في كلامهم أنهم يسكنون لام الفعل الماضي إذا اتصل بها ضمير رفع متحرك . قال ابن جني : «فأسكنوا اللام ؛ **إصلاحاً للفظ**»[١].

الدراسة :

الفعل الماضي مبني باتفاق . قال الأشموني : «بناء الماضي مُجمعٌ عليه»[٢]، والأصل فيه أن يبنى على الفتح ؛ لأنه أخف الحركات، ولو بُنِيَ على الضم لاجتمع فيه ثقيلان : ثقل الضم ، وثقل الفعل ؛ فعدلوا إلى الفتح لخفته .

فإذا اتصل بالماضي ضمير رفع متحرك ، كالتاء في نحو : أنا فَعَلْتُ ، وأنتَ فَعَلْتَ ، وأنتِ فَعَلْتِ ، و(نا) في نحو : نحن فَعَلْنَا ، والنون في نحو : هن فَعَلْنَ ، وجب بناؤه على السكون[٣].

وقد اختلف النحاة في سبب هذا السكون على مذهبين :

المذهب الأول :

مذهب الجمهور : أن سببه اجتناب توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، وهو مرفوضٌ في كلامهم[٤]. قال ابن مالك : «واختلف في سبب هذا

---

[١] الخصائص : ٣٢١/٢ – ٣٢٢ .

[٢] شرح الألفية : ٥٨/١ .

[٣] ينظر: الأصول : ٤٩/١ – ٥٠ ، وعلل النحو : ٢٠٣ ، وسر الصناعة: ٣٢١/١.

[٤] ينظر: الكتاب: ٢٠٢/٤ ، ٢٨٩، والمقتضب: ٦٧/١ ، وتمهيد القواعد : ١٦١/١-١٦٢ ، وشرح الشافية : ٤٩/١ ، وشرح الشذور للجوجري : ٢٢٩ .

السكون ، فقال أكثرهم: سببه اجتناب توالي أربع حركات في شيئين هما كشيء واحد ؛ لأن الفاعل كجزء من الفعل»[١].

وذلك أن ضمائر الرفع المتحركة لما اتصلت بالفعل نزلت منزلة الجزء منه لشدة اتصالها بفعلها ، فلو بنيت الفعل معها على الفتح ، فقلت : فَعَلَتُ ، وَفَعَلَتَ ، وفَعَلَتِ ، وفَعَلْنَا، وفَعَلَنَ ، لاجتمع أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، وذلك لا يجوز[٢]. قال ابن السراج : «والنون في (فَعَلْنَ) إنما هي ضميرٌ ، وهي لجماعة المؤنث، وأسكنت اللام ، كما أسكنتها في فَعَلْت ؛ حتى لا تجتمع أربع حركات ، وليس ذا في أصول كلامهم ، والفعل عندهم مبني مع التاء في (فَعَلْت) ، ومع النون في (فَعَلْن) كأنه منه ؛ لأن الفعل لا يخلو من الفاعل»[٣].

وعلى هذا يكون الاستثقال هو الذي دعاهم إلى تسكين لام الفعل، وقد صرح بذلك ابن السراج ، فقال : «فأما التاء التي هي اسم فيسكن لام الفعل لها ، نحو : فَعَلْتُ ، وصَنَعْتُ ، وإنما أسكن لها لام الفعل ؛ لأن ضمير الفاعل والفعل كالشيء الواحد ، فلو لم يسكنوا لقالوا : ضَرَبَتُ ، فجمعوا بين أربع متحركات ، وهم يستثقلون ذلك»[٤].

وقد عد ابن جني في (الخصائص) الفرار من هذا الاستثقال بتسكين لام الفعل ضربًا من **إصلاح اللفظ** ، فقال – في باب إصلاح اللفظ – : «ومن ذلك تسكينهم لام الفعل إذا اتصل بها علم الضمير المرفوع ، نحو: ضَرَبْتُ ، وَضَرَبْنَ ،

---

[١] شرح التسهيل : ١/١٢٤.

[٢] ينظر: الكتاب : ٤/٢٠٢، وعلل النحو : ٢٠٣ ، والإنصاف : ١/٦٦ .

[٣] الأصول : ١/٤٩ – ٥٠ .

[٤] الأصول : ٢/١١٥ – ١١٦ .

وَضَرَبْنَا ؛ وذلك أنهم أجروا الفاعل هنا مجرى جزء من الفعل ، فكره اجتماع الحركات التي لا توجد في الواحد ، فأسكنوا اللام ؛ **إصلاحاً للفظ**»[١].

ولم أر من تبعه في ذلك غير ما حكى السيوطي من عبارته[٢] ، والذي ذكروه ما سلف من أن الإسكان في ذلك ؛ لئلا تتوالى أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، دون أن يطلقوا عليه أنه نوع من **إصلاح اللفظ**[٣]. قال ابن هشام «وأما ضَرَبْت ، ونحوه فالسكون عارضٌ أوجبه كراهتهم توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة»[٤].

على أنه في سر الصناعة قد اقتصر على ما ذكره القوم ، ولم ينص على أنه من إصلاح اللفظ ، وهذه عبارته : «فما استدل به على شدة اتصال الفعل بالفاعل تسكينهم لام الفعل إذا اتصلت به علامة ضمير الفاعل ، وذلك نحو : ضَرَبْت ، ودَخَلْت ، وخَرَجْت ، وإنما فعلوا ذلك ؛ لأنهم كرهوا أن يقولوا : ضَرَبَت ، ودَخَلَت ، وخَرَجَت ؛ لتوالي أربع متحركات ، فلولا أنهم قد نزلوا التاء من ضَرَبت منزلة راء (جعفر) لما امتنعوا من أن يقولوا : ضَرَبَت ، ولكنه لما لم يوجد في كلامهم كلمة اجتمعت فيها أربع متحركات ، ونزلت التاء من فَعَلْت منزلة جزء من الفعل أسكنوا اللام ؛ كراهية اجتماع المتحركات»[٥].

---

[١] الخصائص : ٣٢١/٢ – ٣٢٢ .

[٢] ينظر : الأشباه والنظائر : ٧٨/١ .

[٣] ينظر : شرح الجمل : ١٦٣/١ ، وأسرار العربية: ٧٩ ، وتمهيد القواعد: ١٦١/١-١٦٢ ، وشرح الشافية : ٤٩/١ ، وشرح الشذور للجوجري : ٢٢٩.

[٤] أوضح المسالك : ٦١/١ .

[٥] سر الصناعة : ٢٣١/١ .

المذهب الثاني :

مذهب ابن مالك : أن سبب السكون تمييز الفاعل من المفعول في نحو : (أَكْرَمْنَا ، وأَكْرَمَنَا) ، ثم حُمِلَتْ تاء الفاعل ، ونون النسوة على (نا) الفاعلين ؛ لمساواتهما لها في الرفع، والاتصال ، وعدم الاعتلال[1]. قال : «وإنما سببه تمييز الفاعل من المفعول في نحو: (أَكْرَمْنَا ، وأَكْرَمَنَا) ثم سلك بالمتصل بالتاء والنون هذا السبيل ؛ لمساواتهما لـ(نا) في الرفع ، والاتصال ، وعدم الاعتلال»[2].

وأما التعليل الذي ذكره الجمهور فهو عنده ضعيف من وجهين :

أحدهما : أن التسكين عام ، والعلة قاصرة عن أكثر الأفعال ؛ إذ لا يوجد التوالي إلا في الثلاثي الصحيح ، وبعض الخماسي ، كـ(انطلقت ، واجتمعت) ، لا في غيرها ، ومعلومٌ أن غيرها أكثر ، ومراعاة الأكثر أولى من مراعاة الأقل .

والآخر : أن توالي أربع حركات ليس مهملاً في كلامهم ، بل مستحق بالنسبة إلى بعض الأبنية ؛ بدليل قولهم : عُلَبِط[3] بأربع حركات متوالية، فلو كان توالي أربع حركات منفورًا منه طبعًا ، ومقصود الإهمال وضعًا ، لم يتعرضوا له دون ضرورة ، ولسدوا باب التأنيث بالتاء في نحو : بَرَكَة، ومَعِدَة ، ولَبُؤَة ؛ فإنه مُوقِع في توالي أربع حركات في كلمة واحدة[4].

---

(1) ينظر : شرح التسهيل: ١/١٢٤- ١٢٥، وتمهيد القواعد : ١/٤٦١-٤٦٢ ، وحاشية الصبان : ١/٥٨.

(2) شرح التسهيل : ١/١٢٥.

(3) العلبط : الضخم من الرجال ، وناقة علبطة ، أي : عظيمة . ينظر : اللسان – ع ل ب ط -: ٧/٣٥٥ .

(4) ينظر : شرح التسهيل : ١/١٢٤- ١٢٥، والتذييل والتكميل : ٢/١٤٤- ١٤٥.

تعقيب

في ضوء ما تقدم يظهر للباحث ثلاثة أمور :

١- أن الصور التي يعرض فيها سكون آخر الماضي ثلاثٌ : اتصاله بتاء الفاعل ، أو (نا) التي للفاعل ، أو نون النسوة[١].

٢- أن أبا حيان لم يرتض تعليل الجمهور ، ولا تعليل ابن مالك ، ورأى أن الأولى الإضراب عن مثل هذه التعاليل ؛ لأنها تَخَرُّصٌ على العرب في موضوعات كلامها وهذه عبارته : «وهذه التعاليل تسويدٌ للورق ، وتخَرُّصُ على العرب في موضوعات كلامها ، وكان الأولى أن نضرب صفحًا عن ذكر هذا كله»[٢].

وفيما قاله نظرٌ ؛ لأنه إذا فُتِحَ هذا الباب لم يبق في النحو علة، وهي ركن من أركان القياس.

٣- أن ما انفرد به ابن جني في الخصائص من التعليل **بإصلاح اللفظ** في إسكان لام الفعل إذا اتصل به ضمير رفع متحرك إنما هو مبني على ما ذهب إليه الجمهور ، وهو زيادة معتبرةٌ؛ لما يفضي إليه ترك الإسكان من فساد اللفظ ، ورفضه في اللسان العربي ، وذلك معنى الإصلاح.

ولعل هذا ما دعاهم إلى إطلاق لفظ الكراهية على اجتماع أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، فما العدول عن المستكره إلا نوع من **إصلاح اللفظ** . قال ابن عصفور : «وكذلك تسكينهم آخر الفعل في مثل (ضربت) دليلٌ على تنزيلها منزلة كلمة واحدة ، ألا ترى أنهم إنما فعلوا ذلك كراهة توالي أربعة أحرف متوالية التحريك ، وذلك لا يُكره إلا في كلمة واحدة ، فلولا أنهما قد جُعِلاَ بمنزلة شيء واحد لما

---

[١] ينظر : حاشية الصبان : ٥٨/١ .

[٢] التذييل والتكميل : ١٤٥/٢ .

استكرهوا توالي الحركات فيسكنون»[1].

وأما ما ذهب إليه ابن مالك من أن سبب السكون تمييز الفاعل من المفعول في نحو: (أَكْرَمْنَا ، وأَكْرَمَنَا) فغير مرضي من وجهين :

الأول : أن فيه ما أورده على غيره من التعليل بالعلة القاصرة ؛ ألا ترى أنه قصر سبب السكون على تمييز الفاعل من المفعول في نحو : (أَكْرَمْنَا ، وأَكْرَمَنَا) ؟.

وكذلك للمحتج للجمهور أن يقول : إن بناء ما لا تتوالى فيه أربع حركات على السكون، نحو: أَكْرَمْتُ ، واسْتَخْرَجْتُ ، إنما هو بالحمل على ما تتوالى فيه الحركات الأربع ؛ لتكون قاعدة بناء الماضي مطردة[2].

والآخر : أنه يعكر على ما احتج به من نحو قولهم : (عُلَبِط) أنه ليس بناء للرباعي ، بل هو في الأصل من المزيد فيه ؛ إذ أصله : عُلاَبِط ؛ لأنه قد ثبت بالاستقراء أن الرباعي لا بد من إسكان ثانيه ، نحو : جَعْفَر، أو ثالثه ، نحو: قِمَطْر ؛ لئلا يتوالى أربع متحركات في كلمة واحدة ، وذلك ممنوع[3].

قال سيبويه «وقد تتوالى الأربعة متحركة في مثل (عُلَبِط) ولا يكون ذلك في غير المحذوف»[4].

---

[1] شرح الجمل : ١٦٣/١.

[2] ينظر : جامع الدروس العربية : ١٦٣/٢ .

[3] ينظر: المفتاح في الصرف للجرجاني: ٣٤ – ٣٥، وشرح الشافية: ٤٩/١، وجامع الدروس العربية: ١٠/٢.

[4] الكتاب : ٤٣٧/٤ .

وقال المبرد : «واعلم أنه لا يكون اسم على أربعة أحرف كلها متحركة إلا وأصله في الكلام غير ذلك ، فيحذف ، وذلك قولهم : (عُلَبِط) ونحوه ، وإنما أصله: عُلاَبِط»[1].

[1] المقتضب : ٦٧/١ .

٢- فتح الهمزة في (كأنَّ)

من عادة العرب أنهم قد يُصَدِّرون كلامهم بحرف التشبيه (كأنَّ). قال الشاطبي: «وأصلها عندهم : (إنَّ) والكاف ، فقولك : كأن زيدًا أسدٌ، أصله : إن زيدًا كأسدٍ ، لكنهم قدموا الكاف على (إنَّ) ثم فتحوها ؛ **إصلاحًا للفظ** ، فصار الحرفان واحدًا»[١].

الدراسة :

من الحروف التي تنصب المبتدأ ، وترفع الخبر (كأنَّ) ، وهي مركبة عند جمهور البصريين والفراء حتى ادعى ابن هشام الخضراوي إجماع النحويين على أنها مركبةٌ[٢].

واختلفوا في طريقة التركيب على رأيين :

الأول : أنها مركبة من كاف التشبيه ، و(أنَّ) المفتوحة . قال ابن أبي الربيع : «وأما (كأنَّ) فاختلف النحويون فيها ، فمنهم من ذهب إلى أن كاف التشبيه رُكِّبَتْ مع (أَنَّ) المفتوحة ، وحدث بالتركيب ما لم يكن ، وذلك أن (أنَّ) المفتوحة إذا دخلت على الجملة ردتها في تأويل المفرد ، و(كأنَّ) ليست مع ما بعدها كالاسم المفرد ، فإذا قلت : كأنَّ زيدًا أسدٌ ، ففي (كأن) التشبيه والتوكيد ، حتى كأنك قلت : إنَّ زيدًا كأسدٍ»[٣].

---

[١] المقاصد الشافية : ٣١٣/٢ .

[٢] ينظر دعوى ابن هشام هذه في : الارتشاف : ١٢٣٨/٣، والجنى الداني : ٥٧٠، والمغني : ٢٥٢ .

[٣] البسيط : ٧٦٢/٢ .

الآخر : أنها مركبة من كاف التشبيه ، و(إنَّ) المكسورة ، فإذا قلت : كأنَّ زيدًا أسدٌ ، فالأصل : إنَّ زيدًا كالأسد ، ثم قُدِّمَتِ الكاف ، ففُتِحَتِ الهمزة من (أَنَّ) **إصلاحًا للفظ** ، فصار الحرفان حرفًا واحدًا يفيد التشبيه والتوكيد . قال ابن أبي الربيع : «ومنهم من قال : إنَّ كاف التشبيه رُكِّبَتْ مع (إنَّ) المكسورة ، ولما كانت كاف التشبيه في الأصل حرف جر كرهوا دخولها على (إنَّ) المكسورة ؛ لأن المكسورة لا يدخل عليها حروف الجر ، إنما تدخل على المفردات ، وليست (إنَّ) كذلك ، ففتحوا (إنَّ) ؛ ليزول **قبح اللفظ**»[١].

ولا أعلم أحدًا من النحويين أورد الأول ، أو أجازه إلا ما كان من قول ابن أبي الربيع بعد إيراده ما تقدم من الخلاف : «وكلاهما عندي مذهب ، وله نظيرٌ»[٢].

والمشهور عند جمهور البصريين والفراء إنما هو الثاني ، حتى نسبه بعضهم إلى النحويين عامة[٣]. قال سيبويه: «وسألت الخليل عن (كأنَّ) فزعم أنها (إنَّ) لحقتها الكاف ؛ للتشبيه ، ولكنها صارت مع (إنَّ) بمنزلة كلمة واحدة»[٤].

وقد مال إلى هذا المذهب كثير من العلماء ، كابن جني[٥]، والجرجاني[٦]، والزمخشري[٧]، والسهيلي[٨] ، والعكبري[١]، وابن مالك[٢] ، وابن الصائغ[٣]. قال ابن

---

[١] البسيط : ٢/ ٧٦٢ .

[٢] السابق : ٢/٧٦٢ .

[٣] ينظر: شرح الجمل: ٤٤٩/١ ، وابن الناظم: ١١٦ ٨ ، وموصل النبيل: ٣٢٧/١.

[٤] الكتاب : ١٥١/٣ .

[٥] ينظر : الخصائص : ٣١٨/١ ، وسر الصناعة : ٣١٣/١ .

[٦] ينظر : دلائل الإعجاز : ٢٥٨/١ ، ٢٦٥ .

[٧] ينظر : المفصل : ٣٩٨ .

[٨] ينظر : نتائج الفكر : ٢٦٦ .

قال ابن جني: «ومن إصلاح اللفظ قولهم : كأنَّ زيدًا عمرٌو ، اعلم أن أصل هذا الكلام: زيدٌ كعمرٍو، ثم أرادوا توكيد الخبر ، فزادوا فيه (إنَّ) فقالوا : إنَّ زيدًا كعمرٍو ، ثم إنهم بالغوا في توكيد التشبيه، فقدموا حرفه إلى أول الكلام ؛ عناية به ، وإعلامًا أن عقد الكلام عليه ، فلما تقدَّمَت الكاف–وهي جارة – لم يجز أن تباشر (إنَّ)؛ لأنها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل ؛ فوجب لذلك فتحها ، فقالوا : كأنَّ زيدًا عمرٌو»[٤].

واختلف القائلون بالتركيب ، هل تتعلق هذه الكاف بشيء ؟ مذهبان :

الأول : مذهب الزجاج : أنها في موضع رفع ، و(أَنَّ) وما عملت فيه في تأويل مصدر ، والخبر محذوفٌ ، وذلك أنه لما رأى أن الجار غير الزائد حقه التعلق قَدَّرَ الكاف هنا اسمًا بمنزلة (مثل) فلزمه أن يُقَدِّرَ له موضعًا، فقدَّره مبتدأً ، فاضطر إلى أن يُقَدِّرَ له خبرًا ، فإذا قلت : كأن زيدًا أخوك ، فالتقدير عنده : مثل أخوة زيدٍ إياك كائنٌ .[٥] قال أبو حيان: «وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن الكاف في موضع رفع ، فإذا قلت : (كأني أخوك) ، ففي الكلام عنده حذف ، وتقديره : كأخوتي إياك موجودٌ ؛ لأن (أنَّ) وما عمِلَتْ فيه بتقدير مصدر، فلا تكون الكاف على هذا مقدمة من تأخير»[٦].

---

[١] ينظر : اللباب : ٢٠٥/١ .

[٢] ينظر : شرح التسهيل : ٣٨٨/١ .

[٣] ينظر : اللمحة في شرح الملحة : ٥٣٥/٢ .

[٤] الخصائص : ٣١٨/١ .

[٥] ينظر مذهب الزجاج في الجنى الداني ٥٦٩ والمغني: ٢٥٢ ، والهمع : ٤٨٧/١.

[٦] ينظر : التذييل والتكميل : ١٣/٥ .

الآخر : مذهب ابن جني : أنها ليست متعلقة بشيء ؛ لأنها لما فارقت الموضع الذي تتعلق فيه بمحذوف ، زال ما كان لها من التعلق ، وليست زائدة ؛ لأن معنى التشبيه فيها موجود . قال أبو الفتح : «لما تقدَّمتْ الكاف بطل أن تكون متعلقة بفعل، ولا معنى فعل؛ لأنها فارقت الموضع الذي يمكن أن تتعلق فيه بمحذوف ، وتقدَّمت إلى أول الجملة ، وزالت عن الموضع الذي كانت فيه متعلقة بخبر (إنَّ) المحذوف ، فزال ما كان لها من التعلق بمعاني الأفعال ، وليست هاهنا زائدة ؛ لأن معنى التشبيه موجود فيها ، وإن كانت قد تقدَّمت ، وأُزِيلَتْ عن مكانها»[1].

والأولى ما ذهب إليه أبو الفتح ؛ لأن العرب لم تُظْهِرْ ما ادعاه أبو إسحاق من الحذف، وليس المعنى مفتقرًا إليه ؛ ألا ترى أنه لا يُحْفَظُ من كلامهم : كأني أخوك موجودٌ.[2] قال ابن هشام : «قدَّر له خبرًا لم يُنطَقْ به ، ولا المعنى مفتقر إليه»[3].

وعلى عدم التعلق هل هي باقية على جر مدخولها ؟ احتمالان لابن جني أقواهما عنده الأول ؛ بدليل فتح الهمزة بعدها . قال :«فأقوى الأمرين عليها عندي أن تكون (أنَّ) في قولك كأنك زيدٌ ، مجرورة بالكاف . فإن قلت : إن الكاف الآن ليست متعلقة بفعل ، فَلِمَ يُجَرَّ به؟ قيل له : الكاف ،وإن لم تكن متعلقة بفعل ، فليس ذلك بمانع من الجر بها ؛ ألا ترى أن الكاف في قوله تعالى: ﴿لِيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[4] هي غير متعلقة بفعل، وهي مع ذلك جارة؟ ويؤكد عندك أيضًا أنها هنا

---

[1] سر الصناعة ٣١٣/١ .

[2] ينظر : التذييل والتكميل : ١٣/٥ .

[3] المغني : ٢٥٢ .

[4] من الآية : ١١ من سورة الشورى .

جارة، فَتْحُهم الهمزةَ بعدها ، كما يفتحونها بعد العوامل الجارة وغيرها ، وذلك نحو قولك : عجبت من أنك قائم، وأعطيتك لأنك شاكر، وأظن أنك منطلق، وبلغني أنك كريم ، فكما فُتِحَت (أنَّ) لوقوعها بعد العوامل قبلها موقع الأسماء ، كذلك فُتِحَتْ أيضًا في : كأنك قائمٌ؛ لأن قبلها عاملاً قد جرها، فاعرف ذلك»[١].

تعقيب

ظهر من الدراسة ثلاثة أمور :

الأول : أن الكاف في (كأنَّ) تفارق الكاف الجارة في شيئين : أحدهما : أنها غير متعلقة بفعل؛ فلا موضع لها ، ولا لما بعدها . والآخر : أن ما بعدها ليس بمجرور الموضع ، كما يكون بعد اللام في قولك : لأنَّ زيدًا منطلقٌ ؛ لأنها لما رُكِّبَتْ ، وصار المهم معنى التشبيه في الخبر صارت قائمة بنفسها[٢].

الثاني : أن ما سلف من ادعاء ابن هشام الخضراوي الإجماع على تركيب (كأنَّ) فيه نظرًا؛ فقد ذهب بعض النحويين إلى أنها بسيطة ، وليست مركبة.[٣]. قال السيوطي : «واختلف في (كأنَّ) أبسيطة أم مركبة؟ فقال بالأول شرذمة».[٤]

وقد اختار هذا المذهب ابن الحاجب[٥] ، وأبو حيان ، وهذه عبارته: «والأولى أن تكون (كأنَّ) حرفًا بسيطًا وُضِعَ للتشبيه كالكاف ، وألا تكون مركبة من الكاف ، و(إنَّ) ؛ لأن التركيب على خلاف الأصل»[١].

---

[١] سر الصناعة ٣١٤/١ .

[٢] ينظر : اللباب ٢٠٥/١ – ٢٠٦ .

[٣] ينظر : التذييل والتكميل : ١٢/٥ ، والجنى الداني : ٥٦٩ ، والهمع : ٤٨٧/١ .

[٤] الهمع : ٤٨٧/١ .

[٥] ينظر: الإيضاح شرح المفصل ١٩٧/٢ وغاية المحصل في شرح المفصل: ٢٠٧.

وظاهر كلام أبي حيان أن بساطة (كأنَّ) مذهب بعض البصريين؛ فإنه قال عقيب إيراده مذهب جمهور البصريين : «وقال بعض البصريين: هذا خطأ»[٢].

ومهما يكن من شيء فإن دعوى الإجماع على التركيب غير صحيحة. قال أبو حيان: «ودعوى ابن هشام الإجماع على تركيبها غير صحيحة»[٣].

الثالث : أن التعليل **بإصلاح اللفظ** مبنيٌّ على أن (كأن) مركبة من كاف التشبيه ، و(إنَّ) المكسورة ، وهو مذهب جمهور البصريين والفراء، وهو الذي يركن إليه الباحث ؛ وذلك من ثلاثة أوجه :

١- أنه يمكن الجواب عن المعترضين بأن التركيب خلاف الأصل بما مضى من أنه يحصل بالتركيب أحوال لم تكن قبله ، وبأن الذي حمل على ادعاء التركيب في (كأن) أنه قد تقرر التشبيه بالكاف في نحو : زيدٌ كعمرٍو ، ولم يتقرر بأن ، وإذا أمكن أن يكون التشبيه بالحرف الذي تقرر ذلك فيه كان أولى[٤].

٢- أنه لا يُتَصَوَّر ما حكاه ابن أبي الربيع عن بعضهم من أنها مركبة من الكاف ، و(أَنَّ) المفتوحة ؛ لأن المفتوحة مع صلتها في تقدير مصدر ، وليس كذلك : كأنَّ زيدًا قائمٌ[٥].

٣- أنه جمع بين **إصلاح اللفظ** ، وإصلاح المعنى : أما إصلاح اللفظ فهو ما سلف من أنه لما قُدِّمَتِ الكافُ على (إنَّ) فُتِحَت الهمزة ، فصار الحرفان حرفًا واحدًا .

---

[١] التذييل والتكميل : ١٢/٥ .

[٢] السابق : الصفحة نفسها .

[٣] الارتشاف : ١٢٣٨/٣ .

[٤] غاية المحصل : ٢٠٧ .

[٥] السابق : الصفحة نفسها .

وأما إصلاح المعنى فهو ما في الفرع من مزية لا توجد في الأصل ، وهي الاهتمام بالتشبيه ، والمبالغة فيه ، والعناية به ، فالتشبيه في الفرع أقعد منه في الأصل ، وذلك أنك إذا قلت : زيدٌ كالأسد ، فقد بنيت كلامك على اليقين ، ثم طرأ لك التشبيه بعد ذلك ، فسرى من الآخر إلى الأول ، وليس كذلك في الفرع الذي هو قولك : كأن زيدًا أسدٌ ؛ لأنك بنيت كلامك من أوله على التشبيه ؛ مبالغة فيه ، وعناية به ، بحيث يدل أول الكلام على التشبيه من أول وهلة ، وهو أولى من أن يبتدئوا بما لفظه لفظ التحقيق ، ثم يعود التشبيه إليه بعد ذلك[1]. قال ابن جني : «أصل قولنا : كأن زيدا عمرو ، إنما هو : إنَّ زيدًا كعمرو، فالكاف هنا تشبيه صريح، وهي متعلقة بمحذوف ، فكأنك قلت: إنَّ زيدًا كائنٌ كعمرو ، ثم إنهم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي هو عليه عقدوا الجملة ، فأزالوا الكاف من وسطها، وقَدَّموها إلى أولها ؛ لإفراط عنايتهم بالتشبيه»[2].

وهذا الذي ذكره أهل هذا الشأن هو عين ما ذكره أرباب علم البيان ، وهذه عبارة الإمام عبد القاهر الجرجاني- في فصل إرادة معنى بعبارتين- : «المعنى في مثل هذا يراد به الغرض، والذي أراد المتكلم أن يثبته أو ينفيه ، نحو أن تقصد تشبيه الرجل بالأسد ، فتقول: زيدٌ كالأسد ، ثم تريد هذا المعنى بعينه ، فتقول: كأنَّ زيدًا الأسد ، فتفيد تشبيهه أيضًا بالأسد، إلا أنك تزيد في معنى تشبيهه به زيادة لم تكن في الأول ، وهي أن تجعله من فرط شجاعته ، وقوة قلبه ، وأنه لا يروعه شيء ، بحيث لا يتميز عن الأسد ، ولا يقصر عنه ، حتى يتوهم أنه أسد في صورة

---

[1] ينظر : الخصائص : ٣١٨/١ ، واللباب : ٢٠٥/١ ، وشرح المفصل : ٨٢/٨ ، والتصريح ٢١٢/١ .

[2] سر الصناعة ٣١٣/١ .

آدمي ، وإذا كان هذا كذلك ، فانظر: هل كانت هذه الزيادة ، وهذا الفرق إلا بما تُوُخِّيَ في نظم اللفظ وترتيبه ، حيث قُدِّمَ الكاف إلى صدر الكلام ، وَرُكِّبَتْ مع إنَّ ؟ وإذا لم يكن إلى الشك سبيلٌ أن ذلك كان بالنظم ، فاجعله العبرة في الكلام كله ... ؛ ذاك لأنه لم يتغير من اللفظ شيء ، وإنما تغير النظم فقط ، وأما فتحك (إنَّ) عند تقديم الكاف، وكانت مكسورة فلا اعتداد بها ؛ لأن معنى الكسر باقٍ بحاله»[1].

[1] دلائل الإعجاز : ١/٢٦٥ .

٣- نصب ما بعد (كل) المقطوعة عن الإضافة

نص بعض النحويين على أن قولهم : (مررت بكلٍ قائمًا) من **إصلاح اللفظ** . قال ابن أبي الربيع : «وما يُفعل مما منعه القياس **إصلاحاً للفظ** كثيرٌ ، ومنه قولهم : مررت بكلٍ قائمًا»[١].

الدراسة :

من الأسماء الملازمة للإضافة (كل) ، وهو مفردٌ في اللفظ ، جمع في المعنى ؛ ولهذا يُحْمَل تارة على اللفظ ، فيقال : كلهم ذاهبٌ ، وتارة على المعنى ، فيقال : كلهم ذاهبون[٢].

وقد يُقطع (كل) عن الإضافة ، فيلحقه التنوين[٣]، وفي تعريفه حينئذ خلافٌ بين النحويين على مذهبين :

المذهب الأول :

مذهب الجمهور : أنه معرفة بنية الإضافة ؛ بدليل انتصاب الحال بعده في قولهم : مررت بكلٍ قائمًا[٤]. قال أبو حيان : «مذهب سيبويه والجمهور أن (كلاً ، وبعضًا) يعرفان بنية الإضافة ، وقالوا : مررت بكل قائمًا ، وببعض جالسًا» [٥].

---

[١] البسيط : ٧٤٤/٢ .

[٢] ينظر : المقتضب : ٢٩٨/٢ ، والخصائص : ٣٣٩/٣ ، والمخصص : ٢١٣/٥.

[٣] وهل تنوينه حينئذ تنوين عوض ، أو تنوين صرف ؟ قولان . ينظر : شرح المفصل ٣١/٩ والارتشاف : ٦٦٨/١، والدر المصون ١٨٠/١ ، والمغني٢٥٧.

[٤] ينظر: الكتاب: ١١٤/٢– ١١٥، والأصول : ٤٤/٢ ، والنكت : ١٠١/٢، وابن الشجري: ٢٣٣/١ ، وشرح التسهيل : ١٨٢/٣ ، وتوضيح المقاصد : ٧٩٨/٢.

[٥] الارتشاف : ١٨١٩/٤ .

على أنهم لا يقولون ذلك في ابتداء الكلام ، وإنما يقع ذلك منهم، إذا جرى ذكر قوم، والأصل: مررت بكلهم ، ولكنهم استغنوا بما جرى من الكلام ، ومعرفة المخاطب بما أغنى عن إظهار الضمير[١]. قال سيبويه : «باب ما ينتصب خبره ؛ لأنه معرفة ، وهي معرفة ، لا تُوصَف ، ولا تكون وصفًا ، وذلك قولك : مررت بكل قائمًا ، ومررت ببعضٍ قائمًا ، وببعض جالسًا»[٢].

وإنما لم يوصف (كل) ؛ لأن ما عرفه المخاطب مما يعنى به صار مغنيًا عن وصفه . ولم يوصف به ؛ لأنهم أقاموه مقام الضمير ، والضمير لا يوصف به[٣]. قال الأعلم : «هذا باب ما ينتصب خبره ؛ لأنه معرفة ، وهي معرفة ، لا توصف ، ولا تكون وصفًا ، وذلك قولك : مررت بكل قائمًا ، وببعضٍ جالسًا . اعلم أن هذا وما أشبهه لا يتكلم به مبتدأ ، وإنما يتكلم به إذا جرى ذكر قوم ، فيقول : مررت بكل وببعض ، أي : بكلهم ، وببعضهم ، فتستغني بما جرى من الكلام ومعرفة المخاطب بما يغني عن إظهار الضمير ، وصار ما عرفه المخاطب مما يعنى به مغنيًا عن وصفه ، ولم يوصف به أيضًا ؛ لأنهم لما أقاموه مقام الضمير، والضمير لا يوصف به ؛ إذ لم يكن تحلية ، ولا فيه معنى تحلية ، فلم يصفوا به ، لا يقال : مررت بالزيدين كل ، كما لا يقال : مررت بكل الصالحين»[٤].

وعلل ابن مالك امتناع وصف (كل) ، أو الوصف به بأنه بمنزلة المصدر

---

[١] ينظر: المخصص: ٢١٤/٥، والنكت: ١٠٢/٢، والحلل في إصلاح الخلل: ١٢٧-١٢٨، والتوطئة: ١٩١

[٢] الكتاب : ١١٤/٢ – ١١٥ .

[٣] ينظر : النكت : ١٠٢/٢ ، والتوطئة : ١٩١ ، وشرح الجمل : ٢٠٦/١ .

[٤] النكت : ١٠١/٢.

فقال بعد ما حكى كلام سيبويه: «قلت : و(كل ، وبعض) في هذا الكلام بمنزلة المصدر في أنه لا ينعت ، ولا ينعت به»[1].

فإن قيل : إذا كانت (كل) معرفة ، فَلِمَ نصبوا ما بعدها على الحال ، ولم يجروه على النعت ، فقالوا : مررت بكلٍ قائمًا ، ولم يقولوا : مررت بكلٍ القائمين أو مررت بكلٍ قائمين؟.

فالجواب أنهم عدلوا عن ذلك ؛ **إصلاحًا للفظ** والمعنى : أما **إصلاح اللفظ** فلأنه لو قيل : مررت بكل القائمين ، لأوهم أنه من نعت النكرة بالمعرفة ، وذلك قبيح في اللفظ .

وأما إصلاح المعنى فلأنه لو قيل : مررت بكل قائمين ، لكان من نعت المعرفة بالنكرة ، وذلك قبيح في المعنى. قال ابن أبي الربيع : «وما يُفعل مما منعه القياس **إصلاحًا للفظ** كثيرٌ ، ومنه قولهم : مررت بكلٍ قائمًا ، الأصل : بكلهم ولا يجوز أن يقال : مررت بكلٍ القائمين ؛ لأن (كلاً) وإن كانت معرفة ؛ لأنها في تقدير الإضافة ، فلفظها لفظ التنكير ، فكرهوا قبح اللفظ ، ولم يقولوا: مررت بكلٍ قائمين ؛ لأن النكرة لا تجري على المعرفة صفةً، وكل معرفة ؛ لأنها في تقدير : كلهم ، فاللفظ مَنَعَ من أن يقال : مررت بكلٍ القائمين ، والمعنى منع من أن يقول: مررت بكلٍ قائمين ، فالمحافظة على زوال القبح في هذه الصنعة توجد كثيرًا ، وسيأتي بيانها في موضعها»[2].

---

[1] شرح التسهيل : ٣/١٨٢.

[2] البسيط : ٢/٧٤٤ .

وهذا الذي قاله ابن أبي الربيع مأخوذ من قول سيبويه : «لا يحسن لك أن تقول : مررت بكلٍ الصالحين ، ولا ببعضٍ الصالحين ، قبح الوصف حين حذفوا ما أضافوا إليه ؛ لأنه مخالفٌ لما يُضَاف ، شاذ منه ؛ فلم يجر في الوصف مجراه ، كما أنهم حين قالوا : (يا أللهُ) فخالفوا ما فيه الألف واللام ، لم يصلوا ألفه وأثبتوها، وصار معرفة ؛ لأنه مضافٌ إلى معرفة ، كأنك قلت : مررت بكلهم وببعضهم ، ولكنك حذفت ذلك المضاف إليه»[١].

وإنما لم يجز أن يوصف كل ، أو يوصف به ؛ لأنك لو وصفته لكنت قد وصفت شيئًا محذوفًا ، ولا يجوز أن تصف محذوفًا بغير محذوف ، فكما امتنعتْ أن توصف لذلك امتنعتْ أن يوصف بها ؛ إذ لو وصفها واصفٌ لم يكن يصف إلا شيئًا محذوفًا[٢].

المذهب الثاني :

ما نسب لأبي علي الفارسي من أنه نكرة[٣]. قال المرادي : «وذهب الفارسي إلى أنهما نكرتان ، وألزم من قال بتعريفهما أن يقول : إن نصفًا ، وثلثًا وسدسًا معارف ؛ لأنها في المعنى مضافات ، وهي نكرة بإجماع»[٤].

---

[١] الكتاب : ٢/١١٤ – ١١٥ .

[٢] ينظر : الكتاب : ٢/١١٤ – ١١٥ ، والمسائل المنثورة : ٥٠ .

[٣] لم أقف على مذهب الفارسي هذا فيما تيسر لي من كتبه ، وهو في الارتشاف : ٤/١٨١٩، والتصريح : ٢/٣٥ ، والهمع : ٢/٥١٦ – ٥١١٧ .

[٤] توضيح المقاصد : ٢/٧٩٩ .

ورجح بعضهم ما نسب للفارسي بمجيء (كل) حالاً في حكاية الأخفش عن العرب : مررت بهم كلاً[1].

تعقيب

خلصت الدراسة إلى أن **إصلاح اللفظ** هنا مبني على ما ذهب إليه الجمهور من أن كلاً معرفة بنية الإضافة ، وأنها لا توصف ، ولا يوصف بها ، وهو الذي يركن إليه الباحث.

وأما ما نسب لأبي علي الفارسي من أن كلاً نكرة فهو مردود من أربعة أوجه :

الأول : أنه مخالفٌ لما ورد في بعض كتبه من موافقة مذهب سيبويه ، وهذه عبارته في المسائل المنثورة : «وقال سيبويه لما ذكرنا : هذا باب ما ينتصب خبره ؛ لأنه لا سبيل له إلى أن يكون صفة ، وذلك قولك : مررت بكلٍ قائمًا ، وإنما لم يجز أن يوصف به ؛ لأنك لو وصفت به لكنت قد وصفت شيئًا محذوفًا ، ولا يجوز أن تصف محذوفًا بغير محذوف ، فكما امتنعتْ أن توصف لذلك امتنعتْ أن يوصف بها ؛ إذ لو وصفها واصفٌ لم يكن يصف إلا شيئًا محذوفًا»[2].

الثاني : أن العرب تحذف المضاف ، وتريده ، وقد لا تريده ، ودل مجيء الحال بعد (كل ، وبعض) على إرادته[3].

---

[1] لم أقف على حكاية الأخفش هذه في كتابه معاني القرآن،وهي في أمالي ابن الشجري ٢٣٤/١، والهمع: ٥١٦/٢ – ٥١١٧، وحاشية يس على التصريح : ٣٥/١.

[2] المسائل المنثورة : ٥٠ .

[3] ينظر : توضيح المقاصد : ٧٩٩/٢ ، والتصريح : ٣٥/٢ .

الثالث : أن كلاً من النصف والسدس ونحوهما له معنى صحيح في نفسه ، وأما كلمة (كل) فلا معنى لها إلا بما أضيفت إليه ؛ لأنها وُضِعَتْ لتعميم شيء ، فكان معناها في غيرها[1].

الرابع : أن ترجيح ما نسب للفارسي بمجيء (كل) حالاً في حكاية الأخفش عن العرب : (مررت بهم كلاً)[2] يرد عليه أن الكثير الفاشي في لسان العرب تعريف (كل) حال قطعها ، وأما تنكيرها ونصبها حالاً فهو في غاية القلة والشذوذ . قال السمين : «وتنكير (كل) ونصبها حالاً في غاية الشذوذ ، نحو : مررت بهم كلاً ، أي : **جميعًا**»[3].

---

[1] ينظر : حاشية يس على التصريح : ٣٥/١ .

[2] ينظر : أمالي ابن الشجري : ٢٣٤/١ ، والهمع : ٥١٦/٢ – ٥١١٧ ، وحاشية يس : ٣٥/١ .

[3] الدر المصون : ٤٩٠/٩ .

المبحث الرابع: الاعتلال بإصلاح اللفظ بوضع المتصل موضع المنفصل

(وصل الضمير بـ(كان) الزائدة)

نص بعض النحويين على أن وصل الضمير بـ(كان) الزائدة في قول الشاعر :

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ[1]

إنما هو من **إصلاح اللفظ** . قال الشيخ خالد : «قيل : الأصل : هم لنا ، ثم وصل الضمير بـ(كان) الزائدة ؛ **إصلاحاً للفظ** ؛ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل إلى جانب الفعل»[2].

الدراسة :

من خصائص (كان) التي أجمع عليها النحاة جواز زيادتها ؛ لأنها أشبهت الحروف في أن معناها – وهو التوكيد – إنما يكون في غيرها[3]. قال ابن السيد : : «أما زيادة (كان) في بعض المواضع فلا خلاف بين النحويين أنه مسموعٌ عن العرب»[4] بل الخلاف في زيادتها رافعة للضمير ، على مذهبين :

---

(1) البيت من الوافر ، وهو للفرزدق في ديوانه : ٥٥٦/٢ ، والكتاب : ١٥٤/٢ ، والمقتضب : ١١٦/٤ ، ، والانتصار : ١٤٠ . وبلا نسبة في : مجاز القرآن : ٧/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣٣/٢ .

(2) التصريح ١٩٢/١.

(3) ينظر : اللباب : ١٧٣/١ ، وأوضح المسالك : ٢٥٠/١ . والأشموني: ٢٤١/١.

(4) الحلل : ١٧٥.

المذهب الأول :

مذهب الخليل وسيبويه : جواز أن تزاد (كان) رافعة للضمير . قال سيبويه : «وقال الخليل : إن من أفضلهم كان زيدًا ، على إلغاء (كان) ، وشبهه بقول الفرزدق :

فَكَيْفَ إِذَا رَأَيْتُ دِيَارَ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ»(١)

وقد ركن إلى هذا المذهب طائفة من النحويين منهم أبو عبيدة[٢]، وابن ولاد[٣] ، والفارسي[٤]، وابن جني[٥]، والأعلم ، وابن مالك[٦]. قال الأعلم : الأعلم : «الشاهد فيه إلغاء (كان) وزيادتها ، وتوكيدها لمعنى المضي ، والتقدير : وجيران لنا كانوا كذلك»[٧].

فإن قيل: كيف تزاد ، وقد أسندت إلى الضمير؟ قيل : ذكروا في تخريج ذلك أربعة أوجه :

أحدها للفارسي ، وهو أنه لا يمنع من زيادتها إسنادها إلى الضمير ، كما لم يمنع من إلغاء (ظن) إسنادها إلى الفاعل. قال : «فإن قيل: كيف جاز أن تلغيها وقد

---

(١) الكتاب : ١٥٣/٢ .

(٢) ينظر : مجاز القرآن : ٧/٢ ، ١٤٠.

(٣) ينظر : الانتصار : ١٤٠.

(٤) ينظر : المسائل البصريات : ٨٧٥/٢ – ٨٧٦ .

(٥) لم أقف على رأي ابن جني فيما تيسر له من كتبه ، وهو في الحلل : ١٧٥، والتصريح ١٩٢/١.

(٦) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٤١١/١ – ٤١٢ .

(٧) تحصيل عين الذهب : ٢٩٠/١ ، وينظر : النكت : ١٢٥/٢.

عملت ؟ قلنا : لا يمتنع ذلك ، ألا ترى أنك تلغي (ظننت) بأسرها ، وهي جملة وقد عمل ما تلغيه من الفعل ، فكذلك يجوز أن تلغي (كان) وحدها»[١].

وحاصل هذا التخريج زيادة (كان) عاملة ، قيل : ناقصة ، و(الواو) : اسمها ، و(لنا): خبرها . وقيل : تامة ، وإنها تعمل في الفاعل ، كما يعمل فيه العامل الملغى[٢].

الثاني للفارسي أيضًا ، وهو أن الضمير في (كانوا) توكيد لما في (لنا)؛ لأنه مرتفع بالفاعل. قال: «فإن قلت: فكيف تلغى (كان) وقد عملت في الضمير؟ قلنا: تكون (كان) لغوًا، والضمير الذي فيها تأكيد لما في (لنا) ؛ لأنه مرتفع بالفاعل ، ألا ترى أنه لا خبر له»[٣].

وحاصل هذا التخريج زيادة (كان) غير عاملة[٤].

الثالث لابن جني ، وهو أن الضمير المتصل وقع موقع المنفصل ، والأصل : هم لنا ، بتقديم المبتدأ على الخبر ، ثم قُدِّمَ الخبر على المبتدأ، فصار : لنا هم ، ثم وُصِلَ الضمير بـ(كان) ؛ **إصلاحاً للفظ** ؛ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل إلى جانب الفعل. قال ابن جني : «وجه زيادتها في هذا البيت : أن يعتقد أن الضمير المتصل وقع موقع المنفصل، والضمير مبتدأ ، و"لنا" الخبر، ولكنك لما وصلت أعطيت اللفظ

---

[١] المسائل البصريات : ٢/٨٧٥ – ٨٧٦ .

[٢] ينظر : المغني : ٣٧٨ .

[٣] المسائل البصريات : ٢/٨٧٥ .

[٤] ينظر : المغني : ٣٧٨ ، والتصريح : ١/١٩٢.

حقه، ولم تعتقد أن الواو مرفوعة بـ(كان)»[1].

وقد ارتضى ابن أبي الربيع هذا الاعتلال **بإصلاح اللفظ** ، فقال: «الأصل: وجيران لنا هم ، ثم أدخلوا (كان) ، فصار : جيران لنا كان هم، فاستقبحوا اللفظ ، وهو مجيء الضمير المنفصل للمنفرد الغائب بعد (كان) غير متصل ، فوضعوا مكانه الضمير المتصل ، فاتصل بـ(كان) ؛ ليزول قبح اللفظ»[2].

فإن قيل : إن وقوع الضمير المرفوع المنفصل إلى جانب الفعل لا يضر إذا كان لغرض، كما في قولك : إنما قام أنتم ، فلو أتي هنا بالمنفصل إلى جانب (كان) الزائدة لغرض التنبيه على زيادتها ، وأنها غير عاملة لكان مستقيمًا . قيل : لا بد أن يكون الغرض الذي استعمل اللفظ لأجله معتبرًا عند العرب ، وذلك إنما هو معلومٌ عنهم في نحو : إنما قام أنتم ، لا في : كان هم ؛ لإفادة التنبيه على زيادة (كان)[3].

وحاصل هذا التخريج زيادة (كان) غير عاملة ؛ بناء على ما ذهب إليه الجمهور من أن الزائد لا يعمل شيئًا[4].

الرابع لابن عصفور ، وهو أن الأصل : وجيران لنا هم ، فـ(لنا) نعت ، و(هم) فاعل بـ(لنا) ، على حد : مررت برجل معه صقرٌ ، ثم زيدت (كان) بين (لنا) ، و(هم) ؛ لأنها تزاد بين العامل والمعمول ، فصار : لنا كان هم ، ثم اتصل الضمير

---

[1] لم أقف على قول ابن جني فيما تيسر لي من كتبه ، وهو في الحلل : ١٧٥، والتذييل والتكيل والتكيل : ٢٢٠/٤.

[2] البسيط : ٧٤٣/٢ .

[3] ينظر : حاشية الشمني : ٦٩/٢ ، وحاشية الشهاب : ٨٧/٣ .

[4] ينظر : المغني : ٣٧٨ ، والتصريح : ١٩٢/١.

بـ(كان) وإن كانت غير عاملة فيه ؛ لأن الضمير قد يتصل بغير عامله في الضرورة ، نحو قول الشاعر :

وَمَـا نُبَـالِي إِذَا مَـا كُنْـتِ جَارَتَنَـا أَلَّا يُجَاوِرَنَـــــا إِلَّاكِ دَيَّـــــارُ[1]

والأصل : إلا إياك ، وإذا كان يتصل بالحرف فالأحرى أن يتصل بالفعل ؛ لأن الفعل أقوى في اتصال الضمير به من الحرف[2].

وحاصل هذا التخريج زيادة (كان) غير عاملة ؛ لما تقرر من أن الزائد لا يعمل شيئًا عند الجمهور.

وهذه التخريجات مبنية على ما فهموه من أن إطلاق الخليل وسيبويه على (كان) أنها زائدة ، إنما أرادا به حقيقة الزيادة[3].

وذهب أبو حيان إلى أنهما لا يعنيان بالزيادة ما فهمه النحويون، وإنما أرادا بالزيادة أنه لو لم تدخل هذه الجملة بين (جيران) ، و(كرام) لَفُهِمَ أن هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى، وأنه قد فارقهم، فالجيرة كانت في الزمان الماضي، فجيء بقوله: (كانوا كرام)؛ لتأكيد ما فُهِمَ من المضي قبل دخولها ، فأطلق الخليل عليها الزيادة بهذا المعنى، لا بمعنى أنها زيدت كزيادة : ما كان أحسن زيدًا ، ويدل على أنه يصف حالاً ماضية قوله قبل هذا البيت :

---

[1] البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في : شرح أبيات سيبويه للنحاس : ٢٨١ ، وشرح شواهد شواهد المغني للسيوطي : ٨٤٤/٢ – ٨٤٥ ، والخزانة : ٢٨٠/٥، والدرر اللوامع للشنقيطي : ١٧٦/١ –١٧٧.

[2] ينظر : شرح الجمل : ٤٠٩/١ – ٤١٠ .

[3] ينظر : التصريح : ١٩٢/١.

هَـــلْ أَنـــتُمْ عَـــائِجُونَ بِنَـــا لَعَنَّـــا نَـــرَى العَرَصَـــاتِ أَوْ أَثَـــرَ الخِيَـــامِ(١)

فهذا يصف حالة الأحباء التي مضت وانقضت.

وبنى أبو حيان على ذلك جواز كون (كان) في البيت تامة على حذف مضاف ، أي : وجدت جيرتهم في الزمان الماضي ، ثم حذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، فقيل : (كانوا) وتكون الجملة صفة ، ويكون معنى الزيادة على غير ما فهمه النحويون(٢).

المذهب الثاني :

مذهب المبرد وأكثر النحويين : أن (كان) الزائدة لا ترفع ، ولا تنصب ، وأنها في البيت ليست بزائدة ، بل هي الناقصة ، والضمير المتصل بها (الواو) : اسمها ، و(لنا) في موضع خبرها ، والجملة في موضع الصفة لـ(جيران) ، و(كرام) صفة بعد صفة ، كأنه قال: وجيران كرام كانوا لنا(٣). قال أبو حيان : «وذهب أبو العباس وأكثر النحويين إلى أنها ليست زائدة ، بل (كانوا) : كان واسمها ، و(لنا) : في موضع خبرها ، والجملة في موضع الصفة لـ(جيران) ، و(كرام) : صفة بعد صفة»(٤).

ونوزع بأنه لو كان قوله: (لنا) خبرًا لـ (كان) الناقصة لكان الجيران ملكًا له ، وهو لم يرد ذلك، وإنما أراد : وجيران لنا(٥).

---

(١) البيت من الوافر ، وهو للفرزدق في ديوانه : ٥٥٦/٢ .

(٢) ينظر : التذييل والتكيل : ٢٢١/٤ – ٢٢١ ، والتصريح : ١٩٢/١ .

(٣) ينظر: المقتضب: ١١٦/٤-١١٧، والحلل : ١٧٥، والبسيط : ٧٤١/٢ .

(٤) التذييل والتكميل : ٢١٨/٤ .

(٥) ينظر : الانتصار : ١٣٩ – ١٤٠ ، والتذييل والتكميل : ٢١٨/٤ .

تعقيـــب

نتج عن الدراسة أربعة أمور :

١- أن قول الزجاج في تفسير قول الله تعالى : ﴿إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا﴾[١]: «وقال أبوالعباس محمد بن يزيد : جائزٌ أن تكون (كان) زائدة ، فالمعنى : إنه فاحشةٌ ومقتٌ ، وأنشد في ذلك قول الشاعر :

فَكَيْـــفَ إِذَا حَلَلْـــتُ بِـــدَارِ قَـــوْمٍ وَجِـــيرَانٍ لَنَـــا كَـــانُوا كِـــرَامِ»[٢]

فيه نظرٌ من وجهين :

أحدهما : أنه مخالفٌ لما سلف من مذهب المبرد أن (كان) في البيت ليست زائدة بل هي الناقصة ، وهذا كلام المبرد في بيت الفرزدق: «وهو عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء (كان) ، وذلك أن خبر (كان): (لنا) ، فتقديره : وجيران كرام كانوا لنا»[٣].

على أن البغدادي قد دفع هذا النظر بأن الزجاج تلميذ المبرد ، وهو أدرى بمذهب شيخه . قال البغدادي – وقد حكى نقل الزجاج عن المبرد– : «وهذا نقل شاذ ، وكلهم أجمعوا على أن زيادة (كان) في البيت إنما قال به سيبويه ، لكن الزجاج تلميذ المبرد ، وهو أدرى بمذهب شيخه ، والله أعلم»[٤].

الآخر : أن ما ورد على لسان المبرد من منع زيادة (كان) في البيت يدفع ما نُقِلَ

---

[١] من الآية : ٢٢ من سورة النساء .

[٢] معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣٢/٢ – ٣٣ .

[٣] المقتضب : ١١٦/٤ – ١١٧.

[٤] الخزانة : ٢١٨/٩ .

عنه من تجويز زيادة (كان) في الآية ؛ لما في ذلك من التناقض الذي لا يقع من مثل أصاغر طلبة المبرد. قال البغدادي : «وقد نسب الزجاج في تفسيره زيادة (كان) في البيت إلى المبرد ، ونقل عنه غلطة لم يغلطها أصاغر الطلبة ، قال في قوله تعالى : ﴿إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا﴾[1] قال محمد بن يزيد : جائز أن تكون (كان) زائدة ، فالمعنى على هذا : إنه فاحشة ومقت ... وتجويز المبرد زيادة (كان) مع نصب خبرها خطأ ظاهرٌ»[2].

٢- أن في (كان) الزائدة خلافًا بين النحويين على مذهبين : ذهب السيرافي إلى أن فاعلها مضمرٌ ، وهو ضمير المصدر الدال عليه الفعل، كأنه قيل : كان هو ، أي: كان الكون ، ويعنى بالكون كون الجملة التي تزاد فيها[3]. قال العكبري : «ومعنى زيادتها عند السيرافي في إلغاء عملها ، لا أنها تخلو من فاعل ، وإنما لم يظهر ضمير فاعلها ؛ لأن الضمير يرجع إلى مذكور ، فيلزم أن يكون لها اسم ، وإذا كان لها اسمٌ كان لها خبرٌ»[4].

وذهب الفارسي إلى أنها لا فاعل لها ، وحجته أن الفعل إذا استُعمِل استعمال ما لا يحتاج إلى فاعل استغنى عن الفاعل ، ودليل ذلك أن قلما فعل ، لكن لما استعملته العرب للنفي فقالت : قلما يقوم زيد ، في معنى : ما يقوم زيدٌ ، لم يحتج إلى فاعل ، كما أن (ما) لا تحتاج إلى فاعل ، بل صارت بمنزلة الحروف التي تصحب الأفعال ، فتقول : قلما يقوم زيدٌ ، فكذلك كان ، لما زيدت للدلالة على

---

[1] من الآية : ٢٢ من سورة النساء .

[2] الخزانة : ٢١٨/٩ .

[3] ينظر: شرح الكتاب للسيرافي : ٣٥٤/٢ – ٣٥٥ ، والتبصرة : ١٩٠/١-١٩١.

[4] اللباب : ١٧٢/١ .

الزمان الماضي صارت بمنزلة أمس ، فكما أن أمس لا يحتاج إلى فاعل ، فكذلك ما ستعمل استعماله[١]. قال أبوحيان : «وإذا زيدت كان فهي فارغة من الفاعل قاله الفارسي ، وقال السيرافي : فاعلها ضمير المصدر الدال عليه الفعل ، كأنه قيل : كان هو ، أي : الكون ، ولا يزاد غيرها من أفعال هذا الباب خلافًا للكوفيين»[٢].

٣- أن الاعتلال **بإصلاح اللفظ** مبني على ما ذهب إليه الخليل وسيبويه من زيادة (كان) في بيت الفرزدق .

٤- أن الذي يركن إليه الباحث ما ذهب إليه أبو العباس المبرد من أن (كان) في البيت ليست بزائدة ؛ وذلك لأمرين :

أحدهما : أن ما ذكروه من التخريجات في تصحيح ما ذهب إليه الخليل وسيبويه من إطلاق الزيادة على (كان) لا يخلو من التمحلات والتكلفات، حتى قال أبو حيان بعد إيرادها : «وهذه التخريجات كلها متكلفة»[٣]. وقال : «احتاجوا في تصحيح كلام الخليل إلى تلك التمحلات والتكلفات ، وكلامهم في ذلك يمكن رد أكثره ، ولا كبير فائدة في نقضه»[٤].

ومن ذلك أن الاعتلال **بإصلاح اللفظ** نشأ منه فساد القاعدة المقررة أن الضمير لا يتصل بغير عامله ؛ لأن (كان) الزائدة غير عاملة، فكيف اتصل بها ؟.

---

[١] ينظر : اللباب : ١٧٢/١، والتذييل والتكميل : ٢١٣/٤ – ٢١٤ .

[٢] الارتشاف : ١١٨٥/٣ – ١١٨٦.

[٣] التذييل والتكميل : ٢٢١/٤ .

[٤] السابق : ٢٢٢/٤ .

فإن قيل : إن الاعتلال **بإصلاح اللفظ** ؛ لإخراج فرد من قاعدة إنما ينشأ منه إصلاح تلك القاعدة وتتميمها ، لا إفسادها[١].

قيل : إنما يُسَلَّم هذا لو كان اتصال العامل بعير عامله كثيرًا في كلامهم ، ولم يقل بذلك أحدٌ من النحاة[٢].

والآخر : أن قول الأعلم : «والصحيح ما ذهب إليه الخليل وسيبويه من زيادتها ؛ لأن قوله: (لنا) من صفة الجيران ، ولا يجوز أن يكون خبرًا لـ(كان) إلا أن تريد به معنى الملك، ولا يصح الملك ههنا ؛ لأنهم لم يكونوا لهم ملكًا ، إنما كانوا لهم جيرانًا»[٣] فيه تحكم ظاهرٌ ؛ لاحتمال أن تكون اللام للاختصاص ؛ ولذا تعقبه البغدادي بقوله : «ولا يخفى أن هذا تعسف منه ، ولا فرق بين قولك : (جيران لنا) ، وبين (كانوا لنا) فإن الواو ضمير (الجيران) ، واللام للاختصاص ، لا للملك»[٤].

---

[١] ينظر : حاشية الشمني : ٦٩/٢ ، وحاشية الشهاب : ٨٧/٣ .

[٢] ينظر : حاشية الشهاب : ٨٧/٣ .

[٣] تحصيل عين الذهب : ٢٩٠/١ .

[٤] خزانة الأدب : ٢١٧/٩ .

الفصل الثاني

الاعتلال بإصلاح اللفظ في الصرف

بين القبول والرد

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الاعتلال بإصلاح اللفظ بالزيادة والحذف .

المبحث الثاني : الاعتلال بإصلاح اللفظ بالإبدال .

المبحث الثالث : الاعتلال بإصلاح اللفظ بالإدغام .

المبحث الأول : الاعتلال بإصلاح اللفظ بالزيادة والحذف

١- حذف تاء التأنيث عند تصحيح ما هي فيه

درج اللسان العربي على حذف تاء التأنيث عند جمع ما هي فيه جمع تصحيح . قال ابن جني – في باب إصلاح اللفظ – : « ومن ذلك قولهم في جمع تمرة ، وبسرة ، ونحو ذلك : تمرات ، وبسرات ، فكرهوا إقرار التاء ؛ تناكرًا لاجتماع علامتي تأنيث في لفظ اسم واحد ، فَحُذِفَت ، وهي في النية مرادة البتة ، لا لشيء إلا **لإصلاح اللفظ** ؛ لأنها في المعنى مقدرة منوية ، لا غير»[١].

الدراسة :

من المعاني التي تُفْهَم عند الإطلاق ، وليس لها علامة تدل عليها التذكيرُ وذلك لأنه الأصل ، والقياس أن الأصل لا يحتاج إلى علامة[٢].

ولما كان المؤنث فرع المذكر احتاج إلى علامة تميزه من المذكر، كتاء التأنيث ، وهي إما ساكنة ، وتختص بالأفعال الماضية ، نحو : (قامَتْ) ؛ فرقًا بينها وبين أسماء الأفعال التي بمعناها[٣] ، وإما متحركة بوجوه الإعراب ، وتبدل في الوقف هاءً ، وتختص بالأسماء ، نحو : مُسْلِمَة ، وصالحة[٤].

---

[١] الخصائص : ٣١٣/١ – ٣١٤ .

[٢] ينظر : شرح المفصل : ٨٨/٥ .

[٣] ينظر الأصول ٤٠٧/٢ وشرح التسهيل ١٧/١ ، ٢١، والأشباه والنظائر ٣٢٢/١ .

[٤] ينظر: الأصول : ٤٠٧/٢ ، واللمع : ١٥٥ ، والأزهية : ٢٤٩ ، والمقرب : ٤٦٢، والارتشاف : ٦٣٧/٢ .

وقالوا في الجمع : مسلمات ، وصالحات ، وإن كان الأصل : مسلمتات ، وصالحتات ، إلا أنهم لما أدخلوا تاء التأنيث في الجمع حذقوا التاء التي كانت في المفرد .

فإن قيل : قد قالوا قي حمع (حُبْلَى) : حُبْلَيَات ، والألف في (حُبْلَى) للتأنيث فأثبتوها في الجمع ، وجمعوا بين تأنيثين ، فهلا جعلوا ذلك في التاءين ؟ قيل : الجواب عن ذلك من وجهين :

أحدهما : أن علامة التأنيث في (حُبْلَى) الألف ، فإذا جمعت انقلبت الألف ياءً ، فزالت علامة التأنيث ، فعلى هذا لم يجمع بين تأنيثين[١].

والآخر : أن علامة التأنيث في (حُبْلَى) مخالفة لعلامة التأنيث في (حُبْلَيَات) فلو أقررت علامة التأنيث فيهما لم تكن جامعًا بين صورتي تأنيث ؛ لاختلافهما ، بخلاف ما لو أقررت علامتي التأنيث في نحو : (مسلمتات) ، فإن فيه جمعًا بين صورتي تأنيث ؛ فلهذا لم يجز الجمع بينهما[٢].

فإن قيل: فَلِمَ لم يحذفوا الألف في جمع (حبلى) كما حذفوا التاء ، فقالوا : حُبْلَيَات ، ولم يقولوا: حبلات ، كما قالوا : مسلمات ؟ قيل : لأن الألف تنزل منزلة حرف من نفس الكلمة ؛ لأنها صيغت الكلمة عليها في أول أحوالها، وأما التاء فليست كذلك ، بل هي بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسم ، مثل : حضرموت ، وبعلبك وما أشبه ذلك[٣].

---

[١] ينظر : المقتضب : ٦/٤ – ٧ .

[٢] ينظر : علل النحو : ١٦٨ ، واللمحة شرح الملحة : ٢٠٢/١ .

[٣] ينظر : أسرار العربية : ٦٨ .

فإن قيل : فَلِمَ كان حذف التاء الأُولَى أَوْلَى؟ قيل: لأنها تدل على التأنيث فقط ، والثانية تدل على الجمع والتأنيث ، فلما كان في الثانية زيادة معنى ، كان تبقيتها ، وحذف الأُولى أَولى . قال ابن الوراق : «فتقول في (مسلمة) : مسلمات والأصل : مسلمتات ، فأسقطوا التاء الأولى ؛ اكتفاء بالثانية ، وكانت أولى بالإسقاط ؛ لأن الثانية تفيد معنى التأنيث ، ومعنى الجمع ؛ فلهذا كانت أولى بالإسقاط من الثانية»[1].

وللنحويين في علة حذف هذه التاء وجهان :

الوجه الأول : أنه من باب **إصلاح اللفظ** ، وذلك أنهم كرهوا أن يجمعوا بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة ؛ لأن كل واحدة من التاءين تدل على ما تدل عليه الأخرى من التأنيث ، وتقوم مقامها ، فلم يجمعوا بينهما[2]. قال المبرد : «وأما حذف التاء التي كانت في الواحد فلأن الألف والتاء إنما دخلتا في الجمع للتأنيث ، فلا يدخل تأنيث على تأنيث»[3].

وقال ابن جني– في باب إصلاح اللفظ – : «إذا قلت : تمرات ، لم يعترض شك في أن الواحد منها : تمرة ، وهذا واضحٌ ، والعناية – إذن – في الحذف إنما هي **بإصلاح اللفظ** ؛ إذ المعنى ناطقٌ بالتاء ، مُقْتَضٍ لها ، حاكمٌ بموضعها»[4].

الوجه الآخر : أنه من باب الامتناع من نقض الغرض ، وذلك أن تاء التأنيث إنما تدخل في المفرد لإفادة تأنيثه ، فلو ذهبت تلحقها في الجمع علامة أخرى لنقضت

---

[1] علل النحو : ١٦٧ .

[2] ينظر : المنصف : ١٥٥ ، واللمع : ٢١ ، والإنصاف : ١٩/١ ، ٣٦ .

[3] المقتضب : ٧/٤ .

[4] الخصائص : ٣١٥/١ .

ما أثبت من تأنيث الأول[1]. قال ابن جني – في باب الامتناع عن نقض الغرض– «قالوا : مسلمات ، ولم يقولوا : مسلمتات ؛ لئلا يلحقوا علامة تأنيث مثلها ، وذلك أن إلحاق علامة التأنيث إنما هو لِيُخْرِج المذكَّرَ قبله إليه ، وينقله إلى حكمه فهذا أمر يجب عنه وله أن يكون ما نُقِلَ إلى التأنيث قبل نقله إليه مُذَكَّرًا ، كقائم من قائمة ، وظريف من ظريفة . فلو ذهبتَ تُلْحِق العلامةَ العلامةَ لنقضت الغرض وذلك أن التاء في قائمة قد أفادت تأنيثه ، وحصلت له حكمه ، فلو ذهبت تلحقها علامة أخرى ، فتقول : قائمتات لنقضت ما أثبت من التأنيث الأول بما تجشمته من إلحاق علم التأنيث الثاني له؛ لأن في ذلك إيذانًا بأن الأول به لم يكن مؤنثًا ، وكنت أعطيت اليد بصحة تأنيثه لحصول ما حصل فيه من علمه ، وهذا هو النقض والبداء البتة . ولذلك أيضا لم يثن الاسم المثنى ؛ لأن ما حصل فيه من علم التثنية مُؤْذِنٌ بكونه اثنين، وما يلحقه من علم التثنية ثانيًا يؤذن بكونه في الحال الأولى مفردًا ؛ وهذا هو الانتقاض والانتكاث لا غير»[2].

تعقيب

بدا من الدراسة أنهم أرادوا التفرقة بين ما تختلف فيه صورتا التأنيث ، وبين ما تجتمع فيه الصورتان ، فأجازوا الأول ، ومنعوا الثاني؛ **إصلاحاً للفظ** ، ومنعًا من نقض الغرض .

وإذا كانوا قد حذفوا التاء مع المذكر في نحو قولهم – في النسب إلى البصرة والكوفة – : رجل بصريّ وكوفيّ، ، والأصل : بصرتي ، وكوفتي ؛ لئلا يجمعوا بين علامتي تأنيث إذا قالوا : امرأة بصرتيّة، وكوفتيّة، فمن باب الأولى أَن

---

[1] ينظر : المقتضب : ٤/٧ .

[2] الخصائص : ٣/٢٣٥ .

يحذفوا التاء من المؤنث مع تحقق الجمع، فيقولوا : مسلمات ، وإن كان الأصل : مسلمتات[1].

[1] **ينظر : أسرار العربية : ٦٨ .**

٢- تخصيص الألف بالزيادة في آخر الاسم الخماسي

من سنن العرب في الاسم الخماسي أنهم جعلوا زيادة الواو والياء فيه حشوًا ، وخصوا الألف بالزيادة في آخره ؛ **إصلاحًا للفظ** . قال ابن جني – في باب إصلاح اللفظ –: «وجعلوا الواو والياء حشوًا في نحو : عضرفوط[١] وجعفليق[٢]؛ لأنهم لو جاءوا بهما طرفًا وسداسيين مع ثقلهما لظهرت الكلفة في تجشمهما ، وكدت في احتمال النطق بهما ، كل ذلك **لإصلاح اللفظ**»[٣].

الدراسة :

تقع الزيادة في الاسم الخماسي، فيبلغ بالزيادة ستة أحرف ، ولا يبلغون به السبعة مع الزيادة ؛ لأن الخمسة عندهم غاية الأصول ، فلا تحتمل غاية الزيادات[٤]. قال سيبويه : «وأما بنات الخمسة ، فتبلغ بالزيادة ستة ، نحو : عنصر فوطٍ ، ولا تبلغ سبعة ، كما بلغتها الثلاثة والأربعة؛ لأنها لا تكون في الفعل فيكون لها مصدرٌ نحو هذا»[٥].

---

(١) العضرفوط : دويبة بيضاء ناعمة . ينظر : الجمهرة – ع ض ر ف ط – : ١٢٢٩/٣ ، واللسان : ٣٥١/٧ .

(٢) الجعفليق : المرأة العظيمة ، كثيرة اللحم .ينظر: الجمهرة – ج ع ف ل – : ٤٩٠/١ ، واللسان : ٣٥/١.

(٣) الخصائص : ٣٢١/٢ .

(٤) ينظر: الكتاب: ٢٣٠/٤، والمقتضب: ١٠٩/٢، والمنصف: ٥١ والممتع: ١١٣.

(٥) الكتاب : ٢٣٠/٤ .

والزيادة في بنات الخمسة إنما تقع في حشوها أو آخرها ، ولا تقع في أولها[١]. قال ابن جني : «لم تلحق ينات الخمسة الزيادة من أولها ؛ لأن الزيادة في الكلمة ضربٌ من توهينها ؛ لأنك قد أدخلت فيها ما ليس منها ، فلما كانت الخماسية قليلاً ما تدخلها الزوائد ، كرهوا أن يبدءوا فيها بما هو زائد على أصلها وكان آخر الكلمة ووسطها أشبه بالتوهين من أولها ؛ لقوة الأول ، وضعف الآخر»[٢].

وتقع الزيادة فيها حشوًا بالياء ، نحو: عندليب ، وبالواو ، نحو: عضرفوط، وعندليب[٣]. قال سيبويه – في باب ما لحقته الزيادة من بنات الخمسة – : «فالياء تلحق خامسة ، فيكون الاسم على مثال: " فعلليل " في الصفة والاسم ، فالاسم : سلسبيل ، وخندريس[٤] ، وعندليب ، والصفة: دردبيس ... وتلحق الواو خامسة ، فيكون الحرف على مثال: " فعللول " نحو: عضرفوط»[٥].

---

[١] ينظر : الممتع : ١٨٩.

[٢] المنصف : ٣٣ .

[٣] ينظر : الأصول : ٢٢٢/٣ .

[٤] ما ذكر في (الخندريس) من أنه خماسي مزيد فيه بالياء إنما هو على الأكثر ، فوزنه : فعلليل ، وقيل: إنه على وزن: فنعليل ، فيكون رباعيًا مزيدًا فيه بالنون والياء . قال الرضي في شرح الشافية ٥٠/١ : «والأولى الحكم بأصالة النون ؛ إذ جاء : برقعيد ، في بلد ، ودردبيس ، للداهية».

[٥] الكتاب : ٣٠٣/٤ .

وأما الزيادة في آخر بنات الخمسة فلا تقع إلا بالألف . قال سيبويه : «وتلحق الألف سادسة لغير التأنيث ، فيكون الحرف على مثال : (فَعَلَّلَى) ، وهو قليل : قالوا : قبعثرى»[1].

وإنما خصوا الألف بالزيادة في آخر بنات الخمسة دون أختيها : الواو والياء ؛ استخفافًا لها ، **وإصلاحًا للفظ** ؛ وذلك لما في الواو والياء من الثقل ، فلو زيد أحدهما لاجتمع في آخر الاسم الخماسي فيه ثقل الأصل ، وثقل الزيادة ؛ فلذلك منعوا زيادة الواو والياء ، وأجازوا زيادة الألف في آخره ؛ لأنها أخف من الواو والياء. قال ابن جني: «إلما أجمعوا الزيادة في آخر بنات الخمسة – كما زادوا في آخر بنات الأربعة – خصوا بالزيادة فيه الألف ؛ استخفافًا لها ، ورغبة فيها هناك دون أختيها: الياء والواو ، وذلك أن بنات الخمسة لطولها لا ينتهي إلى آخرها إلا وقد ملت، فلما تحملوا الزيادة في آخرها طلبوا أخف الثلاث – وهي الألف – فخصوها بها ، وجعلوا الواو والياء حشوًا في نحو: عضرفوط، وجعفليق ؛ لأنهم لو جاءوا بهما طرفًا وسداسيين مع ثقلهما لظهرت الكلفة في تجشمهما ، وكدت في احتمال النطق بهما، كل ذلك **لإصلاح اللفظ**»[2].

تعقيـــب

بدا من الدراسة ثلاثة أمور :

١- أن المزيد إنما يبلغ بالزيادة سبعة أحرف إذا كان ثلاثي الأصول ، نحو: اشهيباب ، مصدر : اشهابَّ ، أو رباعي الأصول ، نحو : احرنجام، مصدر : احرنجمت الإبل ، أي: اجتمعت. وأما الخماسي الأصول فلا يبلغون به بالزيادة أكثر

---

[1] الكتاب : ٣٠٣/٤ .

[2] الخصائص : ٣٢١/٢ .

من ستة أحرف ؛ إذ لا يزاد فيه غير حرف مد قبل الآخر ، نحو: عضرفوط ، أو بعده مجردًا ، نحو : قبعثرى، أو مشفوعًا بهاء التأنيث ، نحو : قبعثراة[1].

وإنما «اجتنبوا تبليغ بنات الخمسة سبعة أحرف بالزيادة؛ لأن بنات الخمسة – وإن كانت كلها أصولاً – فقد تباعدت عن أعدل الأصول وأخفها ، وهو الثلاثي ، فثقُلت لذلك . والزيادة في الكلمة تزيدها ثقلاً ، فلم يجمعوا عليها ثقل الأصل ، وثقل الزيادة ، ولم يكن منها فِعْلٌ ، فيبلغ بمصدره سبعة أحرف ، كما فُعل في " اشْهِيباب ، واحرنجام " ، فرُفض ذلك لذلك»[2].

٢- أن زيادة الألف في آخر بنات الخمسة ، نحو : قبعثرى ، ليست للتأنيث ؛ لأنها منونة ، ولا للإلحاق ؛ لأن بنات الخمسة ليس وراءها أصل سداسي ، فيلحق قبعثرى به ، ولكنها زيادة لضرب من التوسع ، وتكثير اللفظ. قال سيبويه : «وتلحق الألف سادسة لغير التأنيث ، فيكون الحرف على مثال : فَعَلَّلَى ، وهو قليل ، قالوا : قَبَعْثَرَى ، وهو صفة ، وضَبَغْطَرَى[3] ، وهو صفة»[4].

٣- أن الزيادة في الاسم الخماسي لا تكون في أول الكلمة ، بل تكون حشوًا ، أو آخرًا ، والزيادة فيها حشوًا أكثر منها آخرًا ، وكلٌّ قليل[5]. قال ابن جني : «وإنما قَلَّتِ الزوائدُ في آخر ذوات الخمسة عندي؛ لأنها قد طالت ، وأفرط طولها ، فلا ينتهى إلى آخرها إلا وقد مُلَّتْ ، ألا ترى أنهم يقولون في تحقير سفرجل ، وتكسيره :

---

[1] ينظر: المقتضب ١٠٩/٢ وشرح المفصل١٤٥/٩ وتوضيح المقاصد: ١٥١١/٣.

[2] المنصف : ٥١.

[3] االضبغطرى : الشديد والأحمق .ينظر : اللسان – ض ب غ ط ر-: ٤٨١/٤ .

[4] الكتاب : ٣٠٣/٤ .

[5] ينظر : الكتاب : ٣٠٣/٤ ، والأصول : ٢٢٢/٣ ، والمنصف : ٣٣ ، ٥٢ .

سفيرج وسفارج ، فيقفون دون الخامس ؛ لتراخيه وبعده ، فلما كان الأمر كذلك لم يزيدوها طولاً من آخرها ، ألا ترى أن باب عندليب ، وعضرفوط مما كانت الزيادة فيه قبل لامه الآخرة أكثر من باب قبعثرى ، وضبغطرى ، وكانت الزيادة في باب عندليب ، وعضرفوط ، قبل الخامس أسوغ منها في قبعثرى بعد استيفاء حروف الكلمة والملال بطولها ، فهذا ما أدى إليه النظر»[1].

[1] المنصف : ٥٢ – ٥٣ .

٣- منع الإلحاق بالألف إلا أن تقع آخراً

نص بعض النحويين على أن منع العرب الإلحاق بالألف إلا أن تقع آخرًا ، نحو : علقى[١] ، وأرطى[٢] ، إنما هو من **إصلاح اللفظ** ، والمحافظة على وزن الملحق به ، قال ابن جني – في باب **إصلاح اللفظ** – : « ومن ذلك امتناعهم من الإلحاق بالألف إلا أن تقع آخرًا، نحو أرطىً، ومعزىً ، وحبنطىً[٣]، وسرندىً[٤]، وزبعرىً[٥]، وصلخدىً[٦] ، وذلك أنها إذا وقعت طرفًا وقعت موقع حرف متحرك ، فدل ذلك على قوتها عندهم ، وإذا وقعت حشوًا وقعت موقع الساكن ، فضعفت لذلك ، فلم تقو ، فيعلم بذلك إلحاقها بما هي على سمت متحركه ؛ ألا ترى أنك لو ألحقت بها ثانية، فقلت : خاتم ، ملحق بجعفر لكانت مقابلة لعينه ، وهي ساكنة ، فاحتاطوا للفظ بأن قابلوا بالألف فيه الحرف المتحرك ؛ ليكون أقوى لها ، وأدل على شدة تمكنها»[٧].

---

[١] العلقى: نوع من النبات يدبغ به. ينظر : جمهرة اللغة – ع ل ق – ١٢٣١/٣، والمخصص: ٤٠٦/١ .

[٢] الأرطى : شجر ينبت بالرمل . ينظر : اللسان – أ ر ط – : ٢٥٤/٧ .

[٣] الحبنطى : العظيم البطن . ينظر : جمهرة اللغة – ح ب ط – : ٤٨/١ .

[٤] السرندى : الجريء ، وقيل : الشديد ، والأنثى : سرنداة . ينظر: اللسان– س ر د – : ٢١٢/٣.

[٥] الزبعرى : السيء الخلق . ينظر : اللسان – ز ب ع ر – : ٣١٨/٤ .

[٦] الصلخدى : القوي الشديد . ينظر : الصحاح – ص ل خ د – : ٤٩٨/٢ .

[٧] الخصائص : ٣٢٠/١ .

الدراسة :

من ضروب التوسع في اللغة الزيادة للإلحاق بأصل ، بحيث يجعل ذلك الحرف الزائد مقابلاً للحرف الأصلي في الملحق به ، فالواو في كوثر ، والياء في صيرف ؛ للإلحاق بجعفر، والهمزة والنون في ألندد[١] ؛ للإلحاق بسفرجل.[٢] قال ابن جني : «اعلم أن الإلحاق إنما هو بزيادة في الكلمة تبلغ بها زنة الملحق به ؛ لضرب من التوسع في اللغة ، فذوات الثلاثة يبلغ بها الأربعة والخمسة ، وذوات الأربعة يبلغ بها الخمسة ، ولا يبقى بعد ذلك غرضٌ مطلوب ؛ لأن ذوات الخمسة غاية الأصول ، فليس وراءها شيء يلحق به شيء»[٣].

وعلى هذا يكون معنى الإلحاق أن تزيد حرفًا ، أو حرفين على تركيب زيادة غير مطردة في إفادة معنى ؛ ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف، وحركاتها المعينة والسكنات ، كل واحد في مثل مكانه في الملحق بها ، وفي تصاريفها من الماضي والمضارع والأمر ، والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول إن كان الملحق به فعلاً رباعيًا ، ومن التصغير والتكسير إن كان الملحق به اسمًا رباعيًا، لا خماسيًا[٤].

قال العكبري: «اعلم أن القصد من الإلحاق أن تزيد على بناء حتى يصير مساويًا لبناء أصلٍ أكثر منه ، وهذا يوجب أن يزاد على الاسم الثلاثي حتى يصير

---

[١] يقال: رجل ألندد ، ويلندد ، أي : شديد الخصومة ، مثل الألد . ينظر: اللسان–ل د د– : ٣٩١/٣ .

[٢] ينظر : الكتاب : ٤٢٨/٤–٤٢٩ ، والمنصف : ١٤ ، وشرح الشافية لركن الدين: ٥٧٦/٢ .

[٣] المنصف : ٣٥ .

[٤] ينظر : اللباب ٢٨٠/٢ ، وشرح الشافية للرضي : ٥٢/١ .

رباعيًا وخماسيًا ، فقد تلحقه زيادتان؛ لأن أكثر أصول الأسماء خمسة ، فأما الفعل فيزاد على الثلاثي واحد ، فيلحق بالرباعي ؛ لأن الفعل لا خماسي فيه»(١).

وإذا كان حرف الإلحاق ألفًا جاز الإلحاق بها إذا كانت في آخر الكلمة ، لا في أولها ، ولا في وسطها .

أما جواز الإلحاق بالألف إذا كانت آخر الكلمة فلأنها إذا وقعت طرفًا ، نحو: عَلْقَى ، وأَرْطَى ، فقد وقعت موقع حرف متحرك ، فدل ذلك على قوتها عندهم ، فاحتاطوا **للفظ** بأن قابلوا بالألف فيه الحرف المتحرك ؛ ليكون أقوى لها وأدل على شدة تمكنها ، وليعلم بتنوينها أيضًا ، وكون ما هي فيه على وزن أصل من الأصول له أنها للإلحاق به[٢].

وأما منع الإلحاق بالألف في أول الكلمة فلامتناع الابتداء بها ؛ لأنها ساكنة ، ولا يجوز الابتداء بالساكن [٣]. قال ابن السراج : «الألف لا تُزَادُ أولاً ، وذلك محالٌ ؛ لأنها لا تكون إلا ساكنة ، ولا يجوز الابتداء بساكن»[٤].

وأما منع الإلحاق بالألف في وسط الكلمة فلأن ما فيها من المد يخرجها عن مساواة حروف الأصل من غيره . قال العكبري: «ويؤيد ذلك أنها لا تكون أصلاً في الأسماء المتمكنة والأفعال ، فلا يقابل بها أصلٌ»[٥].

---

(١) اللباب : ٢٨٠/٢ .

(٢) ينظر : الخصائص : ٣٢٠/١ ، والأشباه والنظائر : ٧٧/١ .

(٣) ينظر : المفصل :٥٠٢، وتوضيح المقاصد : ٣/ ١٥٣٤، والأشموني : ٦٠/٤ ، وجامع الدروس: ٢٣٣.

(٤) الأصول : ٢٣٣/٣ .

(٥) اللباب : ٢٨١/٢ .

وقال ابن الحاجب : «ولا تقع الألف للإلحاق في الاسم حشوًا ؛ لما يلزم من تحريكها»[١].

يعني أنها لو وقعت حشوًا للإلحاق لزم تحريكها ؛ لأنها إن كانت ثانية وجب تحريكها في التصغير ، وإن كانت ثالثة وجب تحريكها بعد ياء التصغير ، وإن كانت رابعة كانت آخرًا في التصغير والجمع ؛ لأنها إذا كانت رابعة حشوًا ، وهي للإلحاق ، فلا تكون إلا للإلحاق بالخماسي ، فيجب حذف الآخر ؛ ليمكن جمعه وتصغيره ، وإذا كان كذلك لم يقع الألف للإلحاق إلا آخرًا ؛ لإمكان بقائها غير محركة ، هذا تقرير ما ذكره ابن الحاجب .

وقال ابن عصفور : «أما الألف فإنها لم يلحق بها حشوَ الكلمة؛ لأنها لو جعلت للإلحاق لم تكن إلا منقلبة ، كما أن ألف الأصل لا تكون إلا منقلبة ، فإذا قدرتها منقلبة لم يخل من أن يكون الحرف الذي انقلبت عنه ساكنًا أو متحركًا ، فلا يتصور أن يكون ساكنًا ؛ إذ لا موجب لإعلاله ، ولا يتصور أن يكون متحركًا ؛ لأنه يؤدي إلى تغير الملحق عن بناء ما ألحق به ، وذلك لا يجوز ؛ ولذلك احتملوا ثقل اجتماع المثلين في : قردد ، ولم يدغموا ؛ لئلا يتغير عن بناء ما ألحق به ، وهو جعفر ، فلا يحصل الغرض الذي قُصِدَ به من تصيير الملحق على وَفق الملحق به من الحركات والسكنات وعدد الحروف»[٢].

---

[١] الشافية في علم التصريف : ٧٠ .

[٢] الممتع : ١٤٠ .

تعقيب

يستدل على أن الألف في آخر الكلمة زائدة للإلحاق بأربعة أشياء :

أحدها : ألاَّ تكون منقلبةً عَن أصلٍ واو ، نحو : مَلْهَى ؛ فإنه من اللهو ، أو منقلبة عن أصل ياء ، نحو : مَرْمَى ؛ فإنه من الرمي ، وذلك أنها إن كانت منقلبة عن أصْل لم تكن زَائِدَة ، ومن شرط حرف الإلحاق أن يكون زائدًا .

الثاني : أن تنون ؛ إذ التنوين يدل على أنها للإلحاق بجعفر ، وليست للتأنيث[1]. قال سيبويه : «أرادوا أن يفرقوا بين الألف التي تكون بدلاً من الحرف الذي من نفس الكلمة ، والألف التي تلحق ما كان من بنات الثلاثة ببنات الأربعة ، وبين هذه الألف التي تجيء للتأنيث»[2].

الثالث : أن تكون على بناء غير مختص بالتأنيث ، فإن كانت على وزن مختص بالتأنيث ، نحو : حبلى ، فهي للتأنيث ، وليست للإلحاق . قال ابن السراج «ولا تكون الألف ملحقة أبدًا إلا أن تكون آخرًا، نحو : عَلْقى ، وتعرف أنها ملحقة إذا رأيتها منونة في كلام العرب ؛ لأنها إنما تكون للتأنيث في نحو : عَطْشَى ، وبُشْرَى ، فإذا لم تكن للتأنيث كانت ملحقة ، وكانت منونة ، نحو : علقًى ومِعْزًى، لأنها منونة»[3].

---

(1) ينظر الكتاب ٣/ ٢١٦ – ٢١٧ ، ٤٢٣ ، والمقتضب ٢/١٠٧-١٠٨، ٢٥٩ ، ٣/٣٣٨ ، والتعليقة ٣/٢٦٥ ، واللباب : ٢/٢٨١ .

(2) الكتاب : ٣/٢١٠ – ٢١١ .

(3) الأصول : ٣/٣٥٣ .

الرابع : أن تنقلب في التصغير ياء ؛ فرقًا بين الإلحاق والتأنيث ، فتقول في تصغير علقى ، وأرطى: عُلَيْقٍ ، وأُرَيْطٍ .[1] قال ابن السراج : «وإن حَقَّرْت سِرْحان اسم رجل صرفته ، فقلت : سُرَيْحِين ؛ لأنه ملحق بسرداح[2] في نكرته ، ولكنك إن حقَّرْت عثمان ، فقلت : عُثَيْمَان ، لم تصرفه ، وتركت الألف والنون على حالهما ، كما فعلت بألفي التأنيث إذا قلت : حُمَيْرَاء»[3].

---

[1] ينظر الكتاب ٣/ ٢١٦ – ٢١٧ ، ٤٢٣ ، والمقتضب ٢/١٠٧-١٠٨، ٢٥٩ ، ٣/٣٣٨ ، والتعليقة ٣/٢٦٥ ، والتصريح ٢/٣٢٠ ، والهمع ١/١٣٠

[2] السِّرْدَاح :الأرض اللينة ، وأرض سِرْدَاح : بعيدة ، والسرداح : الضخم . اللسان (سردح): ٢/٤٨٢

[3] الأصول ٢/٨٦

المبحث الثاني : الاعتلال بإصلاح اللفظ بالإبدال

(الإبدال من تاء الافتعال)

قد تبدل العرب من تاء الافتعال طاء ، أو دالا ؛ للتقارب في الصفة . قال ابن جني في باب إصلاح اللفظ : «ومنه جميع باب التقريب ، نحو : اصطبر ، وازدان»[1].

الدراسة :

من الصيغ التي كثر استعمالها في كلام العرب صيغة (افتعل) ؛ ولذا كرهوا فيها أدنى ثقل .

ومن دلائل ذلك أنه إذا كانت فاء (افتعل) من الحروف التي تخرج من اللسان ، كالدال ، والذال ، والطاء ، والظاء ، والثاء ، والصاد ، والسين ، والزاي ، والضاد ، استثقلوا مجيء تاء الافتعال بعد هذه الحروف ، وسلكوا فيها وجهين من ضروب التخفيف:

١- إبدال الحرف الثاني إلى الأول ، وإدغامه فيه ؛ لاستثقال مجيء التاء بعد هذه الحروف؛ لما بينهما من اتفاق في المخرج ، وتباين في الصفة ، فتقول في الدال: ادَّانَ ، وفي الذال : اذَّكَرَ ، وفي الطاء: اطَّلَبَ ، وفي الظاء : اظَّلَمَ ، وفي الثاء : اثَّرَدَ ، وفي الصاد : اصَّبَرَ ، وفي السين : اسَّمَع ، وفي الزاي : ازَّانَ ، وفي الضاد : اضَّجَعَ.

---

[1] الخصائص : ٣٢١/٢ .

والأصل : ادْتَانَ ، واذْتَكَرَ ، واطْتَلَبَ ، واظْتَلَمَ ، واثْتَرَدَ ، واصْتَبَرَ ، واسْتَمَعَ ، وازتان ، فرفضوا الأصل ، وقلبوا الثاني إلى الأول ، وأدغموه فيه[1].

قال ابن السراج في باب إبدال التاء في افتعل : «وكذلك : افتعل من الذِّكْر ، وهو قولك : ادَّكَرَ يَدَّكِر ادِّكَارًا ، وهو مُدَّكِر ، وهذه أكثر في الكلام ، ويقول قوم : اذَّكَرَ يَذَّكِرُ ، وهو مُذَّكِرٌ ، وكان الأصل : مُذْدَكِرٌ ، ثم أدغمت الذال في الدال ؛ لأن حق الإدغام أن يُدْغَم الأول في الثاني ، وهو أكثر كلام العرب»[2].

وإنما قلبت التاء في هذه الأمثلة إلى الفاء ، خلافًا لما هو حق إدغام أحد المتقاربين من قلب الأول إلى الثاني ؛ لأن الثاني زائدٌ دون الأول ، ولئلا تذهب فضيلة الإطباق[3]في الطاء والظاء والضاد ، والصفير[4] في الصاد والسين والزاي[5]. قال الشيخ خالد : «تقول في (افتعل) من صبر : اصطبر ، وأصله :

---

[1] ينظر : شرح المفصل : ٤٨/١٠ ، والممتع : ٢٣٦ ، وشرح الشافية : ٢٨٦/٣.

[2] الأصول : ٢٧٠/٣ – ٢٧١ .

[3] قال ابن جني في سر الصناعة /٧٦: «وللحروف انقسام آخر إلى الإطباق والانفتاح ، فالمطبقة أربعة ، وهي: الضاد والطاء والصاد والظاء، وما سوى ذلك فمفتوح غير مطبق والإطباق : أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مطبقًا له، ولولا الإطباق لصارت الطاء دالاً والصاد سينًا والظاء ذالاً، ولخرجت الضاد عن الكلام ؛ لأنه ليس من موضعها شيء غيرها ، فتزول الضاد إذا عدمت الإطباق إليه».

[4] قال المبرد في المقتضب ١٩٣/١ : «ومن طرف اللسان وملتقى حروف الثنايا حروف الصفير ، وهي حروف تنسل انسلالاً ، وهي السين والصاد والزاي».

[5] شرح الشافية : ٢٨٦/٣ .

اصتبر ، قلبت التاء طاء، ولا تدغم الصاد في الطاء ؛ لأن الصفيري وهو الصاد لا يدغم في إلا مثله ؛ لئلا يذهب صفيره»[1].

٢- إبدال تاء الافتعال طاء ، أو تاء من غير إدغام ، فتبدل طاءً ، إذا كانت فاؤه من حروف الإطباق ، وهي : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ؛ ؛ وذلك لاستثقال مجيء التاء بعد هذه الحروف .

وتبدل دالاً ، إذا كانت فاء الافتعال دالاً ، أو ذالاً ، أو زايًا ؛ وذلك لاستثقال اجتماع التاء مع هذه الحروف .

وإنما امتنع الإدغام ؛ لاختلاف الحرفين في الذات ، فأصل اصطبر : اصتبر ، وأصل ازدان : ازتان ، ولكنهم عدلوا عن هذا الأصل إلى إبدال التاء حرفًا أقرب إلى فاء الكلمة من التاء ، فالتقريب إلى حروف الإطباق بأن تجعل في التاء إطباقًا ، فتصير طاء ، فتقول في افتعل من الصبر : اصْطَبَرَ ؛ لأن الطاء هو التاء بالإطباق.

والتقريب إلى الزاي بأن تجعل التاء دالاً ؛ لأن الدال مجهورةٌ شديدة ، كالزاي ، والتاء مهموسةٌ ، والدال أقرب حروف اللسان إلى التاء ، فتقول في افتعل من الزَّين : ازدان[2]. قال ابن عصفور : «وأما الدال فأبدلت من التاء والذال فأبدلت من تاء افتعل باطراد ، إذا كانت الفاء زايًا ، فتقول في افتعل من الزين: ازدان ، ومن الزلفى: ازدلف ، ومن الزجر : ازدجر ، ومن الزيارة : ازدار ، والأصل: ازتان ، وازتجر ، وازتلف ، وازتار ، فرفضوا الأصل ، وأبدلوا من التاء دالاً . والسبب في ذلك أن الزاي مجهورة ، والتاء مهموسة، والتاء شديدة ، والزاي رخوة ، فتباعد ما بين

---

[1] التصريح : ٣٩١/٢ .

[2] ينظر: الكتاب: ٢٣٩/٤ ، ٢٩٣ ، والمفصل : ٥١٦ ، وشرح الشافية : ٢٨٧/٣.

الزاي والتاء ، فقربوا أحد الحرفين من الآخر ؛ ليقرب النطق بهما ، فأبدلوا الدال من التاء؛ لأنها أخت التاء في المخرج ، وأخت الزاي في الجهر»[١].

وقد عد ابن جني هذا النوع من التخفيف **إصلاحاً للفظ** ، فقال في باب إصلاح اللفظ: «ومنه جميع باب التقريب ، نحو : اصطبر ، وازدان»[٢].

وعده في موضع آخر ضربًا من ضروب الإدغام الأصغر ، فقال: «وأما الإدغام الأصغر فهو تقريب الحرف من الحرف ، وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك ، وهو ضروب فمن ذلك الإمالة ... ومن ذلك أن تقع فاء افتعل صادًا، أو ضادًا، أو طاءً ، أو ظاءً ، فتقلب تاؤه طاءً، وذلك نحو : اصطبر ، واضطرب ، واطرد ، واظطلم ، فهذا تقريب من غير إدغام ، فأما اطَّرَدَ فمن ذا الباب ، ولكن إدغامه ورد ههنا التقاطًا ، لا قصدًا ، وذلك أن فاءه طاءٌ ، فلما أُبْدِلَتْ تاؤه طاءً صادفت الفاء طاء فوجب الإدغام لما اتفق حينئذ ، ولو لم يكن هناك طاءٌ لم يكن إدغامٌ ، ألا ترى أن اصطبر واضطرب واظطلم لما كان الأول منه غير طاء لم يقع إدغام ... ومن ذلك أن تقع فاء افتعل زايًا ، أو دالاً ، أو ذالاً ، فتقلب تاؤه لها دالاً كقولهم : ازدان ، وادَّعَى ، وادَّكَرَ ، واذْدَكَرَ فيما حكاه أبو عمرو»[٣].

وهذا الذي ذكره ابن جني مأخوذ من قول سيبويه : «إذا أدنوا الحرف من الحرف كان أخف عليهم ، نحو قولهم: ازدان ، واصطبر»[٤].

تعقيـــب

---

[١] الممتع : ٢٣٦ .

[٢] الخصائص : ٣٢١/٢ .

[٣] السابق : ١٤٣/٢- ١٤٤ .

[٤] الكتاب ٣٣٥/٤ .

تمخض عن الدراسة أربعة أمور :

١- أن إبدال تاء الافتعال طاء ، أو تاء من غير إدغام ، إنما هو للفرار من الثقل ، ولاتفاق البدل والمبدل منه في المخرج ، وإن اختلفا في الذات ، وللتقارب بين فاء الكلمة والمبدل عن التاء في الصفة ، ألا ترى أنك تقول في افتعل من الزَّيْن : ازْدَان ، بإبدال التاء دالاً ؛ لأنها أخت التاء في المخرج ، وأخت الزاي في الجهر. قال ابن يعيش : «متى كانت فاء افتعل زايًا قُلِبَتِ التاء دالاً ، وذلك نحو : ازدجر ، وازدهى ، وازدان ، وازدلف ، والأصل : ازتجر ، وازتهى ، وازتان ، وازتلف ؛ لأنه من الزجر، والزهو ، والزينة ، والزلف ، قلما كانت الزاي مجهورة ، والتاء مهموسة ، وكانت الدال أخت التاء في المخرج ، وأخت الزاي في الجهر ، قَرَّبُوا صوت أحدهما من الآخر ، وأبدلوا التاء أشبه الحروف من موضعها بالزاي ، وهي الدال ، فقالوا : ازدجر ، وازدان»[١].

٢- أن اختلاف أصل الحرفين في الذات هو الذي منع الإدغام في نحو: اصطبر، وازدان ، فإن اتفق الأصل ، بأن كانت فاء الكلمة طاء ، أو دالاً، وجب الإدغام بعد قلب التاء ؛ لاجتماع المثلين ، نحو : اطَّرَدَ ، وادَّعَى. قال ابن جني : «فأما اطَّرَدَ فمن ذا الباب ، ولكن إدغامه ورد ههنا ؛ التقاطًا ، لا قصدًا ، وذلك أن فاءه طاءٌ ، فلما أُبْدِلَتْ تاؤه طاءً صادفت الفاء طاء ؛ فوجب الإدغام لما اتفق حينئذ ، ولو لم يكن هناك طاءٌ لم يكن إدغامٌ ... فأما ادَّعَى فحديثه حديث اطَّرَدَ لا غير في أنه لم تقلب قصدًا للإدغام ، لكن قُلِبَتْ تاءُ ادَّعَى دالاً كقلبها في ازْدَانَ ، ثم وافقت فاؤه الدال المبدلة من التاء ، فلم يكن من الإدغام بد»[٢].

---

[١] شرح المفصل : ٤٨/١٠ .

[٢] الخصائص : ١٤٣/٢- ١٤٤ .

٣- أن الإبدال من غير إدغام يجوز فيما تصرف من صيغة افتعل . قال ابن عصفور : «وكذلك تبدل فيما تصرف من افتعل ، فتقول: مُزْدَلِفٌ ، ومُزْدَجِرٌ ، ومُزْدَان ، وازْدِجَار ، وازْدِيَان ، وازْدِيَار ، وازْدِلاَف»[١].

٤- أنه يجوز في (افتعل) من الذِّكْر ثلاثة أوجه : اذْدَكَر ، بلا إدغام ، واذَّكَرَ ، بالذال ، وقد قرئ : ﴿فَهَلْ مِن مُّذَّكِرٍ﴾[٢] ، وادَّكَرَ ، بالدال[٣].

على أن سيبويه أوجب الإدغام ، ومنع أن يقولوا : مذدكر ، كما قالوا : مُزْدَان ؛ لأن كل واحد من الدال والذال قد يدغم في صاحبه في الانفصال ، فلم يجز في الكلمة إلا الإدغام[٤].

والذي منعه سيبويه رواه أبو عمرو عن العرب ، وقد ذكروا أن من سمع حجة على من لم يسمع[٥].

المبحث الثالث : الاعتلال بإصلاح اللفظ بالإدغام

١- إدغام المتقاربين

---

[١] الممتع : ٢٣٦ .

[٢] من الآية : ١٥ من سورة القمر ، وهي قراءة شاذة ، قرأ بها ابن مسعود ، وعيسى ، وقتادة . ينظر: مختصر شواذ القرآن لابن خالويه : ١٤٨.

[٣] ينظر : معاني القرآن للفراء : ١٠٧/٣ ، والتصريح : ٣٩٢/٢ .

[٤] ينظر : الكتاب : ٤٦٩/٤ ، والأصول : ٢٧١/٣ ، وشرح الشافية : ٢٨٧/٣ .

[٥] ينظر ما حكاه أبو عمرو في سر الصناعة : ١٩٩/١، والمفصل : ٥١٦ ، والممتع : ٢٣٧ ، وشرح الشافية : ٢٨٧/٣.

ورد عن بني تميم أنهم يقولون : وَدٌّ ، والأصل : وَتِدٌ ، أبدلوا التاء دالاً ثم أسكنوها ، وأدغموها في الدال الأخرى ؛ **إصلاحاً للفظ**. قال ابن جني- في باب إصلاح اللفظ -: «ومن ذلك الإدغام في المتقارب ، نحو : وَدَّ في وتد ، ومن الناس مَيَّقول ، في : مَنْ يقول»[١].

الدراسة :

الإدغام في اللغة : الإدخال ، والادِّغَام - بالتشديد - : افتعال منه ، وهي عبارة سيبويه[٢]. وقال ابن يعيش : «والادِّغام بالتشديد من ألفاظ البصريين ، والإدغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين»[٣].

وفي الاصطلاح : الإتيان بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل بينهما بحيث يرتفع اللسان ، وينحط بهما دفعة واحدة[٤].

وأصل الإدغام أن يكون في الحرفين المتماثلين ، نحو : شَدَّ ، وعَلَّمَ ، إلا أنه لما كان الإدغام تقريب صوت من صوت فقد يقع في الحرفين المتقاربين في المخرج ؛ لأن المتقاربين كالمتماثلين ؛ لأنهما من حيز واحد ، فالعلة الموجبة للإدغام في المثلين قريب منها في المتقاربين ؛ لأن إعادة اللسان إلى موضع قريب مما رفعته عنه كإعادته إلى نفس الموضع الذي رفعته عنه[٥].

---

[١] الخصائص : ٣٢١/٢ .

[٢] ينظر: الكتاب : ٤٣٧/٤ ، وتوضيح المقاصد : ١٦٣٨/٣، والهمع : ٤٨٢/٣.

[٣] شرح المفصل : ١٢١/١٠ .

[٤] ينظر: توضيح المقاصد : ١٦٣٨/٣، والأشموني : ٣٤٥/٤ .

[٥] ينظر : المفصل : ٥٤٥ ، وشرح المفصل : ١٢٣/١٠ .

على أن أول المتقاربين لا يمكن إدغامه حتى يقلب إلى لفظ الثاني ، فعلى هذا لا يصح الإدغام على الحقيقة إلا في مثلين ؛ إذ لو تركته على أصله من لفظه لم يجز إدغامه ؛ لما فيهما من الخلاف ؛ لأن لكل حرف منهما مخرجًا غير الآخر ورفع اللسان بهما رفعة واحدة مع اختلاف الحرفين محالٌ ، بخلاف المتماثلين ؛ لأن المخرج واحدٌ ، يمكن أن يجمعهما في العمل ، فيقع اللسان عليهما وقعًا واحدًا من حيث لا يفصل بينهما زمانٌ[1].

فإذا اجتمع حرفان من الحروف المتقاربة في المخارج والصفات، فإما أن يكونا في كلمتين ، أو في كلمة واحدة . قال ابن يعيش : «والحروف المتقاربة كالمتماثلة في أنها تكون منفصلة ، أو متصلة ، فالمنفصلة ما كان من كلمتين ، والمتصلة ما كان في كلمة واحدة»[2].

فإن التقيا في كلمتين ، فإما أن يكون الأول منهما متحركًا ، أو ساكنًا ، فإن كان متحركًا لم يجب الإدغام ، ولم يتأكد ، فتقول : جَعَلَّكَ ، وإن شئت قلت : جعلَ لَكَ ، إلا أنك إذا أدغمت المثلين المتحركين أسكنت الأول ، وأدغمته في الثاني .

وإن كان ساكنًا وجب الإدغام في النون مع حروف يرملون ، أربعة منها بغنة ، وهي أحرف : ينمو ، واثنان بلا غنة ، وهما : اللام والراء ، نحو : مِنْ مِّثلك ، بإدغام النون في الميم[3].

---

[1] ينظر : اللباب : ٤٦٩/٢ ، وحاشية الصبان : ٣٤٥/٤ .

[2] شرح المفصل : ١٣٣/١٠ .

[3] ينظر : الكتاب : ٤٥٥/٤ .

وإن اجتمعا في كلمة واحدة فإما أن يكون الأول منهما ساكنًا ، أو متحركًا فإن كان متحركًا ، فإما أن يلبس الإدغام مثالاً بمثال ، أو لا ، فإن ألبس لم يدغم ، نحو : وَطَد ، أي: أحكم ، ووَتَدَ ، أي : ضرب الوَتِد[١].

وإنما لم يجز إدغام المتقاربين ههنا ؛ لئلا يلتبس بأنه من إدغام المثلين ؛ ألا ترى أنك لا تقول في أنملة : أمُّلة ؛ لأن ذلك مُلْبِسٌ ، فلا يُدْرَى هل هو في الأصل أنملة ، أو أمملة؟[٢].

وكذلك لو قالوا في الفعل من نحو: " وتد ، يتد " : " ود ، يد " لتوهم أنه فعل من تركيب : " ودد " مع أنهم لو قالوا :" يد " في " يتد " لتوالى إعلالان : حذف الواو التي هي فاء ، وقلب التاء إلى الدال[٣] قال سيبويه : «وقالوا : وتد يتد ، ووطد يطد ، فلا يدغمون ؛ كراهية أن يلتبس باب مددت ؛ لأن هذه التاء والطاء قد يكون في موضعهما الحرف الذي هو مثل ما بعده ، وذلك نحو : وددت وبللت . ومع هذا أنك لو قلت : ود لكان ينبغي أن تقول : يد ، في : يتد ، فيخفف به ، فيجتمع الحذف والإدغام مع الالتباس»[٤].

وإن لم يلبس الإدغام مثالاً بمثال ، بأن كان في الكلمة بعد الإدغام ما يدل على أنه من إدغام المتقاربين ، جاز الإدغام ، نحو : امَّحَى ، وأصله : انمحى ؛ بدليل أنه لا يمكن أن يكون من باب إدغام المثلين ؛ إذ لو كان كذلك لكان على وزن افَّعَّلَ ، وافَّعَّلَ ليس من أبنية كلام العرب ، فلما لم يمكن حمله على أن الإدغام

---

[١] ينظر : المفصل : ٥٤٨ ، وشرح الشافية : ٢٦٧/٣ ، والارتشاف : ٣٤٨/١ .

[٢] ينظر : الممتع : ١٩٧.

[٣] ينظر : شرح المفصل : ١٣٣/١٠، وشرح الشافية : ٢٦٧/٣.

[٤] الكتاب : ٤٧٤/٤ .

فيه من قبيل إدغام المثلين تبين أنه في الأصل : انمحى ؛ لأن في كلامهم: انغَعَلَ[1] قال سيبويه : «وسمعت الخليل يقول في انفعل من وجل : اوَّجل ، كما قالوا قالوا : امَّحَى ؛ لأنها نون زيدت في مثال لا يضاعف فيه الواو ، فصار هذا بمنزلة المنفصل في قولك : مِن مِّثْلك ، ومَن مَّات»[2].

وإن كان أولهما ساكنًا ، وخيف اللبس من الإدغام ، ولم يكن تقارب الحرفين كاملاً ، بقي الأول غير مدغم ، نحو: قِنوان، وصِنوان ، وبُنيان .

وإن كان تقاربهما كاملاً جاز الإظهار ؛ نظرًا إلى الالتباس بالإدغام ، وجاز الإدغام ؛ نظرًا إلى شدة التقارب[3] ، ومن ذلك قول الشاعر :

وَاذْكُرْ غُدَانَةَ عِدَّانًا مُزَنَّمَةً مِنَ الحَبَلَّقِ تُبْنَى حَوْلَهَا الصِّيَرُ[4]

والشاهد في قوله : " عِدَّانًا " فإن أصله : عِتْدَان ، فأبدل التاء دالاً ، ثم أدغم الدال في الدال[1].

---

[1] ينظر: شرح المفصل : ١٣٣/١٠، والممتع : ١٩٧، وشرح الشافية : ٢٦٧/٣ ، والارتشاف : ٣٤٨/١.

[2] الكتاب : ٤٥٥/٤ .

[3] ينظر : شرح الشافية : ٣٦٨/٣ .

[4] البيت من البسيط ، وهو للأخطل في الصحاح – غ د ن – : ٢١٧٣/٦ ، وشرح الشافية : ٢٨٦/٣ . وبلا نسبة في العين – ع ت د – : ٢٩/٢ ، وشرح شواهد شروح الشافية : ٤٩٢/٤ .

اللغة : (غدانة) : قبيلة من تميم . و(عِدَّانًا) : أصله : عِتْدَانًا ، والعتدان : جمع عتود ، وهو الجذع من المعزى ، وهو ما رعى ، وقوي ، وأتى عليه حول. و(المزنمة) : التي لها زنمة ، والزنمة بالتحريك : شيء يقطع من أذن البعير والمعز فيترك معلقًا. و(الحبلق): أولاد المعز الصغار الأجسام القصار، و(الصير): جمع صيرة ، وهي الحصيرة. ينظر: تهذيب اللغة – ع ت د : ١١٦/٢ ، والصحاح – ح ب ق – : ١٤٥٥/٤ ، وشرح شواهد شروح الشافية للبغدادي : ٤٩٢/٤ .

والشاعر يهجو هؤلاء القوم بأنهم رعاة ، لا ذِكر لهم ، ولا شرف .

ومن ذلك قولهم : (وَدّ) في (وَتْد) ، وأصله : (وَتِد) عند أهل الحجاز ، وبنو تميم يخففونه بإسكان التاء ، كما قالوا : (كَبْد) بإسكان الباء في (كَبِد) بكسرها ، و(فَخْذ) بإسكان الخاء في (فَخِذ) بكسرها ، ثم أبدلوا التاء دالاً ، وأدغموا الدال في الدال ، فقالوا: (وَدٌّ)[٢]. قال ابن جني: «وأما المتقاربان فنحو قولك في (وَتِد) – إذا سكنت التاء لإرادة الإدغام – : (وَدٌّ) ، فكانت الحركة في التاء قبل إسكانها فاصلةً بينها وبين الدال ؛ فوجب لذلك الإظهار، فلما سَلَبَتِ التاء كسرتها ، وزالت التاء أن تكون حاجزة بينهما بعدها ، وسكنت التاء ، واجتمع المتقاربان، أبدلتَ التاء دالاً ، وأدغمتها في الدال بعدها»[٣].

ولم يجز في لغتهم : (وَتْدٌ) ، بسكون التاء مظهرة ، كما قيل : (عِتْدان) ؛ لكثرة استعمال هذه اللفظة ، فيستثقل ، وجمعه على (أوتاد) يزيل اللبس[٤]. قال سيبويه : «ومن ذلك قولهم : (ودٌّ) ، وإنما أصله : (وتدٌ) ، وهي الحجازية الجيدة . ولكن بني تميم أسكنوا التاء ، كما قالوا في (فَخِذ) : (فَخْذٌ) ، فأدغموا . ولم يكن هذا مطردًا ؛ لما ذكرت لك من الالتباس»[٥].

---

[١] ينظر : العين – ع ت د – : ٢٩/٢ ، وشرح شواهد شروح الشافية : ٤٩٢/٤ .

[٢] ينظر : الأصول : ٤٣١/٣ ، وإصلاح المنطق : ٨٠ ، واللباب : ٣٤٩/٢ .

[٣] سر الصناعة : ٤٤/١ .

[٤] ينظر : الأصول : ٤٣١/٣ ، وشرح الشافية : ٣٦٨/٣ .

[٥] الكتاب : ٤٨٢/٤ .

تعقيـــب

خلصت الدراسة إلى ثلاثة أمور :

١- أنه لما كان الإدغام تقريب صوت من صوت وقع في المتقاربين ، كما وقع في المثلين، فالإدغام في الحروف المتقابلة إنما هو على التشبيه بالحروف المتماثلة ، فكلما كانت أشد تقاربًا كان الإدغام أقوى ، وكلما كان التقارب أقل كان الإدغام أبعد.

وإذا كان الأمر كذلك فلا بد من معرفة مخارج الحروف حتى يُعْرَف المتقاربان من المتباينين ، فالهمزة والهاء ، والعين والحاء ، والغين والخاء من مخرج الحلق ، والقاف والكاف ، والجيم والشين ، والضاد ، واللام ، والراء ، والنون ، والطاء والدال والتاء ، والصاد والزاي والسين ، والظاء والذال والثاء من مخرج اللسان ، والفاء ، والباء والميم والواو من مخرج الشفتين[١].

٢- أن إدغام المتقاربين إنما هو باعتبار الأصل ، وإلا فليس الإدغام إلا في المتماثلين ؛ لأن المتقاربين لا بد من قلب أحدهما مماثلاً للآخر .

٣- أن حامل أهل الحجاز على التزام الإظهار ، ومنع إدغام التاء في الدال في قولهم : وتد إنما هو خوف اللبس بإدغام المثلين، واستثقال اجتماع التاء الساكنة مع الدال ؛ للتقارب الذي بينهما في المخرج حتى كأنهما مِثلان ليس بينهما حاجز[٢].

---

[١] ينظر : المقتضب : ١/٢٠٥ ، وأسرار العربية : ٢٨٧ – ٢٨٨ .

[٢] الممتع : ٤٥٣ .

والفرار من هذا الاستثقال هو الذي عبر عنه ابن جني في الخصائص **بإصلاح اللفظ** ، فقال- في باب إصلاح اللفظ -: «ومن ذلك الإدغام في المتقارب ، نحو : وَدَّ في وتد»[١].

ومما يدل على استثقالهم اجتماع التاء الساكنة قبل الدال اجتنابهم أن يقولوا : وَتْدًا ، ووطْدًا في مصدر : وَتَدَ ، ووطَدَ ، وعدولهم عن ذلك ، وفرارهم إلى تِدَة ، وطِدَة ، بزنة : عِدَة[٢]. قال الرضي : «ومن العرب من يلتزم (تِدَةً ، وَطِدَةً) في مصدر : (وتد ، ووطد) ؛ خوفًا من الاستثقال لو قيل : (وَتْدًا ، ووَطْدًا) غير مدغمتين ، ومن الالتباس لو قيل : (وَدًّا)»[٣].

---

[١] الخصائص : ٣٢١/٢ .

[٢] ينظر : الكتاب : ٤٨٢/٤ ، والممتع : ٤٥٤ .

[٣] ينظر : الأصول : ٤٣١/٣ ، وشرح الشافية : ٣٦٨/٣ .

٢- إدغام المتضارعين

عد ابن جني الإدغام لمضارعة الحرف في الصفة ضربًا من إصلاح اللفظ فقال في باب إصلاح اللفظ : «ومن ذلك الإدغام في المتقارب ، نحو : وَدَّ في وتد ... وجميع باب المضارعة ، نحو : مصدر، وبابه»[١].

الدراسة :

من أنواع الإدغام حسب عبارة سيبويه : «الحرف الذي يضارع به حرف من موضعه ، والحرف الذي يضارع به ذلك الحرف ، وليس من موضعه»[٢].

وإنما عدوا المضارعة من قبيل الإدغام ؛ لما فيها من تقريب الصوت بعضه من بعض[٣]. قال ابن يعيش: «وهذا الإبدال ههنا من قبيل الإدغام ؛ لأن فيه تقريبًا للصوت بعضه من بعض ؛ ولذلك يذكرونه مع الإدغام»[٤].

وحاصل هذا الباب أنه إذا كانت كل من الصاد ، والشين ، والجيم ساكنة ، وبعدها الدال جاز فيها نوع من الإدغام يتناول الصفة ، ولا يتناول المخرج ، ولا يتناول المخرج ؛ لأن المخرج في كل الأحوال مقاربٌ ، ولا يتغير ، فالصاد والشين يلحقهما الجهر ، والجيم يلحقها الرخاوة إذا جاءت الدال بعدهن[٥].

على أن الإدغام فيها ليس بواجب ، وذلك أن الصاد مثلاً إذا وقعت ساكنة وبعدها الدال ، جاز فيها ثلاثة أوجه :

---

[١] الخصائص : ٣٢١/٢ .

[٢] الكتاب : ٤٧٧/٤ .

[٣] ينظر : الخصائص : ١٤٦/٢ .

[٤] المفصل : ٥٢٠ .

[٥] ينظر : شرح الشافية : ٢٣٣/٣ .

أحدها : أن تجعلها صادًا خالصة ساكنة ، وهو الأصل[١]. قال سيبويه: «والبيان أكثر وأعرف»[٢].

الثاني : إبدالها زايًا خالصة ، وذلك نحو قولهم في مصدر: مزدر ، وفي أصدرت : أزدرت[٣]. قال سيبويه : «وسمعنا العرب الفصحاء يجعلونها زايا خالصة، كما جعلوا الإطباق ذاهبًا في الإدغام ، وذلك قولك في التصدير : التزدير وفي الفصد : الفزد، وفي أصدرت : أزدرت»[٤].

ومنه قولهم في المثل : (لَمْ يُحْرَمْ مَنْ فُزْدَ لَهُ)[٥] والأصل : فُصِدَ ، ثمَ أُسكنت العين على حد قولهم في ضُرِبَ : ضُرْب ، فصار تقديره : فَصْدَ له ، ثم أبدلوا من الصاد زايًا ؛ وذلك لأن الصاد مطبقة مهموسة رخوة ، وقد جاورت الدال ، وهي مجهورة شديدة غير مطبقة ، فلما كان بين جرسيها هذا التنافي نبت الدال عنها بعض نبو ، فقربوا بعضها من بعض ، ولم يمكن الإدغام ، ولم يجترئوا على إبدال الدال ؛ لأنها ليست زائدة كالتاء في افتعل ، نحو : اصطبر ، فأبدلوا من الصاد زايًا

---

[١] ينظر : الأصول : ٤٢٩/٣ ، وشرح المفصل : ٥٣/١٠ .

[٢] الكتاب : ٤٧٩/٤ .

[٣] ينظر : الأصول : ٤٢٩/٣ ، وشرح المفصل : ٥٣/١٠ .

[٤] الكتاب : ٤٧٨/٤ .

[٥] كان من عادتهم أنهم إذا أعياهم قرى الضيف فصدوا بعيرًا عالجوا دمه بشيء ، فأكلوه. وأصل المثل أن رجلين باتا عند أعرابي ، فالتقيا صباحًا ، فسأل أحدهما صاحبه عن القرى ، فقال : ما قريت ، وإنما فصد لي ، فقال هذا القول ، فصار مثلاً يضرب لمن قصد أمرًا ، ونال بعضه ، أي : في القناعة ببعض الحاجة. ينظر : سر الصناعة : ٦٥/١ ، والمستقصي في أمثال العرب للزمخشري : ٢٩٥/٢.

خالصة فتناسبت الأصوات ؛ لأن الزاي من مخرج الصاد ، وأختها في الصفير وهي تناسب الدال في الجهر فتلاءما ، وزال ذلك النبو[١].

فإن تحركت الصاد امتنع البدل ؛ لأنه قد صار بين الصاد والدال حاجزٌ ، وهو الحركة ؛ لأن محل الحركة من الحرف بعده[٢]. قال سيبويه: «فإن تحركت الصاد لم تبدل ؛ لأنه قد وقع بينهما شيء ، فامتنع من الإبدال»[٣].

الثالث : أن يُضَارَع بها الزاي ، بأن تشرب الصاد شيئًا من صوت الزاي فتصير بين بين، أي : بين مخرج الصاد ومخرج الزاي[٤]. قال سيبويه : «فأما الذي يضارع به الحرف الذي من مخرجه فالصاد الساكنة إذا كانت بعدها الدال. وذلك نحو: مصدرٍ، وأصدر، والتصدير؛ لأنهما قد صارتا في كلمة واحدة، كما صارت مع التاء في كلمة واحدة في افتعل فلم تدغم الصاد في التاء لحالها التي ذكرت لك. ولم تدغم الدال فيها ولم تبدل لأنها ليست بمنزلة اصطبر وهي من نفس الحرف. فلما كانتا من نفس الحرف أجريتا مجرى المضاعف الذي هو من نفس الحرف من باب مددت، فجعلوا الأول تابعا للآخر، فضارعوا به أشبه الحروف بالدال من موضعه وهي الزاي، لأنها مجهورة غير مطبقة»[٥].

---

[١] ينظر: الأصول : ١٥٨/٣، وسر الصناعة : ٦٥/١، وشرح المفصل: ٥٣/١٠، وشرح الشافية : ٤٣/١.

[٢] المفصل : ٥٢٠ .

[٣] الكتاب : ٤٧٨/٤ .

[٤] شرح المفصل : ٥٣/١٠ .

[٥] الكتاب : ٤٧٧/٤ – ٤٧٨ .

وإنما لم يبدلوا الصاد زايًا كالوجه الذي قبله ؛ محافظة على الإطباق ؛ لئلا يذهب لفظ الصاد بالكلية ، فيذهب ما فيها من الإطباق ، والإطباق فضلة في الصاد فيكون إجحافًا بها، وليس كذلك السين في يسدل ، ويسدر ؛ لأنه لا إطباق فيها يذهبه القلب ، فلم يجز المضارعة لذلك[١]. قال سيبويه : «ولم يبدلوها زايًا خالصة ؛ كراهية الإجحاف بها للإطباق»[٢].

وجازت المضارعة ؛ لأنها أضعف الوجهين ، حيث إن فيها ملاحظة للصاد فلم تجر مجرى الإدغام ، فيقولون : صدر وصدق ، وذلك مطرد مستمر ولا يجوز قلبها زايًا إلا فيما سمع من العرب[٣].

وإن فصل بينهم أكثر من حركة لم تستمر إلا فيما سمع من العرب ، نحو : المصادر، والصراط ؛ لأن الطاء كالدال .

ومثل الصاد في المضارعة : الشين والجيم ، قالوا : أشدق ، فضارعوا بالشين نحو الزاي ؛ لأنها وإن لم تكن من مخرج الزاي فإنها قد استطالت حتى خالطت أعلى الشين فقربت من مخرجها ، وهي في الهمس والرخاوة كالصاد ، فجاز أن تضارع بها الزاي ، كما تضارع بالصاد ؛ لأنها من موضع قد قرب من الزاي ، وكذلك الجيم ، حيث قالوا: أجدر ، قربوها من الزاي ؛ لأنها من مخرج الشين ، ولا يجوز إبدالها زايًا خالصة ؛ لأنها ليست من مخرجها[٤].

---

[١] شرح المفصل : ٥٣/١٠ .

[٢] الكتاب : ٤٧٨/٤ .

[٣] ينظر : الكتاب : ٤٧٨/٤ .

[٤] شرح المفصل : ٥٣/١٠ .

وقد عد ابن جني هذه المضارعة ضربًا من **إصلاح اللفظ** ، حيث قال في باب إصلاح اللفظ : «ومن ذلك باب الإدغام في المتقارب...وجميع باب المضارعة نحو : مصدر ، وبابه»[١].

ولم أقف على من سبقه إلى ذلك ، ولا على من تبعه فيه غير ما اقتصر عليه السيوطي من إيراد عبارة ابن جني بحروفها[٢].

تعقيـــب

نتج عن الدراسة ثلاثة أمور :

١- أن دعوى ابن جني **إصلاح اللفظ** في باب المضارعة تحتاج إلى بيان ، فأي إصلاح في نطق الصاد بين الصاد والزاي .

ولعل حامله على ذلك أنهم عدوا إبدال الصاد زايًا خالصة من باب إدغام المتقاربين ؛ لما فيه من تقريب الصوت ، وقد مضى أن في إدغام المتقاربين ضربًا من **إصلاح اللفظ**[٣]. فكذلك المضارعة ههنا جعلوها من الإدغام ؛ لما فيها من تقريب الصوت بعضه من بعض ، وذلك يشبه الإدغام . قال ابن يعيش: «وهذا الإبدال ههنا من قبيل الإدغام ؛ لأن فيه تقريبًا للصوت بعضه من بعض ؛ ولذلك يذكرونه مع الإدغام»[٤].

---

[١] الخصائص : ٣٢١/٢ .

[٢] ينظر : الأشباه والنظائر : ٧٨/١ .

[٣] الكتاب : ٤٧٧/٤ .

[٤] المفصل : ٥٢٠ .

ويشهد لذلك قول ابن جني في باب الإدغام الأصغر : «ومنه تقريب الحرف من الحرف ، نحو قولهم في نحو مصدر : مَزْدر ، وفي التصدير : التزدير»[1].

٢- أن للإبدال مع المضارعة ثلاثة أضرب : ضرب يجوز فيه الإبدال والمضارعة وحرف لا يجوز فيه إلا الإبدال ، وضرب لا يجوز فيه إلا المضارعة ، فأما الأول فما اجتمع فيه سببان، نحو: الصاد مع الدال ، فالصاد حرف مهموس مطبق ، فضارعوا بالصاد نحو الزاي ، ولم يبدلوها زايًا ؛ محافظة على الإطباق ، وأما الإبدال فيها فلقوة مناسبة الصاد الزاي ؛ لأنها من مخرجها وأختها في الصفير.

وأما الثاني فالسين مع الدال ليس فيه إلا البدل ؛ لأن السين حرف مهموس ، والدال حرف مجهور ، فكرهوا الخروج من حرف إلى حرف ينافيه ، ولم يمكن الإدغام ، فقربوا أحدهما من الآخر ، فأبدلوا من السين زايًا ؛ لأنها من مخرجها وأختها في الصفير ، وتوافق الدال في الجهر ، فيتجانس الصوتان .

وإنما لم تجز المضارعة ، بأن تشرب السين صوت الزاي ، كما كان كذلك في الصاد؛ لأن الصاد فيها إطباق ، فضارعوا ؛ لئلا يذهب الإطباق ، وليست السين كذلك[2]. قال سيبويه : «فإن كانت سينٌ في موضع الصاد ، وكانت ساكنة لم يجز إلا الإبدال ، إذا أردت التقريب ، وذلك قولك في التسدير : التزدير ، وفي يسدل ثوبه : يزدل ثوبه ؛ لأنها من موضع الزاي ، وليست بمطبقة ، فيبقى لها الإطباق»[3].

---

[1] الخصائص : ١٤٦/٢.

[2] ينظر : الأصول : ٤٣٠/٣ ، وشرح المفصل : ٥٢/١٠ .

[3] الكتاب : ٤٧٨/٤ – ٤٧٩ .

وأما الثالث فالشين مع الدال ، ليس فيه إلا المضارعة ، فضارعوا بالشين الزاي في قولهم : أشدق ؛ لأنه مهموس جاور مجهورًا ، وفيه تفش يتصل بتفشيه حتى يخالط موضع الزاي ، فاقتضى ذلك أن يضارع به الزاي ، فلا يبدل زايًا ؛ لبعد ما بينه وبين مخرج الزاي[1].

وكذلك الجيم في أجدر قربوها من الزاي ؛ لأنها من مخرج الشين ، ولا يجوز إبدالها زايًا خالصة ؛ لأنها ليست من مخرجها[2].

قال سيبويه : «وأما الحرف الذي ليس من موضعه فالشين ؛ لأنها استطالت حتى خالطت أعلى الثنيتين ، وهي في الهمس والرخاوة كالصاد والسين وإذا أجريت فيها الصوت وجدت ذلك بين طرف لسانك وانفراج أعلى الثنيتين ، وذلك قولك : أشدق ، فتضارع بها الزاي ، والبيان أكثر وأعرف ، وهذا عربي كثير. والجيم أيضًا قد قربت منها ، فجعلت بمنزلة الشين ، من ذلك قولهم في الأجدر : أشدر ، وإنما حملهم على ذلك أنها في موضع حرف قد قرب الزاي»[3].

---

[1] ينظر : الأصول : ٣/٤٣٠ ، وشرح المفصل : ١٠/٥٢ .

[2] شرح المفصل : ١٠/٥٣ – ٥٤ .

[3] الكتاب : ٤/٤٧٨ – ٢٧٩ .

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد ،،،

فإنه يمكن إجمال أهم النتائج التي توصل إليها البحث في النقاط التالية :

١- أن النحاة قد استعملوا الإصلاح في الدلالة على معنيين :

أحدهما : تقويم ما طرأ على اللغة من عوج ، وسد ما وقع فيها من خلل ، ودفع ما شاع فيها من لحن العوام ، وأوهام الخواص .

والآخر : ما فعله العربي من إزالة القبح ، ورفع الفساد عن بعض الأبنية والتراكيب ؛ لعدم جريانها على القواعد المستنبطة من استقراء كلامهم .

وهذا المعنى هو موضوع هذا البحث ، ويتضح منه أن الإصلاح في اللفظ إنما حصل من قِبَلِ العربي ، وأن النحوي لم يزد على أن اعتل له بذلك ، وبين وجه الإصلاح فيه ، بخلافه في الأول فإن الإصلاح فيه من صنع النحوي .

٢- أن أوجه الإصلاح وطرائقه التي وقف عليها الباحث تنحصر في الزيادة والحذف ، والتقديم التأخير، والتسكين والتحريك ، والإبدال والإدغام ، ووضع المتصل موضع المنفصل.

وأعلى طرق الإصلاح الزيادة ، ثم التقديم والتأخير ، والإدغام والتحريك ، وأدناها الحذف ، والتسكين ، ووضع المتصل موضع المنفصل ، والإبدال .

٣- أن الناظر فيما ذكروا من الأربعة والعشرين نوعًا من العلل المطردة المشهورة لا يرى علة الإصلاح بينها ، ولا أدري سبب ذلك ، فقد أحصى البحث أنها وردت على لسان كثير من النحويين في تسع عشرة مسألة .

والعجيب أنهم عدوا علة التحليل من العلل المشهورة ، مع أن السيوطي حكى عن تاج الدين ابن مكتوم ما سلف أنه قال في شرح هذه العلل: «وأما علة التحليل فقد اعتاص عليَّ شرحها ، وفكرت فيها أيامًا، فلم يظهر لي فيها شيء»!.

٤- أن الاعتلال بإصلاح اللفظ في نحو قول العرب : (لا أبا لك) مبني على ما ذهب إليه الجمهور من أن هذه اللام زائدة بين المضاف ، وهو (أبا) والمضاف إليه ، وهو الضمير المجرور بها ، والخبر محذوف .

وهذا هو الأولى بالقبول والاختيار ؛ لئلا تدخل (لا) التي لنفي الجنس على ما ظاهره التعريف .

٥- أن دعوى إصلاح اللفظ في العطف على المضاف قبل مجيء المضاف إليه إنما تتأتى على مذهب سيبويه من أنها من الفصل بين المتضايفين .

والمرضيُّ ما ذهب إليه الفراء من جواز إضافة الاسمين المصطحبين للمذكور بعدهما ؛ لأن التخصيص بالاسمين المصطحبين هو الوارد في لسان العرب شعرًا ونثرًا ، وفيه رَدٌّ على من أطلق الجواز في الشعر والنثر ، أو قصره على الشعر دون النثر .

٦- أن الاعتلال بإصلاح اللفظ في نحو : (أَحْسِنْ بزيدٍ) قائمٌ على ما ذهب إليه جمهور البصريين من أن الأصل : أَحْسَنَ زيدٌ ، بصيغة الماضي ، ثم ضمن معنى التعَجب ، وحولت صِيغَته إِلَى الأمر ، فاستقبح اللفظ بالاسم المرفوع بعده ، فزيدت الباء ؛ لإصلاح اللفظ .

والمختار ما ذهب إليه الفراء ومن تبعه من أن مجرور الباء في ذلك في موضع نصب على المفعولية ، والفاعل ضمير مستتر ، كما في قولك : ما أحسن زيدًا ؛ وذلك لما تقدم بيانه بما أغنى عن تكراره .

٧- أن ثمة نظائر كثيرة لما ذهب إليه ابن جني ، وابن يعيش من أن إدخال (الذي) إذا أرادوا نعت المعرفة بالجملة إنما هو لضرب من إصلاح اللفظ ؛ لتباشر بلفظ التعريف المعرفة.

ومن هذه النظائر ما سلف من أنهم إذا أرادوا نداء ما فيه الألف واللام أتوا بأيٍّ ؛ وُصلةً إلى ذلك، فقالوا : يا أيها الرجل ، والمقصود نداء الرجل ، وأيٌّ: وصلة .

على أنهم لم يذكروا أن شيئًا من هذه النظائر ؛ لإصلاح اللفظ .وخصوا بذلك ما توصلوا به إلى وصف المعرفة بالجملة ، وهو لفظ (الذي) ونحوه ؛ لأنه لم يكن على لفظ أوصاف المعارف قبل دخول الألف واللام ، فزادوا في أولها الألف واللام ؛ ليحصل لهم بذلك لفظ المعرفة الذي قصدوه ، فيتطابق اللفظ والمعنى.

٨- أن ما ذكره الفارسي من إصلاح اللفظ في التأكيد بالضمير المنفصل عند العطف على الضمير المرفوع المتصل إنما هو مبني على مذهب البصريين ، ومن تبعهم ؛ لما يفضي إليه ترك التأكيد من فساد اللفظ عندهم ، ورفضه في اللسان العربي ، وذلك معنى الإصلاح.

والذي يرتضيه الباحث ما ذهب إليه الكوفيون ومن تبعهم من جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير توكيد أو فصل في الاختيار ؛ لما تقدم بيانه .

٩- أن الاعتلال بإصلاح اللفظ متعينٌ في نحو قولك : عندك مالٌ ، وعليك دين ؛ لما سلف من أنه لو تأخر الظرف ، أو الجار والمجرور في ذلك لأدى إلى وقوع ما فروا منه ، وهو الابتداء بالنكرة بلا مسوغ ، وذلك قبيح لا يجوز.

١٠- أن دعوى إصلاح اللفظ في نحو : (زيدًا فاضرب ، وبزيد فامرر) مبنية على أن (زيدًا) منصوب بالفعل بعده ، وهو الذي يطمئن إليه الباحث ؛ لما سبق بيانه .

١١- أن التعليل بإصلاح اللفظ في تأخير اللام الداخلة على خبر (إنَّ) مبني على ما ذهب إليه البصريون ومن وافقهم من أن اللام في نحو: إنَّ زيدًا لقائمٌ ، إنما هي لام الابتداء، وهو الذي يميل إليه الباحث ؛ وذلك لما سلف من اشتماله على ما ليس قي غيره من إصلاح اللفظ والمعنى .

١٢- أن التعليل بإصلاح اللفظ في نحو : (أما زيدٌ فمنطلق) قائمٌ على ما ذهب إليه البصريون من أن (أما) حرف بسيط ، وهو غير مرضي ؛ لما سلف بيانه .

والذي تستريح إليه النفس ما ذهب إليه الكوفيون من أنها مركبة من (إن) الشرطية، و(ما) حُذِفَ فعل الشرط بعدها ، ففتحت همزتها مع حذف الفعل ، وقد نقدم بيان الأدلة التي تشهد لذلك بما أغنى عن الإعادة والتكرار.

١٣- أن ما انفرد به ابن جني في الخصائص من التعليل بإصلاح اللفظ في إسكان لام الفعل إذا اتصل به ضمير رفع متحرك إنما هو مبني على ما ذهب إليه الجمهور من أن سبب الإسكان توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، وهو زيادة معتبرةٌ؛ لما يفضي إليه ترك الإسكان من فساد اللفظ ، ورفضه في اللسان العربي ، وذلك معنى الإصلاح.

١٤- أن الاعتلال بإصلاح اللفظ في نحو : (كأن زيدًا أسدٌ) مبنيٌّ على أن (كأن) مركبة من كاف التشبيه ، و(إنَّ) المكسورة ، وهو مذهب جمهور البصريين والفراء ، وهو الذي يركن إليه الباحث ؛ ذلك بأنه جمع بين إصلاح اللفظ ، وإصلاح المعنى ، وقد سبق إيضاح ذلك وبيانه بما يغني عن إعادته وتكراره .

١٥- أن إصلاح اللفظ في نصب ما بعد (كل) المقطوعة عن الإضافة في نحو قولهم : (مررت بكلٍ قائمًا) مبني على ما ذهب إليه الجمهور من أن (كلاً) معرفة بنية الإضافة ، وأنها لا توصف ، ولا يوصف بها ، وهو الذي يرتضيه الباحث ؛ لما تقدم

بيانه .

١٦- أن الاعتلال بإصلاح اللفظ في وصل الضمير بـ(كان) في بيت الفرزدق :

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

مبني على ما ذهب إليه الخليل وسيبويه من زيادة (كان) في البيت .

والذي يركن إليه الباحث ما ذهب إليه أبو العباس المبرد من أن (كان) في البيت ليست بزائدة ؛ لما سلف من أن ما ذكروه من التخريجات في تصحيح ما ذهب إليه الخليل وسيبويه من الزيادة لا يخلو من التمحلات والتكلفات ، وأن الاعتلال بإصلاح اللفظ نشأ منه فساد القاعدة المقررة أن الضمير لا يتصل بغير عامله ؛ لأن (كان) الزائدة غير عاملة ، فكيف اتصل بها ؟.

١٧- أن دعوى إصلاح اللفظ في حذف تاء التأنيث عند جمع ما هي فيه جمع تصحيح مقبولة؛ لما تقدم بيانه .

١٨- أنه لا مفر عن الاعتلال بإصلاح اللفظ في تخصيص الألف بالزيادة في آخر الاسم الخماسي ، وجعل زيادة الواو والياء حشوًا في نحو : عضرفوط ، وجعفليق لأنهم لو جاءوا بهما طرفًا وسداسيين مع ثقلهما لظهرت الكلفة في تجشمهما ، والمشقة في احتمال النطق بهما .

١٩- أن ابن جني في (الخصائص) عد من إصلاح اللفظ كثيرًا مما ذكر غيره أنهم فروا فيه من الاستثقال ، ومن ذلك ما سلف من إسكان لام الفعل إذا اتصل به ضمير رفع متحرك ، وإدغام بني تميم المتقاربين في نحو قولهم : وَدٌّ ، وما ورد من إبدال العرب تاء الافتعال طاء ، أو دالا ؛ للتقارب في الصفة ، وجميع ما ورد في باب المضارعة ، كقولهم في مصدر: مزدر ، وفي أصدرت : أزدرت .

٢٠- أن دعوى ابن جني إصلاح اللفظ في باب المضارعة تحتاج إلى بيان ، فأي إصلاح في نطق الصاد بين الصاد والزاي .

ولعل حامله على ذلك أنهم عدوا إبدال الصاد زايًا خالصة من باب إدغام المتقاربين ؛ لما فيه من تقريب الصوت ، وقد مضى أن في إدغام المتقاربين ضربًا من إصلاح اللفظ . فكذلك المضارعة ههنا جعلوها من الإدغام ؛ لما فيها من تقريب الصوت بعضه من بعض ، وذلك يشبه الإدغام .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ،

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

فهرس المصادر والمراجع

أولاً : الرسائل العلمية :

- شرح الجزولية لعلي بن محمد الأبذي. رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية. جامعة أم القرى. المملكة العربية السعودية. إعداد الباحث : معتاد بن معتق بن عاقل الحربي. الرقم الجامعي: (٣-٨٤٤٠-٤١٩).
- غاية المحصل في شرح المفضل للزملكاني (ت٦٥١هـ). رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية. جامعة أم القرى. المملكة العربية السعودية. تحقيق: أسماء بنت محمد صالح الحبيب. الرقم الجامعي: (١-٦٤٤٨-٤١٩).
- موصل النبيل إلى نحو التسهيل للشيخ خالد الأزهري . رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية. جامعة أم القرى. المملكة العربية السعودية. تحقيق ودراسة : ثريا عبد السميع إسماعيل . ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

ثانياً : الكتب المطبوعة :

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي . تحقيق الدكتور: رجب عثمان محمد . مكتبة الخانجي . مطبعة المدني. القاهرة . الطبعة الأولى : ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- الأزهية في علم الحروف للهروي . تحقيق: عبد المعين الملوحي. مجمع اللغة العربية بدمشق. الطبعة الثانية: ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- أسرار البلاغة للإمام عبد القاهر الجرجاني . تحقيق : محمود محمد شاكر . مطبعة المدني بالقاهرة.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري . تحقيق: محمد بهجة البيطار. مطبوعات المجمع العلمي بدمشق . دار الآفاق العربية .

- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان .
- إصلاح غلط المحدثين للخطابي . تحقيق الدكتور : محمد علي عبد الكريم الرديني . دار المأمون للتراث . دمشق . الطبعة الأولى : ١٤٠٧هـ.
- إصلاح المنطق لابن السكيت . تحقيق : محمد مرعب . دار إحياء التراث العربي. بيروت . الطبعة الأولى : ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- الأصول في النحو لابن السراج . تحقيق الدكتور: عبد الحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة . الطبعة الرابعة: ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م .
- اعتراض الشرط على الشرط لابن هشام . تحقيق الدكتور: عبد الفتاح الحموز. دار عمار. الأردن. الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس . تحقيق : زهير غازي زاهد . عالم الكتب . لبنان . الطبعة الثالثة : ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م .
- الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي . تحقيق الدكتور: محمود سليمان ياقوت. دار المعرفة الجامعية : ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م.
- الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش المتوفى سنة (٥٤٠هـ). دار الصحابة للتراث .
- أمالي ابن الشجري لهبة الله بن الشجري . تحقيق الدكتور: محمود محمد الطناحي . مكتبة الخانجي . مطبعة المدني . القاهرة . الطبعة الأولى : ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة لعلى بن يوسف القفطى . تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم . الهيئة المصرية العامة للكتاب . الطبعة الثانية : ١٤٠١هـ /١٩٨١م .

- الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد . تحقيق الدكتور: زهير عبد المحسن سلطان. مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الأولى : ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري تحقيق الشيخ: محمد محيي الدين عبد الحميد . دار الجيل : ١٩٨٢م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام . تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد . دار الجيل . بيروت . الطبعة الخامسة : ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- إيضاح إشواهد الإيضاح لأبي عبد الله الحسن بن عبد الله القيسي . تحقيق الدكتور: محمد بن حمود الدعجاني. دار الغرب الإسلامي. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
- الإيضاح لأبي علي الفارسي . تحقيق الدكتور: كاظم بحر المرجان . عالم الكتب . بيروت . الطبعة الثانية : ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م .
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب . تحقيق الدكتور: موسى بناي العليلي . مطبعة العاني . بغداد : ١٩٨٢م .
- الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني. تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي. دار الجيل. بيروت. الطبعة الثالثة.
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي . دار الفكر . الطبعة الثانية : ١٩٨٣م .
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع . تحقيق الدكتور: عياد بن عيد الثبيتي . دار الغرب الإسلامي . بيروت . الطبعة الأولى : ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح للشيخ: عبد المتعال الصعيدي. مكتبة الآداب. الطبعة السابعة عشرة: ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي . دار الفكر. الطبعة الثانية : ١٩٧٩م .
- تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري . تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار . دار العلم للملايين . بيروت . الطبعة الرابعة : ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٧م.
- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي . تحقيق الدكتور : بشار عواد معروف . دار الغرب الإسلامي . بيروت . الطبعة الأولى : ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
- التبصرة والتذكرة للصيمري . تحقيق الدكتور: فتحي أحمد مصطفى علي الدين . جامعة أم القرى بالسعودية. دار الفكر. دمضق .الطبعة الأولى : ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م .
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي . تحقيق الأستاذ الدكتور: حسن هنداوي. دار القلم . دمشق . الجزء الثاني .الطبعة الأولى : ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م ، والجزء الثالث. الطبعة الأولى : ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠م ، والجزء الرابع . الطبعة الأولى : ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م ، والجزء الخامس . الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
- التذكرة الحمدونية لابن حمدون البغدادي المتوفى سنة (٥٦٢هـ) دار صادر بيروت . الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ .
- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي . تحقيق الدكتور: عفيف عبد الرحمن . مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الأولى : ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

- ترشيح العلل في شرح الجمل لصدر الأفاضل الخوارزمي. تحقيق : عادل محسن سالم العميري. جامعة أم القرى. مكة المكرمة. الطبعة الأولى : ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد في النحو للعلامة ابن مالك . المطبعة الأميرية بمكة المحمية : ١٣١٩هـ.
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ، ومعه حاشية يس على التصريح للشيخ : يس العليمي . دار إحياء الكتب العربية (مطبعة الحلبي).
- التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي . تحقيق الدكتور: عوض بن حمد القوزي . مطبعة الأمانة . القاهرة . الطبعة الأولى : ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري . تحقيق : محمد عوض مرعب . دار إحياء التراث العربي . بيروت . الطبعة الأولى : ٢٠٠١م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي . تحقيق الأستاذ الدكتور : عبدالرحمن علي سليمان . دار الفكر العربي . القاهرة . الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م .
- التوطئة لأبي علي الشلوبين . تحقيق الدكتور: يوسف أحمد المطوع . مطابع سجل العرب : ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- جامع الدروس العربية لمصطفى بن محمد سليم الغلاييني (المتوفى: ١٣٦٤هـ). المكتبة العصرية. بيروت. الطبعة الثامنة والعشرون: ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- الجامع المسند الصحيح للإمام البخاري . تحقيق : محمد زهير . دار طوق النجاة . جامعة دمشق. الطبعة الأولى : ١٤٢٢هـ.

- الجمل في النحو للزجاجي .تحقيق: علي توفيق الحمد . مؤسسة الرسالة . بيروت . الطبعة الثانية: ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .
- جمهرة اللغة لابن دريد. تحقيق: رمزي منير بعلبكي . دار العلم للملايين . بيروت. الطبعة الأولى : ١٩٨٧م.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي . تحقيق الدكتور: فخر الدين قباوة . دار الكتب العلمية . بيروت : ١٤١١هـ/ ١٩٩١م .
- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البضاوي لشهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي. دار صادر. بيروت.
- حاشية الشمني على شرح الدماميني للمعني لأبي عبد الله الشمني . المطبعة البهية . مصر : ١٣٥٤هـ.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل للألفية للشيخ: محمد الدمياطي. مطبعة الحلبي بالقاهرة : ١٣٥٩هـ/ ١٩٤٠م.
- حروف المعاني للزجاجي . تحقيق: علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الأولى: ١٩٨٤م.
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السيد البطليوسي . تحقيق : سعيد عبد الكريم سعودي. دار الطليعة للطباعة والنشر والتوزيع .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي . تحقيق الشيخ: عبد السلام هارون . الهيئة المصرية العامة للكتاب : ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م .

- الخصائص لابن جني . تحقيق الدكتور: محمد علي النجار . دار الهدى . الطبعة الثانية .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي. تحقيق: محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي . تحقيق : علي محمد عوض ، وآخرون. دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى: ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م .
- دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجاني. تحقيق: محمود محمد شاكر. مطبعة المدني. القاهرة. الطبعة الثالثة: ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- ديوان جرير . تحقيق : محمد إسماعيل عبد الله الصاوي . مطبعة الصاوي . مصر . الطبعة الأولى .
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس . تحقيق : محمد حسين . الإسكندرية ١٩٥٠م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة . تحقيق : بشير يمون . المكتبة الوطنية . بيروت . الطبعة الأولى : ١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م.
- رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة النحوي . تحقيق الدكتور/ حاتم الضامن . عالم الكتب ببيروت . الطبعة الثانية : ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م .
- السبعة في القراءات لأبي بكر بن مجاهد. تحقيق الدكتور: شوقي ضيف. دار المعارف. مصر. الطبعة الثانية: ١٤٠٠هـ.

- سر صناعة الإعراب لابن جني . تحقيق الدكتور: حسن هنداوي . دار القلم . دمشق . الطبعة الأولى : ١٩٨٥م .
- الشافية في علم التصريف لابن الحاجب المصري. تحقيق: حسن أحمد العثمان. المكتبة المكية. مكة المكرمة. الطبعة الأولى: ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- شذا العرف في فن الصرف للشيخ أحمد الحملاوي . تحقيق : نصر الله عبد الرحمن . مكتبة الرشد. الرياض.
- شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس. تحقيق الدكتور: زهير غازي زاهد. عالم الكتب. مكتبة النهضة العربية. بيروت. الطبعة الأولى : ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم . تحقيق : محمد باسل عيون السود . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى : ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م .
- شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل . تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر . سوريا : ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .
- شرح ألفية ابن مالك للأشموني ، ومعه حاشية الصبان ، وشرح الشواهد للعيني . مطبعة الحلبي .
- شرح التسهيل لابن مالك . تحقيق : محمد عبدالقادر عطا ، وطارق فتحي السيد . دار الكتب العلمية . بيروت .الطبعة الأولى : ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش محمد بن يوسف. تحقيق: علي محمد فاخر ، وآخران. دار السلام. الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

- شرح جمل الزجاجي لابن خروف الإشبيلي . تحقيق الدكتورة : سلوى محمد عمر عرب . جامعة أم القرى : ١٤١٩هـ.
- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) لابن عصفور. تحقيق الدكتور: صاحب أبوجناح.
- شرح ديوان الفرزدق لإيليا الحاوي. دار الكتاب اللبناني. بيروت. الطبعة الأولى: ١٩٣٨م.
- شرح ديوان المتنبي للأستاذ عبد الرحمن البرقوقي . دار الكتاب العربي . بيروت : ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.
- شرح الرضي على الكافية لرضي الدين الإستراباذي . تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر . منشورات جامعة بنغازي . الطبعة الثانية ١٩٩٦م .
- شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الإستراباذي المتوفى سنة (٦٨٦هـ) ومعه شرح شواهد شروح الشافية للبغدادي تحقيق : محمد نور الحسن ، وآخران . دار الكتب العلمية . بيروت لبنان. ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
- شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الإستراباذي المتوفى سنة (٧١٥هـ). تحقيق الدكتور: عبد المقصود محمد عبد المقصود. مكتبة الثقافة الدينية. الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام. تحقيق: عبد الغني الدقر . الشركة المتحدة . سوريا : ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لمحمد بن عبد المنعم الجوجري المتوفى سنة (٨٨٩هـ). تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي. الجامعة الإسلامية. المدينة المنورة. الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٤م.

- شرح شواهد سيبويه المسمى تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري بهامش كتاب سيبويه . مطبعة بولاق : ١٣١٦هـ .
- شرح شواهد المغني للسيوطي . تحقيق : أحمد ظافر كوجان . لجنة التراث العربي: ١٣٨٦ هـ/ ١٩٦٦م.
- شرح قطر الندى لابن هشام . تحقيق الشيخ: محمد محيي الدين عبد الحميد . القاهرة : ١٣٨٣هـ
- شرح الكافية الشافية لابن مالك . تحقيق الدكتور: عبد المنعم أحمد هريدي. دار المأمون للتراث . مكة المكرمة . الطبعة الأولى : ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي . تحقيق الأساتذة : رمضان عبد التواب ، وآخران . دار الكتب المصرية . الهيئة المصرية العامة للكتاب . مركز تحقيق التراث : ١٩٨٦م .
- شرح المفصل لابن يعيش . مكتبة المتنبي . القاهرة .
- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير لصدر الأفاضل . تحقيق الدكتور: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين . جامعة أم القرى بمكة المكرمة .دار الغرب الإسلامي ببيروت . الطبعة الأولى : ١٩٩٠م
- شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ المتوفى (٤٦٩هـ) تحقيق: خالد عبد الكريم . المطبعة العصرية . الكويت .

- شفاء العليل في إيضاح التسهيل لمحمد بن قيس السلسيلي . تحقيق الدكتور : الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي. المكتبة الفيصلية . بيروت . الطبعة الأولى : ١٤٠٦هـ
- ضرائر الشعر لابن عصفور . تحقيق: السيد إبراهيم محمد . دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى : ١٩٨٠م .
- علل النحو لابن الوراق (ت ٣٨١هـ). تحقيق الدكتور: محمد جاسم محمد درويش . مكتبة الرشد. الرياض . الطبعة الأولى : ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م .
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه لابن رشيق القيرواني . تحقيق الشيخ : محمد محيي الدين عبد الحميد . دار الجيل . الطبعة الخامسة : ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- الفصول في العربية لابن الدهان المتوفى سنة (٥٦٩هـ) تحقيق الدكتور: فائز فارس. مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.
- الفصول الخمسون لابن معط . تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي . مطبعة الحلبي : ١٩٧٧م.
- الكامل في اللغة والأدب للمبرد . تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي . القاهرة. الطبعة الثالثة: ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- الكتاب لسيبويه . تحقيق الشيخ: عبد السلام محمد هارون . دار الجيل . بيروت . الطبعة الأولى: ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي . تحقيق الدكتور: محمود الطناحي . مكتبة الخانجي بالقاهرة .الطبعة الأولى : ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

- كتاب الصناعتين الكتابة والشعر لأبي هلال العسكري . تحقيق : علي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم . المكتبة العنصرية . بيروت: ١٤١٩هـ.
- كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي . تحقيق الدكتور : مهدي المخزومي والدكتور: إبراهيم السامرائي. دار الهلال .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل للزمخشري . مطبعة الحلبي بالقاهرة : ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة . دار الهلال . القاهرة .
- اللامات للزجاجي . تحقيق/ مازن المبارك . دار الفكر . دمشق . الطبعة الثانية : ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري . تحقيق الدكتور عبد الإله النبهان . دار الفكر. دمشق. الطبعة الأولى : ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م .
- اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الدمشقي المتوفى سنة (٧٧٥هـ) تحقيق الشيخ : عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ: علي محمد معوض. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ . تحقيق : إبراهيم بن سالم الصاعدي . الجامعة الإسلامية . المدينة المنورة. الطبعة الأولى : ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
- اللمع في العربية لابن جني . تحقيق الدكتور: حسين محمد شرف . عالم الكتب . الطبعة الأولى: ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م .
- لسان العرب للعلامة/ محمد بن مكرم بن منظور . دار صادر . بيروت .

- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى. تحقيق: محمد فؤاد سزكين. مكتبة الخانجي. القاهرة.: ١٣٨١هـ.
- مجمل اللغة لأحمد بن فارس . تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان . مؤسسة الرسالة . بيروت . الطبعة الثانية : ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده . تحقيق : عبد الحميد هنداوي . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى : ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- مختار الصحاح للرازي . تحقيق: يوسف الشيخ محمد . المكتبة العنصرية . بيروت . الطبعة الخامسة ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- المخصص لابن سيده . تحقيق: خليل إبراهم جفال . دار إحياء التراث العربي. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي . تحقيق الدكتور: محمد الشاطر أحمد محمد . مطبعة المدني بالقاهرة . الطبعة الأولى : ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي . تحقيق : صلاح الدين عبد الله السنكاوي . مطبعة العاني . بغداد.
- المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي . تحقيق الدكتور: شريف عبد الكريم النجار . دار عمار . عمان . الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م .
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل . تحقيق الدكتور: محمد كامل بركات . دار الفكر . دمشق: ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م .
- المستقصي في أمثال العرب للزمخشري. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الثانية: ١٩٨٧م.

- معاني القرآن للفراء . تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار . دار السرور. بيروت .
- معاني القرآن للأخفش . تحقيق الدكتورة : هدى محمود قراعة . مكتبة الخانجي . القاهرة . الطبعة الأولى : ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م .
- معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج . عالم الكتب . بيروت . الطبعة الأولى : ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- معجم الأدباء لياقوت الحموي . تحقيق : إحسان عباس . دار الغرب الإسلامي . بيروت . الطبعة الأولى : ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام . تحقيق: مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله . دار الفكر . دمشق . الطبعة السادسة : ١٩٨٥م.
- مفتاح العلوم لأبي يعقوب السكاكي . تحقيق : نعيم زرزور . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الثانية: ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- المفتاح في الصرف للإمام عبد القاهر الجرجاني. تحقيق الدكتور: علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري . تحقيق الدكتور : علي أبو ملحم . مكتبة الهلال . بيروت الطبعة الأولى : ١٩٩٣م .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق الشاطبي (٧٩٠هـ) تحقيق الدكتور : عبدالرحمن بن سليمان العثيمين . جامعة أم القرى الطبعة الأولى : ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م .

- المقتصد في شرح الإيضاح للإمام عبد القاهر الجرجاني . تحقيق الدكتور: كاظم بحر المرجان . دار الرشيد للنشر . العراق : ١٩٨٢م .
- المقتضب للمبرد . تحقيق الأستاذ الدكتور: محمد عبد الخالق عضيمة . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة : ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م .
- المقرب لابن عصفور . تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري . الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
- الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور. مكتبة لبنان. الطبعة الأولى: ١٩٩٦م.
- منازل الحروف لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني . تحقيق : إبراهيم السامرائي . دار الفكر . عمان .
- المنصف في شرح التصريف للمازني لابن جني . تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين . مطبعة الحلبي . الطبعة الأولى : ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م .
- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل للمرابط الدلائي . تحقيق الدكتور: مصطفى الصادق العربي. مطابع الثورة . بنغازي .
- نتائج الفكر في النحو للسهيلي . تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود . دار الكتب العلمية ببيروت . الطبعة الأولى : ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م .
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري. تحقيق: علي محمد الضباع. دار الكتب العلمية .
- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري . تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان . منشورات معهد المخطوطات العربية . الطبعة الأولى : ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م .

- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي . تحقيق : عبد الحميد هنداوي . المكتبة التوفيقية . مصر.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان . تحقيق : إحسان عباس . دار صادر . بيروت . الطبعة السابعة : ١٩٩٤م.

فهرس محتويات البحث

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة .	٨٨٠ : ٨٨٣
التمهيد : الاصلاح عند النحويين .	٨٨٤: ٨٩٠
الفصل الأول : الاعتلال بإصلاح اللفظ في النحو بين القبول والرد.	٨٩١ : ٩٩٨
المبحث الأول : الاعتلال بإصلاح اللفظ بالزيادة .	٨٩٢ : ٩٣٥
١- اللام في قول العرب : (لا أبا لك) .	٨٩٢
٢. العطف على المضاف قبل مجيء المضاف إليه.	٩٠٢
٣- الباء في صيغة التعجب : (أَفْعِلْ به).	٩١١
٤. نعت المعرفة بالجملة .	٩٢١
٥- العطف على الضمير المرفوع المتصل بعد التوكيد أو الفصل.	٩٢٨
المبحث الثاني: الاعتلال بإصلاح اللفظ بالتقديم والتأخير.	٩٣٦: ٩٦٧
١- الابتداء بالنكرة إذا كان الخبر ظرفًا أو جارًا ومجرورًا .	٩٣٦
٢- تقديم المعمول على الفاء الداخلة على الأمر والنهي.	٩٤٣
٣- تأخير اللام في خبر (إنَّ) .	٩٥٠
٤- تأخير الفاء عن الاسم الذي يلي جواب (أمَّا) .	٩٥٩

الموضوع	رقم الصفحة
المبحث الثالث : الاعتلال بإصلاح اللفظ بالتسكين والتحريك.	٩٦٨ : ٩٨٨
١- تسكين لام الفعل إذا اتصل بها ضمير رفع متحرك.	٩٦٨
٢- فتح الهمزة في (كأنَّ) .	٩٧٥
٣- نصب ما بعد (كل) المقطوعة عن الإضافة .	٩٨٣
المبحث الرابع: الاعتلال بإصلاح اللفظ بوضع المتصل موضع المنفصل.	٩٨٩ :٩٩٨
(وصل الضمير بـ(كان) الزائدة) .	٩٨٩
الفصل الثاني : الاعتلال بإصلاح اللفظ في الصرف بين القبول والرد .	٩٩٩: ١٠٢٥
المبحث الأول : الاعتلال بإصلاح اللفظ بالزيادة والحذف .	١٠٠٠ : ١٠١٥
١- حذف تاء التأنيث عند تصحيح ما هي فيه .	١٠٠٠
٢- تخصيص الألف بالزيادة في آخر الاسم الخماسي.	١٠٠٥
٣- منع الإلحاق بالألف إلا أن تقع آخرًا .	١٠١٠
المبحث الثاني : الاعتلال بإصلاح اللفظ بالإبدال.	١٠١٦ : ١٠٢١
(الإبدال من تاء الافتعال)	١٠١٦
المبحث الثالث : الاعتلال بإصلاح اللفظ بالإدغام .	١٠٢٢: ١٠٣٥
١- إدغام المتقاربين.	١٠٢٢

الموضوع	رقم الصفحة
٢- إدغام المتضارعين .	١٠٢٩
الخاتمة .	١٠٣٦: ١٠٤١
فهرس المصادر والمراجع .	١٠٤٢: ١٠٥٧
فهرس محتويات البحث .	١٠٥٨: ١٠٦٠